جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس

The Phenomenon Of Scarcity In Arabic Grammar Between Induction And Analogy

إعداد

محمود سليمان مصلح حمد

(1320301005)

إشراف الأستاذ الدكتور

حسن خميس الملخ

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

الفصل الأول

2016/2015م

تفويض

أنا الطالب **محمود سليمان مصلح حمد**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

الإقرار

أنا الطالب: محمود سليمان مصلح حمد الرقم الجامعي: 1320301005

التخصص: قسم اللغة العربية وآدابها الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية

أقر بأنَّني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمتُ شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراة أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:. . . . . التاريخ: / / 2016م

قرار لجنة المناقشة

ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس

The phenomenon of scarcity in Arabic grammar between Induction and Analogy

إعداد

محمود سليمان مصلح حمد

١٣٢٠٣٠١٠٠٥

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ(مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور زيد القرالة (عضواً)	
الدكتور محمود الديكي (عضواً)	
الدكتور خلف عايد جرادات (عضواً خارجيًا)	

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها ، جامعة آل البيت ، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٦ / ١ /٢٠١٦

د

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد ﷺ

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود... أمي الحبيبة. حبا ووفاءً

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخاراً .... أبي العزيز تقديراً وشكراً

إلى من هم اقرب أليّ من روحي، إلى من شاركني حضن ألام، ومنهم استمد عزيمتي وإصراري... إخوتي وأخواتي الأعزاء. محبة وعطفاً

إلى بلد النخيل، وبلد الزيتون، العراق والشام. اعتزازاً وفخراً

إلى الإخوة الأعزاء، والأصدقاء الأفاضل. تحية ودٍّ واحترام.

إلى الشموع التي ذابت في سبيل طلب العلم

الشكر والتقديـــــــــــر

الحمدلله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمدلله على نعمه وفضله حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد:

فانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" يطيب لي بعد أن منّ الله علي بإنجاز هذه الدراسة أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "**حسن خميس الملخ**" الذي تعهد هذه الدراسة بالتهذيب والرعاية، حتى استوت على سوقها، كما أشكره على ما أمدّني به من غزيز علمه، و ما منحني به من ثمين وقته؛ من أجل إنجاز هذا العمل، كما أشكره على سعة صدره، وحسن خلقه، وسديد رأيه، ودقّة ملاحظته، وأسأل الله العظيم أن يجزيه عني خير الجزاء، ويبارك في علمه وعمله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور "**زيد القرالة**" والدكتور "**محمود الديكي**" و الدكتور "**خلف عايد جرادات**" على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة، فهم أهل لاستقامة ما اعوجّ منها، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

كما أسجل شكري وتقديري الكبيرين إلى جامعة آل البيت، وإلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجميع الأساتذة في قسم اللغة العربية الذين نهلت من علمهم.

والشكر موصول إلى الإخوة الأعزاء، والأصدقاء الأوفياء، الذين سهلوا لي مهمة البحث العلمي، بكلماتهم الرائعة، وأسلوبهم الجميل، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ووفقهم في قابل أيامهم.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
التفويض	ب
الإقرار	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقديـــــر	و
قائمة المحتويات	ز
الملخص باللغة العربية	ي
المقدمة	1
التمهيد	4
الندرة في الدراسات اللغوية القديمة	10
الندرة في الدراسات العروضية	13
الفصل الأول **تطور مصطلح الندرة عند النحاة**	16
نشأة مصطلح الندرة وتطوره	17
إشكالية المصطلح اللغوي	19
الندرة عند سيبويه	22
الندرة عند المبرد	28
الندرة عند ابن السرّاج	32
الندرة عند أبي علي الفارسي	35

النذرة عند عبد القاهر الجرجاني	38
النذرة عند ابن يعيش	40
النذرة عند ابن مالك	43
النذرة عند أبي حيان الأندلسي	47
النذرة عند ابن هشام	52
النذرة عند السيوطي	58
النذرة عند الفاكهي	61
الفصل الثاني **موقف النحاة القدماء من القياس على النادر**	63
جمع اللغة وتدوينها	64
تجليات الاتفاق	68
مسالك الاختلاف العام	74
مسالك الاختلاف بين البصريين والكوفيين	83
موقف البصريين والكوفيين من القياس على النادر	99
الفصل الثالث **موقف العلماء المحدثين والمؤسسات العلمية واللغوية من القياس على النادر**	105
مجمع اللغة العربية بالقاهرة	107
عباس حسن	110
محمد خير حلواني	115
إبراهيم إبراهيم بركات	118
مصطفى الغلاييني	119

محمد أسعد النادري	121
حسن خميس الملخ	123
موقع النادر في دعاوى التيسير	127
معيار الندرة عند المحدثين	132
الخاتمة	136
قائمة المصادر والمراجع	137
الملخص باللغة الإنجليزية	155

الملخص باللغة العربية

ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس

إعداد

محمود سليمان مصلح حمد

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ

اهتمت هذه الدراسة بتتبع ظاهرة الندرة في أعمال النحاة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، لأن هناك تداخلا في تحديد مصطلح الندرة النحوية، مع مصطلحات القليل والشاذ؛ ذلك أنّ النحاة لم يعرّفوا المقصود بالنادر تعريفا جامعا مانعا متفقا عليه.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز مصطلح النادر، وتحديد مستنداته السماعية، وآفاقه القياسية، وتطوره، معتمدة في ذلك المنهجَ التاريخي التحليلي. فانتهت الدراسة إلى أن مصطلح النادر غير محدد في أعمال النحاة القدماء، والمتأخرين، أما النحاة المعاصرون فقد كان أغلبهم متابعا لآراء القدماء، خاصة في ظل الدعوة إلى تيسير النحو والصرف، التي جعلت الإصرار على تعليم النادر سبباً في صعوبة النحو، فدعت إلى إلغائه من الكتب التعليمية المعاصرة، ولعل الصواب في الإبقاء على النادر، من غير إلغائه من التراث النحوي، والبحث النحوي؛ لأن النادر له أهمية في تفسير بعض الظواهر النحوية، ودراستها، وتحليلها، مع إمكانية استثماره تعليميّاً في المستويات العليا.

المقدمة

الحمدلله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد

فإن النحو العربي منظومة متكاملة واسعة، يُكمّل بعضُها بعضا، وقد استمرت هذه النظرة عند النحاة القدماء والمتأخرين، والمعاصرين، فالنحو بناء، ينهض بعضه ببعض، ويتهاوى كالعقد إذا انفرط بعضه.

كما أن دائرة المطّرد في النحو العربي محل اتفاق بين النحاة غالبا، وكذلك الحال مع بقية أبواب النحو العربي، فالأصل فيها الاتفاق على الأحكام النحوية العامة، وأما الاختلاف فإنه ينشأ في بعض المسائل الخلافية التي لا يضرّ الخلاف فيها منظومةَ النحو العربي، إذ هو صورة من صور اجتهاد النحاة.

وقد كانت دائرة ما دون المطرد محل تباين وجهات النظر عند القدماء والمتأخرين، واستمر الحال عند النحاة المعاصرين، لدائرة الندرة ، أما أوصاف الأحكام التي تقع في هذه الدائرة فقد اختلفوا فيها اختلافا كبيرا، فكانت وجهات نظرهم تختلف في بعض المسائل، فبعضهم يصف مسألة ما بالشذوذ، ثم يأتي نحوي معاصر له أو متأخر عنه فيصفها بالندرة، أو بالقلة، أو بغيرها من الأوصاف.

وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية مهمة تتعلق بالندرة، ألا وهي : ما طبيعة التداخل والاضطراب التي وقعت في تعيين مصطلح الندرة؟ وهل كان انعدام التحديد العددي لمصطلح الندرة عاملا مهما في هذا التداخل؟

ولا ينبغي التغافل عن قضية مهمة وهي أن الحكم على مسألة ما بالندور أو غيره هي مسألة نسبية، وهي مرحلة من مراحل التصنيف النحوي، ولا تعدّ رفضا لهذه المسألة أو لذلك الحكم.

وقد صدر هذا البحث للإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بالنادر، ومدى صحة القياس عليه؟ وهل يمكن بناء القواعد عليه، واستخلاص الأحكام النحوية منه؟ وأعني بذلك النادر النحوي فقط، ولم تقم هذه الدراسة على تتبع النادر اللغوي، أو غيره من النوادر في الألفاظ والتراكيب.

وقد اتبعت في دراستي لهذا الموضوع المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، فقمت بإيراد مسائل الندرة عند القدماء والمتأخرين والمحدثين، ثم أردفت ذلك بتحليل الأسباب التي دعت النحاة إلى وصف هذه المسألة بالندرة، وقد اجتهدت رأيي في بعض الأحيان، فإن أصبت فالحمدلله، وإن أخطأت فحسبي أني طالب علم يخطئ ويصيب.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة فصول، أما التمهيد فقد تحدثت فيه عن الندرة في الدراسات اللغوية القديمة، والندرة في الدراسات العروضية، أما الفصل الأول فقد أوضحت فيه مفهوم الندرة لغة واصطلاحا ونشوءه، ثم قمت بدراسة مجموعة من النحاة القدماء والمتأخرين؛ لمعرفة تطور المصطلح من عهد سيبويه إلى عهد الفاكهي، مرورا بأشهر النحاة المتقدمين والمتأخرين، وقد تم اختيار الشخصيات النحوية على أساس علمي؛ ذلك أن هذه الشخصيات كانت تملك رؤية تختلف عن البقية.

أما الفصل الثاني فقد جاء للإجابة عن سؤال مهم: ما موقف النحاة القدماء من القياس على النادر؟ وهل كان النادر معتمدا في الدراسات النحوية؟ أم أنه كان مجرد وصف وتصنيف للأحكام ولا يأخذ به أحد؟ فأخذت المسائل التي اتفق عليها النحويون ووصفوها بالندرة، والمسائل التي اختلفوا فيها ووصفوها بالندرة، ووصفها بعضهم بأوصاف أخرى، ثم عرضت لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، فتحدثت عن أسس الخلاف وطبيعته، وبعض المسائل التي وصفت بالندرة في كتاب أبي البركات الأنباري، وختمت الفصل بموقف البصريين والكوفيين من القياس على النادر، فبينت الأسس المنهجية لكل فريق منهما، ثم واءمت بين الفريقين في قضية النادر، وتبين لي أن المنهجين كانا يسلكان طرقا غير علمية في بعض الأحيان.

أما الفصل الثالث فقد جاء تكملة للفصلَين الأولَين، فتحدثت فيه عن موقف النحاة المعاصرين والمؤسسات اللغوية المعاصرة من القياس على النادر، وأخذت عينة من النحاة المعاصرين، مثل عباس حسن ، وغيره من النحاة المعاصرين، وقد أوضح البحث أن الاختلاف بين المحدثين كان أقلّ وطأة من الخلاف بين سابقيهم من النحاة، فقد كانت المجامع اللغوية مرجعا لهم، وكانت وسائل الاتصال المعاصرة سببا في تقريب الآراء، وكان لدعاوى التيسير أثر بالغ في اتفاقهم فكلٌ أدلى بدلوه في خضمّ تلاحم المناهج وتنافر الأقوال، وكلهم يريد خدمة العربية، فالغاية واحدة ولكن السبل مختلفة، وقد كان النادر النحوي من أوائل الضحايا في دعاوى التيسير فطالب بعضهم بإلغائه، وانبرى بعضهم فقال هذا لا يناسب زماننا، وصاح آخر كيف نفهم النحو العربي وقد كُتب في زمان غير زماننا وفصاحة غير فصاحتنا؟

وبعد أن استوى هذا العمل على سوقه، وأينعت ثماره، فإني أحمد الله تعالى على ما أنعم به عليّ، ووفقني إلى عرض هذا الموضوع بالشكل الذي هو عليه.

كما أشكر للأستاذ الدكتور حسن الملخ سعيه وجهده، فقد كان موجّها وناصحا ومعلما، قوّم بعلميّته وخبرته اعوجاج هذا البحث، ورسّخ أركانه بما أودعه فيّ من ملحوظات دقيقة؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك في عمره، ونفع به طلاب العلم.

والحمدلله رب العالمين

التمهيد

التمهيد

يعد مفهوم الندرة النحوية من المفاهيم التي لم تتضح معالمُها بصورة مستقرة عند النحاة، من الناحيتين الكمّيّة والنوعيّة؛ ذلك أنّ الناظرَ في كتبِ النحاةِ يرى اختلافاً في تحديد مفهوم الندرة، فبعضهم يعدُّه من الشاذ، وبعضهم يعدُّه من القليل، وبعضهم لا يقيس عليه، وبعضهم يعدّه مقيسا.

وأكّد بعض الباحثين[1] عدم الوضوح في المصطلح، فالمؤلفات الحديثة لا تتجاوز كلام القدماء في حديثها عن مصطلح الندرة؛ ولعلّ هذا ما جعل مصطلح الندرة من المصطلحات المضطربة في أعمال جمهور النحاة، وانسحب هذا الاضطراب على كتب المعجمات، فابن منظور يعرّف الشاذ بأنه نادر، ويعرّف النادر بأنه شاذ.[2]

وقد اجتهد ابن هشام في عمل مقاربة كمّيّة لبعض المصطلحات النحوية كالقليل والغالب والنادر.. في قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطّرّدًا، فالمطّرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دونَه، والنادر أقلُّ من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ، والخمسةَ عشرَ بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر" [3].

---

[1] يُنْظَر: عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 44. والدجني، فتحي عبد الفتاح، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي** ، وكالة المنشورات، الكويت، ص 15- 16. ويُنْظَر: السعودي، أحمد عطية، وعيال سلمان، السيد عزمي ، **النوادر في اللغة العربية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(6)، العدد(1)، محرم 1431هـ ، كانون الثاني 2010، ص 122. و حسين جمعة، **النوادر من التراث اللغوي إلى الاستعمال الوظيفي** ، مجلة التراث العربي، العدد(108) ذو الحجة 1428هـ- كانون الأول 2007م، ص 106. و اللبدي، محمد سمير، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة ومؤسسة الفرقان ، الطبعة الأولى، 1985م. ص 219.

[2] يُنْظَر: ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة، مادة(ندر)و (شذذ)

[3] السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت 911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، ج 1، ص 178. و

ولكنّ ابن هشام قد أغفل ذكر الشاذ في كلامه، وقد يكون رأي صبّاح السامرائي صحيحا حينما قال بأن ابن هشام قد استغنى بالنادر عن الشاذ، ثم ينتهي إلى نتيجة مفادها أن استعمال النحاة للنادر والشاذ لم يأتِ بمعنى الانفراد، وإنما جاء بمعنى أدنى مستويات القلة. [1] ثم إنه لم يبيّن ما المقصود بقوله (والنادر أقلُّ من القليل)، هل هي الندرة في الاستعمال أم هي الندرة في الوجود؟

وقد حوّل محمد حسن جبل هذه المقاربة إلى الجدول الآتي: [2]

الحكم النحوي	العدد	النسبة المئوية
الغالب	20 من أصل 23	%78
الكثير	15 من أصل 23	%65
القليل	3 من أصل 23	%13
النادر	1 من أصل 23	%4

والنادر يتصل بأصلَي العربية السماع والقياس؛ لهذا لا بدّ من تعريف موجز لهما:

السماع

- **لغة:** تدور معاني السماع اللغوية حول النسبة إلى المسموع والإصغاء والإنصات [3]

يُنْظَر: عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، 2003م، ص 140.

([1]) يُنْظَر: السامرائي، صبّاح علاوي، **الأحكام النوعية والكميّة في النحو العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011–2012م، ص 158.

([2]) جبل، محمد حسن، **الاحتجاج بالشعر في اللغة: الواقع ودلالته**، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، د.ط، ص 234.

([3]) يُنْظَر: ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني (ت 395هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1979م، مادة(سمع). والشريف الجرجاني، علي بن محمد، (ت 816هـ) **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، مادة(سمع). وابن منظور، **لسان العرب**، مادة(سمع).والزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة (سمع). ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، مادة (سمع).

- **اصطلاحا:**

عرَّفه أبو البركات الأنباري بقوله:" الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" [1]، وفسّره السيوطي بقوله:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ".[2]

و" الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[3]

و" هو أخذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم، وعاشوا في منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة لعرب الأمصار، وفي نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للأعراب من أهل البادية بعد ثبوت فصاحتهم"[4]

القياس

- **لغة:**

تدور معاني القياس في اللغة حول التقدير والمقايسة، ومنه المقياس أي المقدار[5]

اصطلاحاً

" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان

---

(1) ابن الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، **لمع الأدلة** ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثانية، 1971م، ص 81.

(2) السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت 911هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجّال، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م ، ص 67.

(3) أبو المكارم، علي ، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب، الطبعة الأولى ، 2006م، **ص 33.**

(4) بابتي، عزيزة فوال، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1992م، ص 554.

(5) يُنْظَر : ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص 93. ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قَوَسَ). ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(قَيَسَ).

محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[1]، وقد أخذ السيوطي بهذا التعريف، وزاد عليه:" وهو معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتّبَع"[2]

" حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" [3]

" عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة بينهما بهدف تأكيد الحكم النحوي"[4]

النادر

- **لغة:**

النادر اسم فاعل من الفعل (نَدَرَ)، وتدور معانيه اللغوية حول الشذوذ، والسقوط، والخروج.[5]

النادر في الاصطلاح :

عرّف القدماء والمحدثون النادر بتعريفات مختلفة وهذه بعضها:

" النَّادِر: مَا قل وجوده سَوَاء كَانَ مُخَالفا للْقِيَاس أَو مُوَافقا لَهُ". [6]

---

(1) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين، (ت577هـ)، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1391هـ-1971م، ص 45-46.

(2) السيوطي ، **الاقتراح في أصول النحو**، ص 175.

(3) ابن الأنباري ، **لمع الأدلة** ، ص 42.

(4) الملخ، حسن خميس، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2001م، ص 153.

(5) يُنْظَر:ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، مادة (ندر). و ابن منظور، **لسان العرب** ، مادة (ندر). و الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الرابعة 1987م. مادة (نَدَرَ). و - الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، مادة(ندر). و ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (نّدَرَ).

(6) الأحمد نكري، عبدالنبي بن عبدالرسول، (ت ق 12هـ)، **دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ 2000م، باب النون مع الألف. و المناوي،

"ما قلّ وجوده ، وإن لم يكن بخلاف القياس".[1] وقد اكتفى محمد عبادة بهذا التعريف في كتابه (معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية) من غير الإشارة إلى غيره من التعريفات، أو محاولة استنباط تعريف جديد لهذا المصطلح.[2]

"والنادر أقل من القليل"[3]

"الندرة حالة تلحق الوجوه الإعرابية والاستعمالات الكلامية وهي تقابل الكثرة وتعني في مفهومها قلة الاستعمال".[4]

أما بالنسبة لورود النادر أو أحد تقاليبه نحو (نادر، ندرة، يندر)، فقد أشار الحمدان إلى عدم ورودها في مؤلفات النحو الأولى كما في كتاب سيبويه، وأثبتَ أن أول ورود لهذه اللفظة كان في كتاب الزجاجي (الجمل في النحو)، يقول:" وأقدم ذكر –عثرت عليه في كتب النحو– للفظ النادر كان في كتاب الجمل في النحو للزجاجي(ت240هـ)، فقد استعملها مرة واحدة وتلاه المجاشعي في شرح عيون الإعراب، والزمخشري في المفصل " بل وردت كلمات تدلّ عليه مثل(بعيد لا تتكلم به العرب)، أو (هذا لا يكاد يُعرف) أو (ليس ذلك في شيء من كلامهم)، و(لا يكاد يعرف في شعر)".[5]

محمد عبدالرؤوف(ت 1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: عبدالحميد صالح حمدان، عالم الكتب ، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 1410هـ– 1990م.باب الألف فصل النون.

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(ت 1409هـ– 1683م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، 1998م. ص 529.

(2) يُنْظَر: عبادة، محمد إبراهيم، **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 2011م، ص 278.

(3) السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، ج 1، ص 187.

(4) اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص 219.

(5) يُنْظَر: الحمدان، محمد علي السليم **القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة**(رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 1991م)، ص 31.

والحق أن سيبويه قد استعمل لفظة(النوادر)، حين قال: "فإنما هذا الأقلُّ نوادر تُحْفَظُ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه.[1]

واختلاف التعريفات يدل على أن النادر تتجاذبه دائرتان:

الأولى: دائرة القلّة التي تعني نقيض الكثرة

الثانية: دائرة مخالفة القياس التي تعني نقيض المطّرد في القياس، وبالتالي يكون حكم النادر وجوب حفظه دون القياس عليه، من غير النظر إلى الكمّ.

الندرة في الدراسات اللغوية القديمة

ابتدأت العناية بالنادر مبكراً، في الوقت الذي جمعت فيه اللغة، فقد "بدأ التأليف في نوادر اللغة وغرائبها في أواسط القرن الثاني من الهجرة، أي في الوقت الذي نهض فيه رواة اللغة وعلماؤها لتدوين اللغة العربية، ونشطوا لجمعها في الكتب.." [2]

وقد ألّف القدماء تصانيف متعددة في النوادر؛ ذلك أن القدماء كانوا شديدي الحرص على العربية من الخطأ والخلل في الاستعمال الفصيح فيها، ولقد جاء تصنيفهم لهذه الكتب على هذا الأساس، ولم يكن بدّ من التعرض إلى بعض السياقات النادرة في الاستعمال اليومي الفصيح ، فانطلقت كتبهم من هذه الفكرة، واصطلحوا على تسمية كتبهم بـ(النوادر)، وهذه المصنفات تزيد على ثلاثين مصنفا، ذكر النديم وحاجي خليفة كتبا كثيرة منها صُنّفت في موضوع الندرة[3] لكن أكثرها لم يصل إلينا، وما وصل إلينا يُعدّ نزرا يسيرا من هذا الكمّ الكبير من المصنفات؛ ولم

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثانية، 1988م ، ج 4، ص 8.

(2) أبو مسحل الأعرابي، عبدالوهاب بن حَريش، **كتاب النوادر** ،(ت 280هـ)، تحقيق: عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق ، مقدمة التحقيق1961. ص 24.

(3) ينظر: النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي(ت 438هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1417هـ- 1997م. و حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى – بغداد، الطبعة الأولى، 1941م.

يضع أصحاب هذه المؤلفات مفهوما واضحا للندرة، بل كانوا يعلنون في مقدمة كتبهم أنهم جمعوا هذه النوادر لتحفظ عن العرب .

ومن الكتب التي وصلت إلينا في النوادر:

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري(ت215هـ).

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات منها:-

- طبعة بيروت سنة 1894م، بتحقيق: سعيد الخوري الشرتوني، ولكن هذه النسخة كانت ناقصة؛ لاعتماد المحقق على نسخة واحدة، كما أن المحقق قد تصرّف في النص بالحذف أحياناً، وبالزيادة أحياناً أخرى.
- طبعة دار الكتاب العربي في بيروت، ظهرت في عام 1967م، وقد جرت فيها بعض الإضافات في آخر الكتاب، بتحقيق محمد عبدالقادر أحمد، واعتنت بطباعته دار الشروق في بيروت عام 1981م. (1)

النوادر لأبي مسحل الإعرابي، المتوفى في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجري، حققه عزة حسن، وقد عُني بطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق عام 1961م.

ولم تكن كتب النوادر تحمل عنوان النادر بالضرورة، فقد نجد كتبا في النوادر لكن عنواناتها لا توحي بذلك، ومن هذه الكتب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه.(2)

موضوعات كتب النوادر

اعتنت هذه الكتب بالنادر من جهة اللفظ والاستعمال اللغوي، وليس من جهة النحو، واحتوت على الألفاظ الحوشية والغريبة التي لم تستعمل عند العرب إلا في حالات نزرة يسيرة،

---

(1) يُنْظَر: أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (ت 215هـ) **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ- 1981م، ص ح. ويُنْظَر: النعيمي، حسام سعيد، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، دار الرشيد، 1980، ص 60.

(2) يُنْظَر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد،(ت 370هـ)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1399هـ- 1979م.

وهي تعني بالنوادر استعمال اللفظة استعمالا خارجا عن المألوف، ولقد تشابهت المادة المكتوبة في كتب النوادر؛ فكل عالم لغوي سمع ألفاظا وتراكيب نادرة حين كان يجمع اللغة، دوّنها في كتابه، وربما يكون عالم آخر سمع اللفظ أو التركيب نفسه فدوّنه في كتابه أيضا.[1]

اشتملت كتب النوادر على النادر اللغوي في الألفاظ ، ولم تتطرق إلى معنى النادر النحوي؛ لأنها تنطلق من خزينة لغوية، من غير النظر إلى مستويات اللغة كالنحو والصرف والدلالة، وقد حملت كتب النوادر مادة ضخمة جدا، لكننا حين نضعها أمام ميزان النحو فإنها تفقد قيمتها.

تتسم كتب النوادر بشيء من عدم التناسق في الترتيب، فترد الألفاظ فيها وفقا لتوارد الخواطر، ولذلك نرى بعض الألفاظ التي تتعلق بموضوع واحد مجتمعة، وقد يعود هذا إلى اختلاف اللهجات العربية، أو إلى عدم تنسيق الكتاب بشكل منهجي وعلمي.[2]

والمادة اللغوية الواردة في كتب النوادر تمثل لهجات البادية المشهورة والمغمورة في الجاهلية، وصدر الإسلام، في ألفاظها وعباراتها وأمثالها وأساليبها تمثيلا جيدا. وليست كل الألفاظ الواردة في كتب النوادر نادرة أو غريبة كما توهم عنواناتها، فهي تورد النادر والشاذ من اللغة إلى جانب الفصيح المشهور منها، وكثير من الألفاظ التي وردت فيها لا يمكن أن تعدّ من نوادر اللغة وغريبها، بل تكاد تكون أفصح من الفصيح، وتشهد بذلك كتب النوادر نفسها.[3]

والنادر الذي تعنيه هذه الكتب:" تعبير لغوي أُطلق على كثير من الظواهر اللغوية التي تمثل بدورها مظاهر اختلاف اللهجات العربية في عصر يعتبر التأليف في النوادر فيه من أخطر عمليات جمع اللغة وتقنينها" [4] وقد جاءت مواضيع النادر في هذه الكتب بمعنى الاستعمال في الألفاظ والتراكيب اللغوية وليس التراكيب النحوية.[5]

---

(1) يُنْظَر: أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، ص 45.

(2) يُنْظَر: السعودي، **النوادر في اللغة العربية**، ص 125.

[3] يُنْظَر: **المصدر نفسه**، ص 125.

[4] تقي الله، أحمد محمد بويا ولد الشيخ، **الندرة في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987)ص 61.

[5] يُنْظَر: أبو زيد الأنصاري، **كتاب النوادر في اللغة**، ص 35.

أما بالنسبة للنادر النحوي فإنه يتخذ سمتا مغايرا للنادر اللغوي، يقوم على ندرة التركيب في العربية سماعاً، أو قياساً، من جهة العلاقات النحوية بين كلمات التركيب.

الندرة في الدراسات العروضية

إننا حين نتحدث عن النادر، فإنه لا بد من الإشارة إلى وجوده في الدراسات اللغوية القديمة، وفي النحو، والصرف، وهنا نذكره في علم العروض، وبهذا تكتمل حلقة النادر في اللغة والعروض والنحو والصرف.

لم تكن جميع البحور المستعملة في الشعر بمستوى واحد، بل كان بعضها كثير الاستعمال، وكان بعضها الآخر قليل الاستعمال، ومنها ما لا يلتجئ إليه الشعراء إلا في حالات الضرورة.

والندرة في الدراسات العروضية تتمثل في الحذف، والزيادة، والتغيير[1]. أما البحور التي ندر استعمالها عند الشعراء، فهي أربعة: بحر المديد، والمجتثّ، والمضارع، والمقتضب، أما المديد فجاءت ندرته من "عدم استعماله إلا مجزوءاً سداسي الأجزاء فقط، وشذ استعماله تاما... وهذا البحر ثقيل على السمع ؛ لذا تجنبه الشعراء قديما وحديثا"[2]، ثم إن "استعمال هذا البحر تاما شاذّ لطوله"[3]، والزحاف النادر الذي يدخل على هذا البحر هو المعاقبة، ومعنى المعاقبة أنه يجوز لك حذف السابع الساكن من (فاعلاتن) ويسمى هذا بـــ (الكفّ).[4]

---

(1) يُنْظَر: خلوصي، صفاء الدين عبدالعزيز، **فن التقطيع الشعري والقافية**، مكتبة المتنبي، بغداد- العراق، الطبعة الخامسة، 1379هـ-1977م.ص 242.

(2) عثمان، محمد بن حسن، **المرشد الوافي في العروض والقوافي**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ0 2004م، ص 54. ويُنْظَر: درويش، عبدالله، **دراسات في العروض والقافية**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة،1407هـ-1987م، ص 33-35.

(3) النوهي ، معروف، **منظومة الدرة العروضية**، تحقيق، نوري القرداغي، دار التفسير، أربيل- العراق، الطبعة الأولى، 1425هـ- 2004م، ص46. ويُنْظَر: عتيق، عبدالعزيز، **علم العروض والقافية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م، ص 39.

(4) يُنْظَر: عبدالعزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، ص 42.

وكذلك الأمر بالنسبة للبحر المضارع فإنه" لم يُسمع المضارع من العرب، ولم يجئ فيه شعر معروف"[1] و" لا يستعمل إلا مجزوءا ... وهذا البحر نادر في الشعر العربي القديم" [2]

أما بحر المقتضب فإنه" مثل المضارع والمجتث، نادر في الشعر العربي القديم..."[3]، وقلّما يأتي الحشو فيه صحيحا، وإنما يدخله الخبن أو الطيّ، ومع جواز دخول الخبن عليه فإنه نادر الاستعمال في الشعر العربي.[4]

والندرة في هذه البحور هي ندرة وجود واستعمال؛ إذ إنها لم تحظَ بعدد وافر من الأمثلة والشواهد الشعرية، على عكس البحور الأخرى، كالطويل وغيره.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البحور تتفاوت في استعمالها، فمرة تكون بعض أنواعها أندر وأقلّ من بعض كما هو الأمر مع البحر المديد، إذ يستعمل ما كان ضربه على (فعَلن)- محذوفة مخبونة- أكثر نسبياً من غيره.[5]

إذن الندرة في الدراسات العروضية نوعان:

1- ندرة في العلل والزحافات

2- ندرة في استعمال البحور

---

(1) الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت 502هـ)، **كتاب الكافي في العروض والقوافي**، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1415هـ-1994م، ص 117.

(2) عثمان، **المرشد الوافي في العروض والقوافي**، ص 104-106.و يُنْظَر: عبدالعزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، ص 113.

(3) عثمان، **المرشد الوافي في العروض والقوافي**، ص 109. و عتيق، **علم العروض والقافية**، ص 109.

(4) يُنْظَر: عتيق، **علم العروض والقافية**، ص39.

(5) يُنْظَر: عتيق، **علم العروض والقافية**، ص 113.

الفصل الأول

تطور مصطلح الندرة عند النحاة

الفصل الأول

تطور مصطلح الندرة عند النحاة

نشأة مصطلح الندرة وتطوره

نشأ النحو العربي بإرهاصاته الأولى زمن الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- وأخذ بالتطور عندما بدأ اللحن يسري إلى ألسنة العرب، و" لم يكن علم النحو العربي موجودا قبل الإسلام، ولم يكن معروفا لدى العرب ؛ لأنهم لم يحتاجوا إلى ذلك كله، حيث نطقوا بلغتهم صحيحة سليمة..."[1]

والمقصود أنه لم يكن معروفا بالطريقة التي نشأ عليها في بداياته، فالعربي في زمن الجاهلية كان يمارس العربية المعرّبة، لكنه لم يكن يعرف العلل النحوية و التفسيرات اللغوية التي رفعت الفاعل، ونصبت المفعول، وما إلى ذلك من العلل النحوية.

نشأت المصطلحات النحوية نشأة أصيلة؛ لاعتمادها على كلام العرب الفصيح المنطوق المتداول، وجاءت كتب النحو حافلة بالأحكام النوعية والكمية، كـ(القليل، الشاذ، الكثير، الشائع ، الغالب، النادر...)، وقد وجدت هذه الأحكام نتيجة لظروف متعددة منها ما يتصل بجمع اللغة ، أو تحديد البيئة الزمانية ، أو البيئة المكانية وغيرهما مما يؤثر في درجة قبول اللغة و فصاحتها ، ومنها ما يتصل بطريقة النحوي ومنهجه في استقراء كلام العرب؛ إذ إنه قد يجتمع لعالم لغتان فتكون الضعيفة فيهما هي الضعيفة في نفسه، الشاذة عن قياسه .[2]

---

(1) الدجني، فتحي عبدالفتاح، **أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي**، وكالة المطبوعات- الكويت ، الطبعة الأولى، 1974م، ص 40. ويُنْظَر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص 237-238. يُنْظَر: أحمد، إبراهيم سيد أحمد، **من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م، ص 8.

(2) يُنْظَر: عطية، أسامة محمد سليم، **الاستعمال اللغوي القبيح عند المبرد دراسة في كتابه (المقتضب)**، ،المؤتمر العلمي الدولي العاشر لوحدة الدراسات العمانية ، بعنوان (المبرد الأزدي جهوده العلمية وآثاره اللغوية والأدبية) الثلاثاء- الأربعاء 14-15 جمادى الآخرة 1435هـ - 15-16 نيسان 2014م. ص 3.

وقد كان لاختلاف النحاة أثر بالغ في تباين الأحكام النحوية المطلقة على مسألة واحدة من ناحية، وجمع اللغة من ناحية ثانية. وقد وصف علماء اللغة الألفاظ اللغوية بصفات مختلفة فاستعملوا مصطلحات من نحو : غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطردا، ورددوا في آثارهم مصطلحات أخرى اختلطت مفاهيمها لديهم وتشعبت الآراء حولها فقالوا: هذا لفظ شاذ، وهذا فصيح، وهذا شارد، وهذا حوشي، وهذا غريب، وهذا نادر. [1]

وعندما نتحدث عن المصطلحات " فإن الدارس لعلوم العربية والنحو خاصة يقف على مجموعة من المصطلحات التي استعان بها الدرس اللغوي والنحوي لمختلف موضوعاته وتفرعاته" [2]والمصطلحات لم توضع دفعة واحدة؛ لأن في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء [3] ، ولا سيّما أن تحليل المادة المستقراة لم يتم في مجلس واحد ، وفي وقت واحد، بل تم في أوقات متباعدة نسبيا، شارك في وضعها أجيال من العلماء النحاة واللغويين؛ لهذا كان من المألوف أن تتعدد المصطلحات الدالّة على الشيء الواحد... [4]

وقد استمر هذا التباين في المصطلحات النحوية لأسباب منها:[5]

1- الخلط بين اللغة واللهجة.

2- الانحصار المكاني والزماني .

3- تقديم القياس على السماع.

---

(1) يُنْظَر: حسن، نهاد فليح، **النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف**، مجلة آداب المستنصرية، العدد (17) ص 155. و السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج 1، ص 186.

(2) السامرائي، صباح علاوي، **الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي**، ص 11.

(3) يُنْظَر: الخثران، عبدالله بن حمد، **مراحل تطور النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993م. ص 102.

(4) يُنْظَر: الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى،2002، ص 139-140.

(5) يُنْظَر: الحربي ، نورة ناهر ضيف الله، **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال : شواهد سيبويه نموذجا**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1432هـ، ص 78-82.

4- عدم مراعاة التطور اللغوي في التقعيد .

5- تسرّب بقايا من الأدب الشعبي إلى الأدب الفصيح.

ويدور مصطلح الندرة وبعض المصطلحات القريبة منه حول فكرة القصور الكمّي، وهذا القصور يرتكز على أساس عدم كفاية النصوص كميّا لاستخلاص القاعدة منها، وبناء الأحكام عليها. ولا يجد النحاة تناقضا بين رفض بناء القواعد على بعض النصوص، وبين ما تقرر عندهم أصلا من أصول بحثهم وهو اعتماد النصوص كلها المنسوبة إلى عصر الاستشهاد؛ فإنهم يتصورون أن الأخذ بكل النصوص المروية عن ذلك العصر في مجال التقعيد حقيقة لا تقبل الشك، ولكن من الضروري أن يحدث نوع من تصنيف الظواهر في هذه النصوص ؛ إذ من المستحيل أن تبنى القواعد على النصوص المأثورة عن ذلك العصر كلها- وهذا موقف مألوف مع اختلاط مستويات النصوص وعدم انتمائها إلى مستوى واحد في الأداء – ومن ثم كان من الضروري عندهم أن يبنوا قواعدهم على بعض النصوص دون بعض ، وأن يقبلوا – في الوقت نفسه- ذلك البعض الذي لم يبنوا عليه قواعدهم جزءا من الحصيلة اللغوية ، التي ينبغي الحفاظ عليها ، ولكن لا يجوز البناء عليها ، أي يمتنع تنميتها. وقد تأكد هذا الموقف في مرحلة تالية ، حين استمد النحاة قواعدهم من فكرة القياس الشكلي، وبتطبيق قواعده، فقد أخذوا من النصوص بما يوافق القواعد التي أَسْلَمَتْهُم إليها الأقيسة، وأما بقية النصوص فقد التزموا بالمحافظة عليها جزءا من التراث اللغوي ، ولم يجيزوا مراعاتها في الأقيسة والقواعد. وبذلك تأكد ذلك الأصل من أصول التفكير النحوي في موقف النحاة من هذا النوع من النصوص، وهو وجوب حفظها وعدم جواز القياس عليها.[1]

إشكالية المصطلح اللغوي:

---

[1] يُنْظَر: الحاج صالح، عبدالرحمن، **القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 115، ، الدورة الرابعة والسبعين، 17 ربيع الآخر ، 1429هـ- 23/نيسان، 2008م، ص 70. ويُنْظَر: الملخ، حسن خميس ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي** ، دار عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى، 2015م، ص 99-101.

هناك إشكالية في مصطلح الندرة، وهذه الإشكالية جاءت من التقارب الكبير بين مصطلح الندرة وبعض المصطلحات التي يجعلها بعضهم في دائرة الشذوذ كالقليل والشاذ والضعيف.

وقد انصرف مصطلح النادر في مباحث العلماء إلى مصطلحات أخرى من نحو:(الشاذ)، و(الساقط)، و(خلاف الفصيح)، و(ما غرب استعماله)، و(ما قلّ في الاستعمال وكان معدودا في بابه)، و(ما انطبق عليه قانون العربية)، وتوسع مفهوم النادر عند بعضهم فجاء مرادفا للضرورة الشعرية وغيرها من المفاهيم. [1]

ولقد حاول ابن هشام أن يضع بعض القوانين التي تحكم هذه المصطلحات فقال:" واعلم أنهم يستعملون غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطردا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنها لا تتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين غالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[2] ومن النص يتضح أن ابن هشام كان يفرّق بين النادر والقليل، فالنادر عنده أدنى رتبة من القليل، إلا أنهما يتخلفان عن القياس شأنهما في ذلك شأن الغالب، والكثير.[3]

وعندما فسر العيني كلام ابن هشام قال:" فإن سئل عن الشاذ، والقليل، والنادر ، والضعيف، والكثير، والغالب ، أُجيب بأن الشاذ ما يكون وجوده كثيرا، ولكن خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة، والنادر ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس، ولا فرق بين القليل والنادر في الحقيقة، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، والكثير ما شاع وجوده، والغالب كون الشيء على تلك الصفة والحالة"[4]. فابن هشام يرى أن مصطلحي(القليل، و النادر) بينهما فرق ، بينما نجد العيني لا يفرق بينهما ويعدّهما شيئا واحدا.[5]

---

(1) يُنْظَر: حسن، نهاد فليح، **النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف**، ص 145.

(2) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، ص 178.

(3) يُنْظَر: عبدالله، عطية محمد عطية، **الشاذ في النحو والصرف**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم- السودان، (2008) ص 50.

(4) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت 855هـ)، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح**، تحقيق: عبدالستار جواد، مجلة المورد، المجلد (4) العدد(2)، 1395هـ- 1975م، ص 211.

(5) يُنْظَر: عبدالله، عطية محمد عطية، **الشاذ في النحو والصرف**، ص 50.

وقد تطلق الندرة على الشذوذ أو القليل والعكس كذلك، ومنه جمع (فُعَل) على (أفعال) نحو (رُطَب) على (أَرْطاب) و(رُبَع) على (أرْباع)، حيث قيل: نادر وقيل: شاذ.[1]

وهذه المصطلحات لم تستعمل على حد سواء، بل استعمل بعضها، وأُهمل بعضها الآخر، ومن الألفاظ التي استعملت مرادفة للشذوذ لفظة نادرة، فهي تكثر في ميدان الدراسة النحوية، خصوصا في الدراسات المتأخرة، ومن ذلك زيادة كان بين الجار ومجروره في البيت الآتي

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وكذلك سمعت زيادتها بين الصفة وموصوفها في قول الشاعر:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ.... إذ تهبّ شمألٌ بَلِيلُ

فابن عقيل أطلق على البيت حكم الشذوذ [2]، بينما وصفه الأشموني بالندرة.[3]

وهذا يدل على الخلط والتداخل في تحديد مفهوم النادر، حيث إنه مختلط مع الشاذ كما رأينا عند ابن منظور.

والناظر في كلام ابن هشام يرى أن النادر عنده أقلّ من القليل، وقد يكون هذا التحديد للتفريق بينه وبين القليل لا غير، ومع هذا فالنادر موجود في بطون كتب النحو ولا يمكن إنكاره، ولكن كلام ابن هشام كان لأجل التمييز بين هذه المصطلحات؛ لتداخلها فيما بينها، وعدم انضباطها تحت قاعدة نحوية واحدة.

---

(1) يُنْظَر: الحربي ،: **شواهد سيبويه نموذجا**، ص 11. سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص585.

(2) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، الطبعة العشرون، 1400هـ-1980م.

، ج1، ص 292.

(3) يُنْظَر:الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين(ت: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1419هـ-1998م ج1، ص244.. الحربي، **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال** ، ص 102- 103.

وفي المقابل نرى أن بعض النحاة لم يلتفت إلى الشاذ أو حتى إلى النادر في القياس كقول ابن هشام حين علّق على بيت الفرزدق :

ونَطْعَنُهم تحتَ الحُبا بعد ضرْبَهم ... ببيض المواضِي حيثُ ليّ العمائمِ

:" فذلك نادر، ومعلوم أن النادر كالشاذ يُحفَظ ولا يُقاس عليه". [1]

أما الآن فإننا سنتحدث عن تطور مصطلح الندرة عند مجموعة من النحاة المتقدّمين والمتأخرين وسيكون الترتيب الزمني لتاريخ الوفاة هو الأساس في تقديم النحوي أو تأخيره، ولن نتناول جميع النحاة؛ لأن بعضهم كان يختلف رأيه مع رأي غيره، وذلك طلبا للاختصار.

الندرة عند سيبويه

يمثل كتاب سيبويه الصورة المكتوبة الأولى للنحو العربي، وهو أول مصنف نحوي يصل إلينا، وهو من أشهر كتب العربية؛ ذلك أن مادته الضخمة لا تقتصر على النحو والصرف، ولهذا الكتاب قيمة تأريخية، تتجلّى هذه القيمة في أنه الأساس المعتمد عليه عند النحاة القدماء والمحدثين، وقد تكاملت فيه المادة الموضوعية للنحو العربي، وتعرّض له النحاة بالشرح قديما وحديثا لأهميته. [2]

ولم تكن صياغة تعريف المصطلح عند سيبويه بالدّقّة التي أصبحت عليها صياغة تعريف المصطلحات عند النحاة الذين جاؤوا بعده؛ ذلك أنه رائد في مجال النحو، والعلوم تخضع لسنّة

---

(1) ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص 58.

(2) يُنْظَر: السامرائي، إبراهيم، **أبو سعيد السيرافي وكتاب سيبويه**، مجلة كلية الآداب العراقية ، العدد التاسع ، نيسان 1966، ص 28. و عون، حسن، **تطور الدرس النحوي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 32–33. و هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سيبويه**، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن، الطبعة الأولى، 2014م، ص ك– 6.و يُنْظَر: الدالي، محمد أحمد، **شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس**، مجلة التراث العربي، العدد(19)، رجب، 1405 هـ– نيسان، 1985 م، ص 193.

التطور، إذ تبدأ صورتها تتضح أكثر فأكثر مع مرور الزمن، وتطور الفكر حتى تتبلور بالصورة التي تكون فيها مرضية عند أهل الصناعة[1]

أما بالنسبة للمصطلحات التي وردت عند سيبويه، وتقع دون المطّرد من الناحية النسبية والكمية فإنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مصطلحات بمعنى الشذوذ نحو ، قوله لم يجز، ولا تقل، ...الخ

القسم الثاني: مصطلحات الشذوذ وما يقع في دائرته نحو: قليل، وشاذ، ونادر.

"وفي الحقيقة، إن بعض مصطلحات القسم الأول لدى سيبويه مصطلحات تخصّ الشذوذ، وتقع في دائرته. ولكن المسائل التي قدمها في هذا المجال مسائل افتراضية لم تكن موجودة في عهد سيبويه، ولم يسمعها، ولكن سيبويه أشار إليها إشارة واضحة محذرا من استخدامها؛ لأنها أساليب خرجت عن قياس العربية ولم تُسمع عن العرب" [2]

"وربما يقصد بالقليل إلى الشاذ أو النادر، ويتضح ذلك من وصفه للكلام بوصف آخر غير القلة يدل على الندرة أو الشذوذ أو الرداءة مثاله قوله في باب(ما حذف الياء والواو فيه القياس) : وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ. وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث"[3] وفي بعض المواضع يذكر الأقل ويقصد به النادر الذي يراه ابن هشام وذلك ما ورد في قوله :" وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلانٍ، وذلك نحو: حرمه يحرمه حِرْماناً، ووجد الشيء يجده وِجْداناً. ومثله أتيته آتيه إِتْياناً، وقد قالوا: أتياً على القياس. وقالوا: لقيه لقياناً، وعرفه عرفاناً. وقل هذا: رئمة رِئْمانا وقالوا: رأماً، وقد جاء على فعلانٍ نحو الشكران والغفران. وقالوا: الشكور كما قالوا: الجحود. فإنما هذا الأقلّ نوادر تُحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه".[4]

---

(1) ينظر: القريات ، ماجد شتيوي دخيل الله،(**أساليب تعريف المصطلح النحوي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص 18. ناصف، علي النجدي، **سيبويه إمام النحاة**، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ص171.

(2) الدجني، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، ص 163.

(3) سيبويه، **الكتاب** ، ج 3 ، ص 339. و الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م. ص 265. ويُنْظَر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 339.

(4) سيبويه، **الكتاب** ، ج 4، ص 8. والحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص 266.

"أما النادر الذي ذكره ابن هشام واعتبره آخر مرتبة من مراتب الكلام العربي المسموع في الورود فم يرد عند سيبويه بهذا الاسم إلا مرات قليلة، وإنما سماه بالشاذ أو الغريب ... فالأقل عنده هو ما يفهم منه (النادر) عند ابن هشام، أما ما سماه: شاذا أو غريباً بمعنى (النادر) فما يظهر في قوله :" وقد جاء في الكلام "فَعِل يَفْعُلُ" في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا "فَعِل" على "يَفْعِلُ"؛ لأنّهم قد قالوا: "يَفْعِلُ" في "فَعِل"، كما قالوا في "فَعَل"، فأدخلوا الضمة كما تدخل في "فَعَل"، وذلك: فَضِل يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ؛ وفَضَل يَفْضُل، ومُتَّ تَمُوتُ أقيسُ. وقد قال بعض العرب: كُدتَ تكادُ، فقال: "فَعُلْتَ تَفْعَلُ"، كما قال: "فَعِلْتُ أَفْعَلُ"، وكما ترك الكسرة ، كذلك ترك الضمّة. وهذا قول الخليل، وهو شاذٌّ من بابه، كما أنّ "فَضِل يَفْضُل" شاذٌّ من بابه. فكما شَرِكَتْ "يَفْعِل يَفْعُل"، كذلك شَرِكَتْ "يَفْعَل يَفْعُل". وهذه الحروف من "فَعِلَ يَفْعِلُ" إلى منتهى الفصل شواذٌّ".[1]

ذكر سيبويه في باب **(الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول)**:" ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال (ذَهَبَ)أو(قَعَدَ) فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا، وإن لم يَذكره، كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلساً حسنا، وقَعدْتُ مقعداً كريما، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهاً من الوجوه. وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذّ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ".[2]

وعلق السيرافي بقوله:" وهذا لا يقاس عليه كما لا يقاس على وضع الأسماء".[3]

وقد يستعمل سيبويه تعبير (البعيد) ويقصد به (النادر) ويفهم ذلك من قوله في باب:**(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة** " وزعم أن من العرب، وقد سمعناه من بعضهم، من يقول: أيّونَ هؤلاء، وأيان هذان. فأيٌّ قد تُجمع في الصلة وتضاف وتثنى وتنون، و(مَن) لا يثني ويُجمع في الاستفهام ولا يضاف، و(أيٌّ) منون على كل حال في الاستفهام وغيره، فهو أقوى. وحدثنا يونس

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج 4، ص 40. و الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص 266.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج 1، 35.

(3) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان(ت 368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م. ج1، ص 271.

أن ناسا يقولون أبدا: مَنَا ومَنِي ومَنو، عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف، فمن قال هذا قال أيا وأيٍ وأيٌ إذا عنى واحدا أو جميعا أو اثنين، فإن وصل نون أيا، وإنما فعلوا ذلك بـــ(مَن) لأنهم يقولون: مَن قال ذاك؟ فيعنون ما شاءوا من العدد. وكذلك (أي)، تقول: أيٌ يقول ذاك؟ فتعنى بها جميعا وإن شاء عنى اثنين. وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَةٌ على أية، فيقول: مَنَةٌ ومنة ومنةٍ، إذا قال: يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرّةً في شعر ثم لم يُسمع بعدُ مثله:

أتَوا نارى فقلتُ مَنونَ أنتْم ... فقالوا الجنُّ قلتُ عِموا ظَلامَا

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضرب مَنٌ مَناً؟ وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير".[1]

وعلقت الحديثي:" فقوله في الموضعين(هذا بعيد) يعد دليلا على أن مراده به أنه نادر، وقد وضح ذلك من قوله بعد الموضع الأول " على قول شاعر قاله مرّة في شعر ثم لم يُسمع بعدُ مثله" وقوله بعد الموضع الثاني:" لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير" فهو إذن نادر".[2]

ذكر سيبويه في باب **(باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهي)** :" وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـــ(ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ".[3]

قال السيرافي:" يعني أن بعضهم يجعل "ليس" محمولة على "ما" فيلغي عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا من كانت من لغته في "ما" إلغاؤها، فتحمل "ليس" على "ما"، وتجعلها حرفا لا تعمل في اللفظ شيئا، ، كما لم تعمل "ما" ، وليس على هذه اللغة دليل قاطع ولا حجة تقطع العذر .[4]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج 2، 409-411

(2) الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص 267.

(3) سيبويه، **الكتاب** ، ج 1، ص 147.

(4) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج2، ص 5.

ذكر سيبويه في باب **(باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا)**:" ولو قلت: يا هذا الحسن الوجه، لقلت يا هؤلاء العشرين رجلا، وهذا بعيد"[1]

ثم إن هناك مصطلحا آخر قد يدل على النادر في كتاب سيبويه، وهو مصطلح (القبيح) عندما يضاف إليه حكم آخر كـــ(لضعيف) و (قبيح يكره) ، و(قبيح لا يقوله أحد)، وقد عقد سيبويه في كتابه بابا سماه**(باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح)**، قال فيه:" فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب وذلك قولك: (وَيحٌ له وتَبٌّ)، و(تبًّا لك ووَيْحاً)، فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ، وجعلوا (ويحٌ) بمنزلة التَّبِّ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ. ولا بُدَّ ل(وَيْحٍ) مع قبحها من أن تُحْمَلَ على (تبّ)؛ لأنها إذا ابتدأت لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قُبْحِها. فإذا قلتَ: (وَيحٌ له) ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ؛ لأن (تبًّا) إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن (لَك)، فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ: (وتبًّا لك)، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ". [2]

ومن المعلوم أن حكم (القبيح) ليس حكما علميا ومنهجيا، بل هو حكم ذوقي، استعمله سيبويه وقد يكون مراده من استعماله التفريق بين المصطلحات القريبة من بعض؛ حتى لا تختلط المفاهيم على السامع.

ورغم ما سبق فقد قال عضيمة: "وقد وقع من سيبويه القياس على النادر القليل المنكر في القياس، برغم تحذيره السابق – في قوله: وهذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها– والمسألة هي أن (أفْعَل) فعل عند البصريين، وتصغيره مخالف للقياس، لأن التصغير من خصائص الأسماء، إلا أن سيبويه قد صغّره وجعل تصغيره قياسا مطّردا، وفي هذا مخالفة لأصوله التي كرّرها".[3]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 191

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 334.

(3) عضيمة، محمد عبدالخالق، **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، الطبعة الأولى، 1395هـ–1975م. ص 29.

ثم يعلق عضيمة قائلا: "ولو كان الوارد من تصغير فعل التعجب كثيرا لاحتملنا كلفته، فكيف والمسموع من تصغيره لفظان (ما أُحيسن)و(ما أُميلح)"[1]

والصحيح أن سيبويه كان يتعامل مع هذا الفعل على أنه مضارع للأسماء؛ لذلك صغّره، يقول ابن السراج:" فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغّر نحو: (ما أُميلحه) و(أُحَيْسنه)، والفعل لا يصغر؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعًا واحدًا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى "يفعل" وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر".[2]

والنادر عند سيبويه يمثل درجة من الاستعمال اللغوي، وهي درجة لا ترتقي إلى المطّرد، الذي عبّر عنه سيبويه بمصطلحات كثيرة، مثل (عربي جيد، وعربي، عربي وقياسي..).[3]

وإذا كان سيبويه لم يتطرق إلى مصطلح النادر إلا في قوله (النوادر)، فإن باب التأويلات والاحتمالات يبقى مفتوحا أمام الدارسين، وقد قام بعض الدارسين بتأويل مصطلحات الكتاب وفق ما يرونه مناسبا من المصطلحات القريبة من ناحية، ووفق ما تقتضيه سياقات الكلام من ناحية ثانية.

ولقد تباينت آراء النحاة في مصطلحات سيبويه، ولا يمكن الجزم بأن فلانا استوفى حق مصطلحات سيبويه، فهي مصطلحات مفتوحة، ولا يمكن تحديدها بمصطلح دون غيره. أما القول الراجح فهو أن مصطلحات سيبويه كانت تحمل في طيّاتها شيئا من الغموض، أو أنها تقبل التأويلات، والمعيار الذي استعمله سيبويه في إطلاق هذه الأحكام هو معيار القلة والكثرة، فالألفاظ التي تعني الكثرة والاطراد أكثر كمّاً ونوعاً من الألفاظ التي تدل على ما دون المطّرد؛ ولهذا فإن مصطلح النادر عند سيبويه كان يكتنفه نوع من الالتباس، وليس ذلك عيبا في سيبويه، بل هو نتيجة طبيعية في بداية كل علم أن يبتدئ بشكل بسيط وطبيعي، ثم يتطور، ويستقر في مرحلة لاحقة.

---

(1) عضيمة، **المرجع نفسه**، ص 29

(2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل،(ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ج 1،ص 100.

(3) المصاروة، جزاء، **المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه**، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد(42)، العدد(1)، 2015. ص 200-201.

ولا نعتقد أن سيبويه كان يريد بمصطلح الشذوذ مصطلح النادر؛ لأن الشاذ يعني الخروج على القواعد النحوية العامة، أما النادر فإنه لا يعني ذلك، بل هو مصطلح تكلم به بعض العرب، ولكنه ولأسباب معينة لم تتوفر فيه الشروط اللازمة حتى يرتقي إلى درجة أعلى، ويكون له حظّ من القياس.

الندرة عند المبرّد(ت285هـ)

يعد المبرّد، محمد بن يزيد المتوفي سنة (285هـ) أول شخصية نحوية بعد سيبويه، تصدّت للمادة النحوية، وتناولتها بالشمول، ولقد حاول صياغتها بمنهج يختلف عن منهج سيبويه، ولكنه " تأثر به فاستقى كثيراً من شواهده وخاصة كلام العرب شعره ونثره، فاستعان به في تثبيت قواعده النحوية ، بل بنى عليه آراءً نحوية تفرّد بها واحتج بها ، واعتمد كلام العرب كثيراً وعوّل عليه" [1]. وحاول أن يجعل من كتابه (المقتضب) مرجعا آخر موازيا لكتاب سيبويه.[2]

كان المبرد إمام البصريين في زمانه، وإليه انتهت زعامة النحو في عصره، وقد ذكره ابن جني فقال: "يعد جِيلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا "يريد البصريين"، وهو الذي نقلها وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[3]

وقد نَسَبَ إليه السيوطي قوله :" إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"[4]،

---

(1) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر،(ت285هـ) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، ج2،ص 296. و علي فاضل سيد عبود، **التفكير النحوي عند المبرد**، رسالة دكتوراة، (غير منشورة)، جامعة الموصل 2003.ص 22.

(2) يُنْظَر: الدجني، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، ص 200. و الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**، ص 117.

(3) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، الطبعة السابعة، 1968م، ص 124.

(4) السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت 911هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م، ج5، ص 124.

ومن قول السيوطي السابق نعرف موقف المبرد من القليل والنادر والشاذ وغيرها من المصطلحات التي لا ترقى إلى درجة الغالب والكثير والمطرد، لكنه في كتابيه (الكامل في اللغة والأدب) و(المقتضب) لم يتطرق فيهما إلى مصطلح الندرة بالذكر أو إلى مصطلح الشذوذ، ولم يردا عنده– حسب استقرائنا– ولكنه ذكر مصطلح (القليل) في كتابه المقتضب اثنتي عشرة مرة، ولا نعتقد أنه يقصد بالقليل الذي ذكره مصطلح النادر؛ لأنه حدد مسبقا موقفه من النادر بقوله(إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في قياسك كثُرت زلاتك).

وكان صاحب أبو جناح قد لخص موقف المبرد من القياس بقوله:" المبرد يتسع في القياس على ظواهر يسيرة وأمثلة قليلة، وهي بدون شك تقف نقيضا لمواقفه المتقدمة التي رأيناه فيها متزمتا متشددا في قياسه، يتجاهل استعمالات كثيرة وظواهر لغوية واسعة ؛ خشية أن ينخرق قياسه الذي أقرّه فيها، وأقره صحبه البصريون وبنوه على أسس عقليه صرفة قبل أن تكون أسسا سماعية واقعية... قياس المبرد ليس مبنيا بالضرورة على الكثرة والشيوع ... بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة ".[1]

وبما أننا لم نعد الشاذ والقليل عند المبرد بمنزلة النادر، فإن هناك مصطلحا ورد عند المبرد يكاد يكون قريبا من النادر ويمكننا أن نعدّه من مرادفاته ألا وهو مصطلح(القبيح)، – الذي ورد عند سيبويه– فقد ورد هذا المصطلح عند المبرد أكثر من مرة، وخاصة في كتابه(المقتضب)، وهو من المصطلحات التي لا ترقى إلى درجة الفصيح، وليس من المصطلحات الكمية العددية، بل هو حكم ذوقي ؛ لذا يمكننا القول بأنه أكثر المصطلحات قربا إلى النادر عند المبرد.

وقد نستبعد مصطلح القبيح عند سيبويه من ناحية الدلالة على النادر؛ لعدم ارتباطه بالقلة، أو بالقيمة العددية، ونستدل به هنا عند المبرد؛ لأن المبرد كان أديبا بالإضافة إلى كونه نحويا، ومصطلح القبح يدل على النادر عند المبرد بشكل أوضح وأقرب من سيبويه.

وقد ذكر المبرد القبح في المسائل الآتية:

---

(1) صاحب أبو جناح ، **القياس في منهج المبرد**، مجلة المورد ، المجلد التاسع، العدد الثالث ،1980، دار الحرية للطباعة – بغداد، ص 60. و (صاحب أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الاولى 1419هـ– 1998م، ص 111.

– يقبُح اجْتِمَاع أَربع ياءات في النسب إلى مَا جاء على ثَلَاثَة أحرف مِمَّا آخِره حرف لين:

يقول المبرد في بَاب (مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف مِمَّا آخِره حرف لين) : " فَإِن كَانَت الْيَاء شَدِيدة أَصْلِيَّة فَإِن النّسَب على ضَرْبَيْنِ: الْأَحْسَن فـــي النّسَب إِلَى حَيّ: حيوي تحرّك مَا قبل الْيَاء الثَّانِيَة؛ لتقبلها ألفا، فَإِنَّهَا إِذا كَانَت كَذَلِك انقلبت واواً في النّسَب، وَإِن تركت على حَالهَا جَازَ، وَفِيه قبح؛ لِاجْتِمَاع أَربع ياءات مَعَ الكسرة وَذَلِكَ قَوْلك: حييّ ".(1)

– يقبح إضافة العدد للنعت :

ورد في المقتضب في (بَاب مَا يُضَاف إِلَيْهِ من الْعدة من الْأَجْنَاس وَمَا يمْتَنع من الْإِضَافَة): " اعْلَم أَن كل مَا كَانَ اسْما غير نعت فإضافة الْعدَد إِلَيْهِ جَيِّدَة، وَذَلِكَ قَوْلك: عِنْدِي ثَلَاثَة أجمالٍ، وَأَرْبَعَة أينق، وَخَمْسَة دراهمَ، وَثَلَاثَة أنفس، فَإِن كَانَ نعتا قَبُح ذَلِك فِيهِ، إِلَّا أَن يكون مضارعا للاسم، وَاقعا موقعه، وَذَلِكَ قَوْلك: عِنْدِي ثَلَاثَة قرشيّين، وَأَرْبَعَةُ كرامٍ، وَخَمْسَةُ ظرفاء هَذَا قَبِيح حَتَّى تَقول ثَلَاثَة رجال قرشيّين، وَثَلَاثَة رجالٍ كرام، وَنَحْو ذَلِك فَأَما الْمُضَارع للأسماء فنحو: جَاءَنِي ثَلَاثَة أمثالك، وَأَرْبَعَةُ أشباهِ زيدٍ. كَمَا قَالَ الله عز وَجل: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقد قرئ: {فله عشرٌ أمثالُها}".(2)

واستقبح المبرد حذف التوكيد بعد الفاعل المضمر الواقع بعد الْأَسْمَاء الموضوعة موضع المصدر في (بَاب تَفْسِير مَا ذكرنَا من هَذِه الْأَسْمَاء الْمَوْضُوعَة مَوضِع المصادر وَمَا أشبهها من الْأَسْمَاء) أن بعض الأسماء التي توضع موضع المصدر مثل أسماء الأفعال تتطلب توكيدًا بعد الفاعل المضمر ، فإذا حُذف التوكيد عُدّ ذلك قبيحًا، إلا إذا طال الكلام، عندئذ يحسن حذف التوكيد ، وَكَذَلِكَ مَا نُعت بِالنَّفسِ في الْمَرْفُوع فهو يتطلب توكيدًا ، وإذا حذف التوكيد كان قبيحًا . يقول المبرد : " اعْلَم أَن هَذِه الْأَسْمَاء مَا كَانَ مِنْهَا مصدرا، أَو مَوْضُوعا مَوضِع الْمصدر – فَإِن فِيهِ الْفَاعِل مضمرا؛ لِأَنَّهُ كالفعل الْمَأْمُور بِهِ تَقول: رويدك أَنْت، وَعبد الله زيدا، وَعَلَيْك أَنْت، وَعبدُالله أَخَاك.. فَإِن حذفت التوكيد قَبُح، وَإِعْرَابه الرّفْع على كل حَال؛ أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: قُم وَعبدُالله

(1) المبرد، **المقتضب** ، ج3،ص 138.

(2) المبرد، **المقتضب**، ج2، ص185. ابــن خالويــه، الحــسين بــن أحمــد(ت370هـــ)، **مختــصر فــي شواذ القرآن من كتاب البديع**، مكتبة المتنبي ، القاهرة– مصر، ص 47.

كَانَ جَائِزا على قُبْح، حَتَّى تَقول: قُم أَنْت وَعبدُالله، و قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤] ، و ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] ، فَإِن طَال الْكَلَام حَسُنَ حذف التوكيد؛ كَمَا قَالَ الله عز وَجل: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَكَذَلِكَ مَا نَعته بِالنَّفسِ في الْمَرْفُوع، إِنَّمَا يجرى على توكيد، فَإِن لم تؤكد جَازَ على قبح، وَهُوَ قَوْلك: قُم أَنْت نَفسُك، فَإِن قلت: قُم نَفسُك، جَازَ، وَذَلِكَ قَوْلك: رُوَيْدَك أَنْت نَفسُك زيداً، وَعَلَيْك أَنْت نَفسُك زيداً، ودونَك أَنْت نَفسُك زيداً ، والحذف جَائِز قَبِيح إِذا قلت: رويدَك نَفسُك زيداً ".(1)

نجد المبرّد يطلق على هذه المسائل وغيرها لفظ القبيح، ومع أن لفظ القبيح قريب من النادر، لكنه مصطلح ذوقي لا يتفق مع المنهجية العلمية الصحيحة، وقد يكون السبب وراء إطلاق المبرد لهذا الحكم، هو أن المبرد ذا ميول أدبية ونقدية، فقد كان ناقدا وشاعرا وبلاغيا، وهذه الأحكام مستعملة في ميدان الأدب والنقد، ولكنها انسحبت على كتاباته النحوية، فظهرت في المقتضب، وقد ظهرت عند سيبويه أيضا، لكن الفرق بينهما هو أن القبيح عند سيبويه لم يقترن بالقلّة، أو القيمة العددية، بينما ارتبط بذلك عند المبرد.

ولعلّ مما تجدر الإشارة إليه أن المبرّد قد قدّم القياس على كلام العرب، فما وافق القياس من كلام العرب يأخذ به، وما خالفه يردّه، ولم يكتفِ بهذا فقط، بل عمد إلى تخطئة سيبويه في بعض الأحيان، ومن ذلك إنكاره على سيبويه إجازة إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر، وأنكر عليه احتجاجه بقول حسان بن ثابت:

من يفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها ... والشَّرُّ بالشرّ عند الله مِثْلانِ

واعتمد على كلام الأصمعي في قوله:

منْ يفعلِ الخير فالرحمنُ يشكرُه(2)

وقد تراجع المبرد عن بعض الآراء التي خالف فيها سيبويه، وقد ذكرها ابن ولّاد وعلي النجدي ناصف، ومن ذلك أن المبرّد أنكر على سيبويه صحة استشهاده بالبيت الآتي:

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِل

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ج3، ص 210-211.

(2) يُنْظَر: الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، الطبعة الثانية، 1983م، ص 73-74.

وقد رجع المبرد عن هذا الرأي كما قال عبدالقادر البغدادي:" وكان المبرد ذهب إليه قديما، وذكره في كتاب (الرد على سيبويه)، ثم رجع عنه"[1]

في الحقيقة إن كتاب المبرد(المقتضب) كتاب تعليميٌّ مختصر؛ لهذا يبعد أن يحتوي على الشروح الطوال، أو التدقيق في كل المسائل النحوية، فضلا عن قضايا المصطلحات الكمية والنوعية، وبجعله كتابه تعليميا فإنه قد فصل بين النحو العلمي، وبين النحو التعليمي.[2]

ابن السراج (ت 316هـ)

يعد ابن السراج محمد بن سهل المتوفى سنة (316هـ) علما من أعلام النحو، وشيخا من شيوخ اللغة، حتى عدّ (ياقوت) كتاب ابن السراج (الأصول في النحو) من أحسن الكتب، حين قال عنه :" وهو أحسنها وأكبرها، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[3]

وقد وصف الأوائل كتابه(الأصول في النحو) بقولهم:" جمع فيه ابن السراج أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه، ورتّبها أحسن ترتيب، في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب

---

(1) البغدادي، عبدالقادر بن عمر،(ت1093هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبدالعزيز رباح و أحمد يوسف ، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية،1410هـ-1989م، ج3، ص 241.

(2) يُنْظَر: حسن الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 226.

(3) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله(ت626هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ- 1993 م، ج6، ص 2536. الضبع، يوسف عبدالرحمن، **ابن هشام وأثره في النحو العربي**، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1998م، ص 37.

النقل واختلافه. وقد اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها ونظر في دقائق سيبويه، وخالف البصريين في مسائل كثيرة حتى قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج في أصوله"[1]

وعندما يكون الحديث عن النادر والقليل والشاذ، يتبادر إلى أذهاننا قوله في الأصول :" واعلم: أنه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الذي يشذّ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سُمع ممن ترضى عربيته، فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه..." [2]

ولهذا نجد الفتلي قد التفت إلى قول ابن السراج في موقفه من الشاذ والنادر، فقال:" والذي ينظر إلى ابن السراج من خلال هذه النقاط الأربع- الأسس التي يعتمدها في البحث، والمصطلحات التي يستعملها، ومع من يعد نفسه أو أين ارتضى أن يضع نفسه، وفي المسائل الخلافية- يجده يعتمد الوجهة البصرية، فهو كالنحاة البصريين يعتمد القبائل العربية الفصيحة، ولا يقيس على القليل أو النادر بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم، ويقيسون على النادر والقليل، بل الشاهد الواحد أيضًا".[3] ثم ألحق طلال علامة النادر بالشاذ عند ابن السراج، فقال:" ومنها عنايته بالقياس إلى درجة مهاجمة من يحتفل بالشاذ، والنادر، وقد دعا إلى إسقاطهما كي لا يضطرب القياس في النحو... ويدعو إلى تركه"[4].

وبالمقابل نجد مصطلحا عند ابن السراج ورد ذكره في الأصول وهو مصطلح (يحفظ حفظا ولا يقاس عليه) ومعلوم أن الذي يحفظ دون أن يُقاس عليه هو النادر والشاذ، وغيرهما من

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، مقدمة التحقيق ج1،ص 21. و الطناحي، محمود محمد، **فهارس كتب الأصول في النحو**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م، مقدمة التحقيق، ص 3-4.

(2) ابن السراج، **الأصول في النحو**،ج1، ص 56-57.

(3) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مقدمة التحقيق، ج1، ص 20.

(4) يُنْظَر: علامة، طلال، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة** ، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ، 1993م، ص 174-175.

الأحكام التي يرى النحاة- وخاصة البصريون- أن تدوّن فقط ولا يُعمل بها ولا تطبق على الاستعمال النحوي.

وقد وردت هذه الجملة عند ابن السراج في مواضع:

"الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تَراكها ومَناعها، يريدون: اترك، وامنع، وروید زیدًا، وهلمّ الثرید، وصهٍ، ومهٍ، يريدون: اسكت، وعليك زيدًا، فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظًا ولا يقاس عليها[1]

بَابُ ما تقولُ العربُ ما أَفعلَهُ وليسَ فيهِ فِعْلٌ وإنما يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه"[2]

قال ابن السراج: "واعلم: أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتُجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بين، قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، ياء مكسورة، وليس هذا بقياس مطرد، وإنما يحفظ عن العرب حفظًا".[3]

هذا نادر فعلا، فالتقاء الهمزتين يؤدي إلى ثقل في النطق، فكان قلب الثانية تيسيرا للقارئ، ويؤيده قول سيبويه:" واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف".[4]

وليس المقصود أن ابن السراج يرفض النادر بالجملة، بدليل أنه يلجأ إلى تأويله ما دام الناطق به عربيا فصيحا، ولكنه يريد من كلامه عدم توسيع نطاق النادر، والاقتصار على ما هو موجود في بطون الكتب.

---

(1) ابن السراج، **الأصول في النحو** ، ج1، ص 76

(2) **المصدر نفسه**، ج3، ص 155.

(3) **المصدر نفسه**، ج 2، ص 405.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 552.

أبو علي الفارسي(ت 377هـ)

لقد امتاز أبو علي بالقياس حتى" بلغ الذروة في أحكام القياس"[1] وأخذ به حتى قال عنه تلميذه ابن جني:" أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا "[2] وعندما عرّف النحو ربطه بالقياس فقال:" النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[3]" ولشدة تمسكه بالقياس نقل عنه قوله:" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس" [4].

ولكنه مع هذا لم يكن يلغي السماع، بل كان يقدمه على القياس أحيانا؛ لأن الخروج من السماع إلى القياس إنما هو خروج عن لغة العرب، يقول:" ولو لم يعاضد القياسُ السماعَ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم... وإنما يلجأ إليه إذا عُدم في الشيء السمع" [5]

---

(1) الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **المقتصد في شرح التكملة**(471هـ)، تحقيق: أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش، جامع الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (أطروحة دكتوراة) 1428هـ ـ 2007م، مقدمة التحقيق، ص 147.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ، (ت 392هـ)**الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة، ج 1، ص 209. ويُنْظَر: الشيباني، بلسم عبدالرسول وحيد، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات والعسكريات والإيضاح والتكملة والشيرازيات والعضديات**(2002) رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد- العراق، ص 35.

(3) السيوطي، **الاقتراح**، ج1، ص 179

(4) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 90. ويُنْظَر: المنصوري، علي جابر، **الفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات**، مجلة كلية الإمام الأعظم، بغداد- العراق، مطبعة الإرشاد، العدد (4) 1398هـ - 1978م. ص 348.

(5) يُنْظَر: - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، دار المنارة- بيروت، الطبعة الأولى،1407هـ-1987م، ص 226.

ذكر أبو علي الفارسي النادر في كتبه عدّة مرات، بينما أكثرَ من ذكر القياس، والملاحظ أنه كان شديد التمسّك بمنهج القياس، ولا يعدو أن يكون النادر عنده من مستندات النحو التي تحفظ ولا يقاس عليها –كحال ابن السرّاج–.

جاء في المسائل البصريات:" كان سيبويه يقول في تحقير مَلهَوِيٍ: مُلَيْهِيٌّ. قال أبو علي :فأقول: إن الذي تحتمله القسمة في هذه المسألة أمران: أحدهما أن تحذف الياءين وتقر الواو المنقلبة عن اللام، أو تحذف اللام وتقر الياءين. ولا يكون أن تحذف إحدى الياءين وتبقى الأخرى؛ لأنهما لا تنفصلان، فأما (يمانِي) فنادر.."[1]

أما كتاب المسائل المنثورة وهو من أهم كتب أبي علي فلم يرد فيه ذكر للنادر؛ إشارة إلى تبيين موقف أبي علي من النادر وهو الازورار عن النادر، وما ذكره في كتبه من حالات النادر إنما هي لتحفظ فقط دون أن يقيس عليها. كقوله:" ذكر سيبويه: قولهم: ديموم، وذهب في وزنه إلى أنه (فَيعُول)، وأنه صفة.. وأقول: إن وزنه(فَيْعَوَل)، كما قال، فأما اشتقاقه فمما ذكره أبو زيد من قولهم: دمّ فلانٌ رأسَك بحجرٍ، يدمّه دمّا، إذا شجّه، أو ضربه فشدخه، أو لم يشدخه... فإن قلت: فهل يجوز عندك أن يكون من باب (كينونة)؟ فله وجه لا يأخذ سيبويه بمثله، وهو أن يجعله كأنه سمي بما يلابس ما يعالج فيها من السير، ويجعل (دياميم) فعاليل، فقلبت الياء فيه من العين التي هي واو، وإن لم يكن موضع إبدال، يحمله على ما يجيء نادرا خارجا عن القياس"[2] .

وذكر أيضا في المسألة الأولى من الشيرازيات(مسألة في تصريف قولهم(أوّل) وتصرّفه):" القول في حروف(أوّل): حروفها واوان ولام، وهي كلمة نادرة لا نعلم لها نظيرا

---

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المِدَني، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م،ص 331. و سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 475.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ)، **المسائل المشكلة**، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، 1424هـ- 2003م، ص 162- 162. ويُنْظَر: سيبويه، **الكتاب**، ج 4، ص 266.

في كلامهم ؛ لأنه لم تجئ الفاء واواً والعين كذلك إلا في هذا الحرف، والبصريون يذهبون في حروفها إلى هذا الذي ذكرت " [1]

يعد أبو علي الفارسي أحد أعمدة النحو البصري، وقد سار على نهج من سبقه من النحاة البصريين في القياس على الشائع والمطرد[2]، وترك القياس على ما سواه من المسائل النحوية القليلة والشاذة والنادرة.

ويمكننا أن نميل إلى نتيجة مفادها أن أبا علي الفارسي قد وضع الأساس لقول ابن هشام:" اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا. فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر"[3] ؛ بدليل أن الذين جاءوا بعد أبي علي الفارسي- مثل عبدالقاهر الجرجاني لم يقصدوا بالنادر أيّ لفظة مرادفة له، بل قصدوا النادر الذي ذكره ابن هشام، فأبو علي وضع الأساس واستمر هذا الأساس معمولا به في أذهان النحاة من بعده، دون تدوينه؛ لأنهم لم يروا حاجة إلى تدوينه، إلى أن جاء ابن هشام فاجتهد هذا الأساس بشكل مكتوب، وهذا يفضي إلى نتيجة أخرى وهي أن النحو العربي قد شهد نقلة نوعية من ناحية المصطلحات النحوية المطلقة الواصفة للمسائل، وخاصة من ناحية المصطلحات النوعية والكمية قليلة الاستعمال ، بعد أن رأينا اضطرابا في المصطلحات النحوية في القرون الثلاثة الأولى من نشأة النحو العربي، كل هذا التطور يمكن أن نعدّه زمنيا في القرن الرابع الهجري على يد مجموعة من العلماء كانوا رائدين في هذا التطور وعلى رأسهم أبو علي الفارسي. "أي أن المصطلحات النحوية قد مرت بمراحل وتدرجت إلى أن ثبتت واستقرت في

---

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ)، **المسائل الشيرازيات**، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا- الرياض ، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2004م، ص 3

(2) يُنْظَر: الشيباني، بلسم عبدالرسول وحيد علي، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات والعسكريات والإيضاح والتكملة والشيرازيات والعضديات**(2002) رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد- العراق، ص 56.

(3) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج 1، ص 178.

القرن الرابع الهجري، وكان دور النحاة الذين جاءوا بعد هذا لم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع منها" [1]

عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ)

يعد عبد القاهر الجرجاني امتدادا لمنهج أبي علي الفارسي في القياس وطريقة التعامل مع المسائل النحوية، وهو يوافق أبا علي في كثير من مسائله، والناظر في كتابيه(المقتصد في شرح الإيضاح) و (المقتصد في شرح التكملة) يرى هذه الموافقة جلية واضحة، حيث يقول محقق التكملة:" يوافق الجرجاني أبا علي في شرحه للتكملة كثيرا؛ ذلك أنه يشرح كلامه دون أن يبدي رأيه، ويضيف إلى ذلك أحيانا الثناء على أبي علي..." [2]

أما كتبه (العوامل المائة في النحو) و(الجُمل) فإنها " ليس فيها آراء خاصة أو أفكار تثير المناقشة أو تدعو إلى الجدل أو التأمل، وإنما هي ذكر لأبواب أو عرض لرؤوس موضوعات فحسب" [3]، وكتابه(المقتصد في شرح الإيضاح) لم يرد فيه ذكر لمصطلح الندرة، بينما ذكر هذا المصطلح في كتابه الآخر(المقتصد في شرح التكملة) تسع مرات، ويمكن أن نعدّ

---

(1) عون، **تطور الدرس النحوي**، ص44. و يُنْظَر: نعيم، إسماعيل مزيد، **أبو حيان الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مجلة التراث العربي، العدد(13-14)، محرم- ربيع الثاني، 1404 هـ- تشرين الأول- كانون الثاني، 1984م، ص 133. و

(2) الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ) ، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش، ص84. وحمدان، ابتسام أحمد، **أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني**، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، عدد(3) 2010م، ص 23. و أحمد مطلوب،**عبدالقاهر الجرجاني في بلاغته ونقده**، وكالة المطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1393هـ- 1973م، ص 40-41

(3) الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ)، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، دار الرشيد للنشر، 1982، ص33.

هذا من ضمن الاستمرار لمنهج أبي علي الفارسي، الذي لا يرى أن النادر لا ينبغي أن تتوسع دائرته، بل يبقى محصورا في الشواهد الموجودة.

ذكر الجرجاني في المقتصد:" اعلم أن المميز لا يكون إلا نكرة؛ لأجل أن الغرض هو الدلالة على الجنس، ولفظ النكرة كافٍ في ذلك ، فلا تقول : خمسَةَ عشَرَ الدِّرهمَ، ولا عشرون الدِّرهمَ(وأما ما ذكره من قولهم: الخمسة عشر الدرهم) فليس بمعتدّ به، ولا بمعروف عن العرب، وإنما هو بمنزلة النوادر التي لا يكاد يؤخذ بها" [1]

والجرجاني لا يعتدّ بالنادر، ولا يجيز القياس عليه، يقول في التكملة عندما شرح واحدة من مسائل أبي علي:" إنما هو بمنزلة النوادر التي لا يكاد يؤخذ بها" [2]، وقال في موضع آخر :" تجنبا للحمل على النادر" [3]، ويرى أن النادر لا يجوز الأخذ به إلا للحاجة عندما لا يكون بدّ منه، أما عندما يكون هناك حكم آخر غير النادر فإنه لا يأخذ به، وهو يرى بأن :" من المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة"[4] وقد عدّ أحمد عاطف النادر عند عبدالقاهر الجرجاني من درجات الشذوذ[5].

وأنا لا اوافقه الرأي؛ ذلك أن الجرجاني متابع لأبي علي الفارسي، ويستقي منهج أبي علي وطريقته في النحو.

ابن يعيش(643هـ)

---

(1) الجرجاني، **المقتصد في شرح التكملة**، ص 492

(2) **المصدر نفسه**، ص 492.

(3) **المصدر نفسه**، ص 1191.

(4) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص 445.

(5) يُنْظَر: كلاب، أحمد عاطف محمد، **منهج الإمام عبدالقاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية**،(2013م) رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين، ص 132-134.

ابن يعيش من النحّاة الذين تجلى فيهم النّحو العربيّ في القرن السابع الهجري تجلّياً رائعاً، وكان لا يوافق الزمخشري دائما بل " ظهرت شخصيته المستقلة خلال شرحه ، فلم يكن تابعا له في كل ما يقوله، يردد ما يراه، وينقل إلينا تفصيل ما أجمله، ولم يكن- في الحقيقة- عمل ابن يعيش شرحا للكتاب فحسب وإنما كان- بالإضافة إلى ذلك- دراسة وبيانا وتعليقا ونقدا، بل وتحقيقا في آرائه النحوية..." [1] ثم إنه متفحص جيد، وصاحب نظرة ثاقبة في النحو، وخاصة في كتاب المفصل، فقد شرحه بشكل ممتاز.

ذكر ابن يعيش:".. وحال(كلتا) كحال (لا) في الإفراد والانقلاب إلا أنها مؤنثة، قال الله تعالى ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كـ (ذكرى) و(حفرى) وهو نبت، وذهب أبو عُمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في (كلا) ، والأَوْجَه الأول وذلك لأمرين:

أحدهما: ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء (فِعْتَلٌ)

الثاني: أن تاء التأنيث تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو (حمزة و طلحة)...".[2]

وهذه الندرة قياسية، وليست سماعية.

وذكر في باب الترخيم:" ومن خصائص النداء الترخيم"، لأنّ الترخيم المطّرِد إنّما يكون في النداء، وفي غير النداء إنّما يكون على سبيل الندْرة، وهو من قبيل الضرورة"[3]

---

(1) خيربك، هند، والبب ، إبراهيم، **مسائل خلافية بين الفارسيّ وابن يعيش**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (28) العدد (1)2006، ص 139. والخطيب، عبداللطيف محمد، **ابن يعيش وشرح المفصل**، جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، 1991، ص 224. وشنوفة، السعيد، **نماذج من التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل** ، حوليات التراث ، عدد(7)، 2007م، ص 79. وشوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص 280

(2) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت 643هـ) ، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنبرية، ج1، ص 55.

(3) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ج2، ص 19

[وقوع الحال جملةً]

قال الزمخشري: "والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية، أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذّ من قولهم: كلمتُه فوهُ إلى فيَّ، وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة؛ وأما "لقيتُهُ عليه جبة وَشْي"، فمعناه: مستقرة عليه جبة وشي. وإن كانت فعلية لم تخلُ من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخلُ من أن يكون مثبتاً أو منفياً، فالمثبت بغير واو: وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي. ولا بدّ معه من قد ظاهرة أو مقدرة".[1]

وعلّق ابن يعيش على كلام الزمخشري معترضا:" فإن أراد أنّه شاذّ من جهة القياس، فليس بصحيح لما ذكرناه من وُجودِ الرابط في الجملة الحاليّة، وهو الضميرُ في "فوه". وإن أراد أنّه قليلٌ من جهة الاستعمال، فقريبٌ، لأنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنّها أَدَلُّ على الغرض، وأظهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها"[2] فابن يعيش استغنى بالقليل عن النادر.

حذف الجار وبقاء المجرور على جره

قال ابن يعيش:" وقد حمل أصحابُنا قِراءةَ حَمْزَةَ في قوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ** ﴾[النساء: ١] [3]على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه: وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البُعدَ، فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ في الاستعمال، وان كان قليلًا، ولم يثبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ما له نظيرُ أوْلى. وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن. وأما من جهةِ القياس؛ فلأنّ الفعل لما كان يكثُر فيه الحذف، وشَارَكَهُ الحرفُ في كَوْنه عاملًا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النَّدْرة..."[4] وهنا نرى أن ابن يعيش قد ذكر القليل والنادر في مسألة واحدة.

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 65

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 66

(3) يُنْظَر: البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي،(ت 324هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ، ص 226. وابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، ص 31.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص 27

الذي لا يتعدى من أسماء الأفعال

قال ابن يعيش:" ومن ذلك "هَيْتَ"، وهو اسمٌ للفعل، وفيه ضميرُ المخاطب كـــ"صَهْ" و"مَهْ"، ومسماه "أسْرِعْ". يُقال: "هَيْتَ" إذا دعاه. قال الشاعر :

أبلِغ أميرَ المؤمنين ... أخَا العِراقِ إذا أتَيتَا

أن العِـــــــراقَ وأهْلَـــهُ ... سلَمٌ إليك فهَيتَ هَيْنَا

يريد عليّ بن أبي طالب، –رضوانُ الله عليه–، وهو لازمٌ لا يتعدّى إلى مفعول، كما أن مسمّاه كذلك. وفيه ثلاث لغات: هَيْتَ بالفتح، و"هَيتُ" بالضم، و"هَيْتِ" بالكسر. وأصلُه البناء على السكون كـــ"صهْ"، إلَّا أنه التقى في آخِره ساكنان: الياء والتاء، فحُركت التاء لالتقاء الساكنين. فَمن فتح، فطَلَبًا للخِفة لثقَل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: "أيْنَ"، و"كَيْفَ". ومَن ضم، فإنه شبهه بالغايات، نحوِ: "قَبْلُ"، و"بَعْدُ"؛ وذلك لأنّ معنَى "هَيتَ": دُعائي لَكَ، فهو في معنى الإضافة، واستعماله من غيرِ إضافة كقَطعه عن الإضافة، فيُبْنَى على الضم كبناءِ "قَبْلُ"، و"بَعْد". ومَن كسر، فقال: "هَيْتِ"، وهي أقلّها، فكَسَرَ على أصل التقاء الساكنين، ولم يبالِ الثقلَ، لقلةِ استعمالها ونُدرتِها في الكلام، فجاؤوا بها على الأصل كـــ "جَيرِ".[1]، وهنا يرادف ابن يعيش بين النادر والقليل.

أصناف الفعل الثلاثي

" : لم يأتِ عنهم "فَعِلَ"، "يَفْعُلُ" بكسر العين في الماضي، وضمّها في المستقبل إلَّا أحرفٌ يسيرة، لا اعتدادَ بها لقلّتها وندرتها" [2]

تخفف (إن) و(أن) فيبطل عملها ومن العرب من يعملها

" وأما قوله

بالله ربّك إنْ قتلت لمسلمًا ... وجبتْ عليك عقوبةُ المتعمد

فأنشده الكوفيون شاهدًا على إيلاء "إن" المكسورة فعلًا من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر،

شلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا

ومثله ما حُكي عن بعض العرب: "إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشينُك لَهِيَهْ". والبيت شاذ نادرٌ" [1]

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج4، ص 32.

(2) **المصدر نفسه**، ج 7، ص 154.

وهنا نجد ابن يعيش يرادف بين الشاذ والنادر، وقد يكون هذا اتباعا لمنهج البصريين، وعدم موافقة للكوفيين. حيث أطلق لفظي الشاذ والنادر، وكلاهما من الأحكام التي لا يأخذ بها البصريون ولا يجيزون القياس عليها. والقياس الصحيح أن يلي (إن) المكسورة المخففة، فعل مضارع، أو فعل ماض ناسخ، ولكنه جاء هنا غير ماضٍ.

أما بالنسبة لمصطلح الندرة عند ابن يعيش فيمكننا القول: إنه كان يتعامل مع النادر على أنه مصطلح ثابت ومستقر في أعمال النحاة، لكننا نجده يراوح بين النادر و الشاذ، أو بين النادر والقليل، وهذا المنهج استمرار لمنهج أبي علي الفارسي، في عدم توسيع نطاق دائرة النادر.

ابن مالك (ت 672هـ)

يعدّ ابن مالك من النحاة الذين أنتجوا ثروة كبيرة في علم النحو، ولقد كان لديه منهج في تجديد طريقة تعليم النحو، وهو من النحاة الذين كان لهم موقف من الضرورة الشعرية، فهو لم يأخذ بها كما أخذ بها قسم من النحاة.

وقد عدّ عبدالمنعم هريدي أن من سمات ابن مالك في الدرس النحوي تنبيهه على الأحكام النحوية الكمية والنوعية، ومنها الواجب، والمطّرد ، والمشهور، والأشهر، والغالب، والقليل، والنادر، والشاذ، وغيرها من الأحكام.[2] وأورد أمثلة في باب (التنبيه على النادر)، منها :" كقوله في باب الحال: "تقع الجملة الخبرية حالًا، فإذا كانت اسمية فالأكثر أن تكون مقرونة بواو الحال مشتملة على ضمير ما هي له كقولي: "جاء زيد وهو ناوٍ رحلة"، وكقوله تعالى ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقد يستغنى بالواو عن الضمير كثيرًا كقول امرئ القيس:

وقد أغتدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها ... بمُنْجرد قَيْد الأوابد هَيْكلِ

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج8، ص 76.

(2) يُنْظَر: ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين، (ت672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ج1، ص 65-75.

وكذلك يستغي بالضمير عن الواو، إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[البقرة: ٣٦].

وندر الخلو من الواو والضمير في قول الشاعر:

نصف النَّهَار المَاء غامرُه ... ورفيقه بِالْغَيْبِ لَا يدْرِي

أراد: بلغ النهار نصفه والماء غامر هذا الغائص لالتماس هذا اللؤلؤ، فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع لصاحب الحال وهو النهار" [1]

وكقوله في باب أسماء الأفعال والأصوات:"وندر اسم الفعل من رباعي مقتصرًا فيه على السماع".

يقول ابن مالك: "ثم أشرت إلى أن من أمثلة الصفات ما لا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المؤنث والمذكر، وذلك ما كان على زنة "فعول" مقصودًا به المبالغة في "فاعل".

وكذا ما كان على "مفعال" أو "مفعيل" أو "مفعل" فيقال: "رجل صبور" و"امرأة صبور". و"رجل [مهداء" و"امرأة مهداء"] . و"رجل معطير" و"امرأة معطير". [و"رجل مغشم" و"امرأة مغشم"] . ولا تلحق التاء الفارقة شيئا من هذه الأمثلة إلا على سبيل الندور". [2]

ومعنى هذا أن النادر صحيح، لكنه نادر في الاستعمال، وعليه يصح أن نقول: امرأة مغشمة.

وقال:" فمن النادر قولهم: "عدوة" و"رجل ميقان، وامرأة ميقانة" وهما الموقنان بكل ما سمعا، و"مسكينة".[3]

وعقد فصلا في نوادر الإعلال وذكر أنه من النادر الذي يحفظ حفظا ولا يقاس عليه[4]، وكان شديد التنبيه على النادر، محترزاً منه".[1]

---

(1) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج1، ص 68.

(2) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية** ، ج4، ص 1739.

(3) ابن مالك، **المصدر نفسه**، ج1، ص 1738-1739.

(4) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية، ج5، ص337.**

حكم ابن مالك على ندرة ثبوت الألف في قول أبي جهل لصفوان: متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد هذا الوادي، تخلفوا معك" وكان الحق أن تحذف الألف في (يراك) لأنها شرطية ، ويقول ابن مالك بأنه نادر في النثر وحكم عليها بالكثرة في الشعر.[2]

يقول في (بيد):" بمعنى غير، والمشهور استعمالها متلوّة بـــ(أن) كقوله عليه الصلاة والسلام:" نحن الآخرون السابقون. بيدَ أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم" ومنه قول الشاعر

بَيْد أنّ الله قد فضّلكم... فوق مَن أحكأ صُلْباً بإزارِ

والأصل في رواية مَن روى(بيد كل أمة) بيد أن كل أمة. فحذف أن، وبطل عملها، وأضيف(بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي(أنّ) وهذا الحذف في (أنّ) نادر."[3]

ويقول في باب (وقوع الفعل الماضي جواب قسم عاريا من (قد واللام) وفي تلقّي القسم بمبتدأ غير مفروق باللام، وفي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ضرورة): "وفي (هذا مقام) و(أنا كنت أظلم منه) شاهدان على جواز تلقي القسم بمبتدأ غير مقرون باللام، دون استطالة وهو نادر، فلو وجدت استطالة لم يعد نادرا".[4]

وحكم أيضا بندرة دخول (من) على (بله) كما في المثال(من بله ما اطلعتم عليه)[5]

قال ابن مالك: "ومن زعم أن (إما) عاطفة فله شبهتان: إحداهما أن الواو(واو"إما") قد تحذف ويستغنى بـــ(إما) كقول الشاعر:

ياليتما أمنا شالتْ نعامتها ... إما إلى جَنَّةٍ إما إلى نار

---

(1) يُنْظَر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2008م، ج 3،ص 1211-1374.

(2) يُنْظَر: ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين، (ت672هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، ص 18.

(3) ابن مالك، **المصدر نفسه**، ص 155.

(4) ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، ص 166.

(5) يُنْظَر: ابن مالك، **المصدر نفسه** ، ص 205.

الثانية: أنّ أو تعاقبها، كقراءة أُبَيّ –رضي الله عنه في قوله تعالى – ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]- :{وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين}[1]، وأو عاطفة بإجماع، فلتكن إما كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا. والجواب عن الأولى أن ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به. ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسا على ما ندر من ذلك، فلا يصح استناده إليه، واعتماده عليه"[2]

والجديد الذي نراه عند ابن مالك هو اعتناؤه بالنادر النحوي، من ناحية التبويب، وهذا الأمر لم يكن واضحا في مؤلفات النحاة الذين سبقوا ابن مالك، وهذه العنونة تدل دلالة قاطعة على أن النادر أصبح يسري في أعمال النحاة ومستنداتهم، وأصبح له وجود ثابت عند النحاة.[3]

كما يُلاحظ أن ابن مالك قد أكثر من ورود النادر في كتبه، وقد يكون هذا الذكر الكثير استجابة لمتطلبات علم النحو التي استقرت وأخذت بالتطور في مناحٍ أخرى، وهي الشرح والتبسيط لطلبة العلم. وقد يكون لطبيعة حياته الأندلسية أثر في ذلك.

ونجد أن الأحكام النحوية والصرفية النوعية والكمية عند ابن مالك تنقسم إلى قسمين:

الأول: الأحكام التي كان ينبّه عليها من مسألة لأخرى، وهي الأحكام المطردة، مثل: وجب، المطرد، المشهور، الأشهر ، الغالب ، الكثير، الأكثر، المختار، الشائع ، الراجح، الأولى.

الثاني: الأحكام التي كان ينبّه عليها، وهي الأحكام التي تقع دون دائرة المطّرد، مثل: قليل، نادر، ندر، يندُر، ضعيف، شاذ...

وقد يكون سبب تباين ابن مالك بين التبويب للنادر، وبين ترادفه مع مصطلحات قريبة منه هو تطور آرائه من كتاب لآخر.

وقد عدّ أحمد الهاشمي الأحكام النحوية في النوع الأول بمستوى واحد عند ابن مالك، والأحكام النحوية في النوع الثاني بمستوى واحد أيضا، فعندما يتحدث ابن مالك عن مسألة ما

---

(1) يُنْظَر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، ص 123.

(2) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج3، ص 344.و 85. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، لطبعة الأولى، 1413هـ– 1992م،ج1، ص 533.

(3) يُنْظَر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج1، ص 67.

ويصفها بالاطّراد أو الكثرة فإنه يعني بها ألفاظا مترادفة، وعندما يطلق وصف القلّة أو الندرة أو الشذوذ، فإنها ألفاظ مترادفة أيضا؛ وهذا ما يفسّر لنا تباين ابن مالك في إطلاق الأحكام النحوية التي تقع ضمن دائرة المطرد، أو التي تقع ضمن دائرة غير المطرد وهي: القليل والشاذ والنادر.[1] وقد يكون سبب ذلك أن ابن مالك كان يسعى إلى تعليم النحو، وهذه طريقة سهلة في تعليم النحو، وهي وضع دائرتين من الأحكام فقط.

أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)

يعدُّ أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي المتوفى سنة (745هـ) علما بارزا من أعلام النحاة؛ ذلك أنه خلّف تراثا ضخما في النحو والصرف، وغيرهما من علوم الشريعة، وهو من النحاة المحققين، الذين يتثبتون في نقل الآراء، وتنقيحها، وكتابه(التذييل والتكميل) فيه غزارة في المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، مع نسبة الأقوال إلى أصحابها.[2]

يقول أبو حيان في باب **القول في أحكام الكلم العربية:**" وأقلّ ما يكون عليه المعرب من اسم وفعل عند البصريين ثلاثة حروف وأصول، وما وُجِدَ منه على حرفين محذوف منه، والمحذوف قد يكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، فيبقى على حرفين ، وما حُذف منه حرفان وبقي على

---

(1) الهاشمي، أحمد بن محمد، **التبصرة والتذكير في تعدد رأي ابن مالك في جموع التكسير**، رسالة دكتوراة(غير منشورة) جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ، ص 20-21.

(2) يُنْظَر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي،(ت745هـ) **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م، ص م18. و: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي،(ت745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1996م، ص 8-11. و نعيم، إسماعيل مزيد، **أبو حيان الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ص 133. و الأسدي، محمد حسن عباس، **ردود أبي حيان الأندلسي وترجيحاته في تذكرة النحاة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد(18)، العدد(3) 2010م، ص 800-801.

حرف نادر، وذلك قولهم في الاسم: (شربتُ ما) أي: ماءً، و(م)، في قولهم: م الله، على قول مَن قال: إنه بقية (أيْمُن) وفي الفعل نحو (قِ) زيداً".[1]

وقد أفرد أبو حيان في ارتشاف الضرب بابا خاصا بالنادر، سماه(القول في نوادر من التأليف)، وقد أورد فيه مجموعة من الكلمات والأبنية الصرفية النادرة، وهو يعني بالنادر في هذا الباب النادر الوجودي والاستعمالي، وليس النادر النحوي النوعي والكمي. وقال في هذا الباب:" وقلّ باب (وَيَحَ)، ولم يسمع فعل منه، وسمع (تَوَيَّل)، وهو نادر"[2]

وذكر في **باب التثنية:**" وعلامتها في الرفع الف ونون، وفي الجر والنصب ياء ونون يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك المتفق مع ما ضُمّ إليه في اللفظ والمعنى، فإن كان غير مفرد، كأنْ يكون جمع تكسير، فلا يجوز تثنيته إلا نادراً قالوا: لِقاحان سَوْداوان..."[3] ووافقه في الندرة السيوطي.[4]

وذكر في **باب الإعراب:**" ونون التأكيد إن اجتمعت مع نون الوقاية نحو: هل تَضْرِبانِني، وهل تَضْرِبُونَنِي، وهل تَضْرِبِينَنِي، فيجوز إثباتها، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما فمذهب سيبويه: أن المحذوفة نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وذهب الأخفش، والمبرّد، وعلي بن سليمان- الأخفش الأصغر-، وأبو علي، وابن جني، إلى أن المحذوفة نون الوقاية، وندر حذف نون الرفع في المضارع المرفوع ، نحو:

أبيتُ أسْري وتبيتي تَدلُكِي ... وَجْهك بالعنبر والمسك الذّكى

(أي وَتَبِيْتِينَ تَدْلُكِين) وفي قراءة شاذة: {قالوا ساحران تظّاهرا} [القصص: 28]، أي: أنتما ساحران تظاهران، أدغمَ التاء في الظاء". [5]

---

(1) – أبو حيان الأندلسي،(ت 745هـ) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر، ج1، ص 21.

(2) – أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ج1، ص 183-186.

(3) – أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه** ، ج2، ص 549.

(4) – يُنْظَر: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت 911هـ): - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر. ج1، ص 154.

(5) – أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ج2، ص 844-845. ويُنْظَر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، 114.

وندر اسم فاعل منهما قالوا: كائِدُ، ومُوشِكٌ، وروى عبد القاهر: عسى يَعْسى، فهو عاسٍ، وهو غريب"[1].

والملاحظ أن أبا حيان قد أشرك النادر والغريب في مسألة واحدة، وقد يرجع ذلك إلى اعتبارهما بمنزلة واحدة.

وقال:" ولا يجوز أن تقول: يا أيُّها الذي رأيتُ، كما لا يجوز: يا أيُّها النَّضْرُ، وأنت تريد الاسم الغالب." ومراد سيبويه أنه إذا سُمي بالذي رأيتَ لا يجوز أن يوصف به (أيّ) ، وإذا أتبعتَ (أيًّا) هذه باسم الإشارة، فشرطه أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بذي(أل) ، وما ذهب إليه ابن عصفور، وابن مالك، من الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـــ(أيّ) ولا نعت لاسم الإشارة، بنياه على بيت نادر شاذ لا تُبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر:

أيُّهَذَان كُلا زادَكُما ... وَدَعَانِي واغِلا فِيْمَنْ وَغَلْ[2]

ثم علّق قائلا:" وهذه تراكيب تحتاج إلى سماع من العرب"[3]

وقال في التذييل في باب العلم:" وتقسيم المصنف العلم إلى قسمين منقول ومرتجل، إنما هو بالنظر إلى الأكثر الأغلب، وإلا فقد لا يكون منقولا ولا مرتجلا، وهو ما عَلَميته بالغلبة، نحو: الثُّرَيّا والدَّبَران وابن عُمَر...وقوله وهو إما مقيس– وهو الذي يُسْلك به سبيلُ نظيره من النكرات في الوزن– وإما شاذٌّ، وهو الذي عُدِلَ به عن سبيل نظيره من النكرات في الوزن، وقوله: يفكّ ما يُدْغم، مثال ذلك مَحْبَبٌ... والقياس يقتضي أن يكون مَحَبّاً بالإدغام...؛لأن الميم إذا كانت أول كلمة وبعدها ثلاثة أحرف، فالقياس جعلُها زائدة؛ لأنه لم تجئ أصلية فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريفٌ إلا نادراً، نحو (مِعْزى)، بدليل قولهم: مَعْزٌ. وإذا ثبت أن الميم زائدة وجب الإدغام"[4]

وخالف أبو حيان ابن مالك في مسألة إعمال (إنْ) عمل (لا) و(ليس) حيث قال ابن مالك:" وتُلحق ب(ما) " إنْ " النافية قليلا، و " لا " كثيرا، ورفعها معرفة نادر، وتُكْسَعُ بالتاء، فتختص بالحين أو مرادفه، مقتَصرَا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلّة، وقد يضاف إليها (حين)

---

(1) – أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ج3، ص 1223–1224.

(2) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ج4، ص 2194.

(3) أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه** ، ج4، ص 2195.

(4) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج2، ص 311.

لفظا أو تقديرا، وربما استُغْنِي مع التقدير عن (لا) بالتاء. وتُهمل (لاتَ) على الأصَحّ إن وليها (هَنّا)".[1]

وأورد أبو حيان خلاف النحاة في عملها، وذكر آراءهم، ثم قال:" والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسماع، أما القياس فإنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال. وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها:" إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك"، و"إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية" بنصب (نافعَك وضارَّك وخيرا) حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية... وقال الشاعر في إعمال "إنْ":

إِن هُوَ مستوليا على أحد ... إِلَّا على أَضْعَف المجانين

وقال آخر:

إِنِ الْمَرءُ مَيْتا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ، فَيُخْذَلا

وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله(إن هو مستوليا على أحد)، وتخصيصه إياه بالضرورة، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بدّ أن تكون بعدها إلا نحو: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وإذا كان ذلك لغةً لبعض العرب، فلا يصحّ قول المصنف: إنه تُلحق بـــ(ما) قليلاً. والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب"[2]

ثم ذكر:" وقوله- يعني ابن مالك - : و(لا) كثيرا، يعني أن عمل (إنْ) قليل، وعمل (لا) كثير، والعكس هو الصواب؛ لأن (إنْ) قد عملت نثرا ونظما، و(لا) إعمالها قليل جدا"[3]، وهنا نجد أبا حيان قد خالف رأي ابن مالك.

وذكر تأويلات النحاة في خبر أفعال المقاربة، ثم قال:" وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها... وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول. وهو فاسد

---

(1) ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين، (ت672هـــ)،**شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـــ - 1990م)ج1، ص 374.و أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص 276.

(2) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص 277-279.

(3) أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ج4، ص 281.

لقولهم: عسى أن يقومَ إخوتُك، وعسى أن يقومَ الزيدان، ولا يصحُّ إضمار مفرد في موضع الجمع؛ لأنه نادر قليل لا يقاس عليه باتفاق، وإنما يُحكى ما جاء منه على الندرة"[1]

يبدو أن أبا حيان لم يكن يخص النادر بهذا المصطلح المستقل المستقر، وإنما كان يرادف أو يخلط بينه وبين القليل والغريب والقليل جدا.

وبالمقابل فإننا نجد عند أبي حيان في بعض الأحيان اختلافات في الأحكام النحوية على المسألة الواحدة، وكان من تعدد آرائه تغيِّر حكمه على بعض المسائل النحوية، ومنها: إطلاقه حكم النادر على حذف نون الرفع في ارتشاف الضرب، في الشاهد:

أبيتُ أسْري وتبيتى تَدلُكِى ... وَجْهك بالعنبر والمسك الذّكى

ثم ذكر في كتابه الآخر (التذييل والتكميل) أن حذف نون الوقاية نادر، وهي أولى من نون الرفع في الحذف، ومثّل له بالبيت الآتي:

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنَعْتُمْ ... سَتحْتَلِبُوها لاقِحًا غيرَ باهِلِ

يريد: ستحتلبونها".[2]

وقد تنوّعت المصطلحات النحوية التعبيرية عند أبي حيان في اختياراته، ويمكن أن تندرج تحت قسمين:

أحدهما: مصطلحات غير منهجية، تدل على عدم قطعه بالمسألة النحوية، نحو: عندي، الذي أختاره، الذي أذهب إليه، أو مصطلح ذوقي نحو(قبيح)[3].

الثاني: مصطلحات منهجية استعملها النحاة الذين سبقوه، نحو: الصحيح، الراجح، الأولى، الصواب.[4]

---

(1) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، ج4، ص 335.

(2) يُنْظَر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج2، ص 845. وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج 1، ص 195. و القهوجي، الحسني محمد، **تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة**، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة: 2008/4/28.

(3) أبو حيان الأندلسي، **تذكرة النحاة**، ص 67.

(4) يُنْظَر: البدر، بدر بن ناصر، **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط**، مكتبة الرشد، الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ– 2000م، ص 722–727.

والناظر في هذه المسألة يرى أن أبا حيان قد أطلق حكم النادر على حذف نون الرفع مرة، وعلى حذف نون الوقاية مرة أخرى، وجاء بالشواهد نفسها، وهذا قد يرجع إلى أن حذف إحدى النونين وإبقاء الأخرى بمرتبة واحدة، وأراد أن يبيّن أن لهما الحكم نفسه، فأطلق عليهما في كل مرة حكم النادر.

وبما أن أبا حيان قد اختار منهج السماع والقياس معيارا يحكم به على صحة المسائل النحوية، واعتماده بناء القواعد على المطّرد[1]؛ فإن موقفه من النادر يتبين في أن النادر ليس بدرجة واحدة، بل هو متفاوت؛ دليل ذلك أنه كان يورد ألفاظ النادر متصلة مع بعض الأحكام الثانية كالشاذ، والقليل، ومرة يورد حكم النادر وحده، فالمسألة التي كان يراها مستعملة عند العرب بشكل غير مطرد، كان يطلق عليها حكم النادر فقط، أما المسائل التي كانت شبه مهجورة، فإن أبا حيان كان يطلق عليها حكم النادر مع حكم آخر؛ ليبين أن الحكمين لهما دلالة الهجر، أو الاستعمال بنطاق ضيق جدا عند العرب.

ابن هشام(ت 761هـ)

ابن هشام الأنصاري من النحاة الذين كان لهم جهد واضح في النحو العربي، فقد كان يصنف كتبه مراعيا إلى حد ما قضية عقل المتلقي، ففي كتابه قطر الندى كان يتحدث عن أمور أساسية في النحو، ولكنه في المغني توسع كثيرا في هذه المسائل، وعنوانات كتبه تدل على ذلك ، فكتاب قطر الندى وبلّ الصدى يعني تزويد القارئ بشيء يفتح له مغاليق النحو، أما المغني فيعد المرجع الأعلى في النحو عنده، وهو نحوي بحقّ؛ "لما امتاز به تأليفه من جمال الصنعة وقوة الإحكام، وسهولة العبارة، وحسن التعليل، وبراعة التحقيق... وكان له أحسن الأثر في تبسيط هذا العلم وفي إقبال الناشئين عليه، وتمكنهم بعد ذلك منه بسبب ما أضفى عليه من روعة وجلال"[2]

---

(1) البدر، **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط**، ص 771- 784. ويُنْظَر: نعيم، **أبو حيان الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ص 146.و الحديثي، خديجة، **أبو حيان النحوي**، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، 1385هـ- 1966م، ص 288-289.

(2) الضبع، **أبن هشام وأثره في النحو العربي**، ص 15.

وقد أفاد ابن هشام من النحاة الذين سبقوه وخاصة كتب ابن مالك التي استوعبها ابن هشام، ورسمت كتب ابن مالك منهج ابن هشام في النحو[1] وإذا علمنا أن ابن هشام" قد تحول يتعمق مذاهب النحاة، ويتمثلها تمثلا غريبا نادرا، وهي مبثوثة في مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد"[2]، فإننا نستطيع الجزم أنه شكّل حلقة وصل بين التراث النحوي القديم المتمثل بسيبويه ومن جاء بعده من النحاة، وبين النحاة الذين جاءوا بعده في القرن الثامن الهجري؛ ذلك أنه كان يستوعب المذاهب النحوية دراسة وتمحيصا، فقد كان "مذهب ابن هشام يقوم على الاختيار والانتخاب من المدارس النحوية السابقة"[3]

حكم ابن هشام أن وقوع (أنْ) بين الكاف ومخفوضها نادر[4] واستشهد بالبيت :

وَيَوْما توافينا بِوَجْه مقسم ... كَأَن ظَبْيَةٍ تعطو إِلَى وارق السّلم.

"وَتَلْزم (حَيْثُ) الْإِضَافَة إِلَى جملَة اسمية كَانَت أَو فعلية، وإضافتها إِلَى الفعلية أَكثر، وَمن ثمَّ رجح النصب فِي نَحْو: جَلَست حَيْثُ زيدا أرَاهُ، وندرت إضافتها إِلَى الْمُفْرد كَقَوْلِه

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

أنْشدهُ ابْن مَالك، وَالْكسَائِيّ يقيسه، وَيُمكن أَن يخرج عَلَيْهِ قَول الْفُقَهَاء من حَيْثُ أَن كَذَا، وأندر من ذَلِك إضافتها إِلَى جملَة محذوفة كَقَوْلِه:

إِذا ريْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نفحَتْ لَهُ ... أَتَاهُ بريّاها خَلِيلٌ يواصِلُه"[1]

---

(1) يُنْظَر: الضبع، **المرجع نفسه**، ص 49. و أبو عمشة، نبيل محمد، **أثر مصنفات ابن مالك في مغني اللبيب مما لم يصرح به ابن هشام**، مجلة جامعة دمشق، مجلد(20)، عدد(3+4) 2004م.ص 20.

(2) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة السابعة، 1968م.ص 346. ويُنْظَر: شعيب، عمران عبدالسلام، **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الأولى، 1395هـ- 1986م، ص 159-160.

(3) سامي عوض، **ابن هشام النحوي: بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق، الطبعة الأولى،1987م، ص 87.

(4) ابن هشام، محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1407هـ - 1987م، ج1، ص33.

وذكر في باب (بجل):" (بجل)على وَجْهَيْن: حرف بِمَعْنى (نعم)، وَ(اسم)، وَهِي على وَجْهَيْن: اسْم فعل بِمَعْنى (يَكْفِي)، وَاسم مرادف لـــ(حسب)، وَيُقَال على الأول: بجلني، وَهُوَ نَادِر، وعَلى الثَّانِي بجلي قَالَ:

... أَلا بجلي من ذَا الشَّرَاب أَلا بجل"[2]

وذكر في فصل الحرف(عن) :" أن يدخل عليها على، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:

على عَن يَمِيني مرّتِ الطيرُ سُنّحا ... وكيف سُنُوحٌ واليمين قطيعُ؟ [3]

وقال أيضاً: "وتوافق (كأي) (كم) فِي خَمْسَة أُمُور: الْإِبْهَام، والافتقار إِلَى التَّمْيِيز، وَالْبناء، وَلُزُوم التصدير، وإفادة التكثير تَارَة، وَهُوَ الْغَالِب، نَحْو: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، والاستفهام أُخْرَى، وَهُوَ نَادِر، وَلم يُثبتهُ إِلَّا ابْن قُتَيْبَة، وَابْن عُصْفُور، وَابْن مَالك [4].

وذكر في فصل (عسى) إحدى حالات الفعل (عسى) فقال:" وَالثَّانِي نَادِر جدا كَقَوْلِه:

عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هَذِه ... ستُطفئ غُلّات الكُلى والجوانِحِ[5]

والنادر هنا هو دخول السين في خبر عسى عوضاً من (أن).

وذكر في فصل الحرف(لن) :" وتلقي الْقسم بهَا وبـــ(لم) نَادِر جدا، كَقَوْل أبي طَالب

وَالله لن يصلوا إِلَيْك بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّد فِي التُّرَاب دَفِينا"[6]

"والحاصل أنّها إذا كانت لنفي الجنس كَثُر عملها في النَكرة ، وندر في المعرفة، كما إذا كانت بمعنى " ليس" قلّ. وأما عمل "إن" فدائم ' مادامت مشدّدة فحصل لك ههنا أربع اعتبارات : اعتبار الدوام والكثرة ، واعتبار القلّة والنّدرة. وأما عملها في

---

(1) ابن هشام، **مغني اللبيب** ، ج1، ص177.

(2) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ج1، ص 112.

(3) ابن هشام، **المصدر نفسه** ، ج1، ص 150.

(4) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ج1، ص 246.

(5) ابن هشام، **المصدر نفسه** ، ج1، ص203.

(6) ابن هشام، **المصدر نفسه** ، ج1، ص 284.

الاسم والخبر فإنما يكون على مذهب البصريين . وأما عند الكوفيين، فإنما تعمل في الاسم وحده ، نحو : لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدّار" .[1]

" وتختص أي: (إذا) الفجائية، بالجملة الاسمية، نحو: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، { ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]أي : فهم يقنطون، ونحو: خرجت فإذا السبع واقفٌ، وأما ما حُكي عن العرب ، من نحو:(خرجت فإذا قد قام زيدٌ) ، فنادر لا عبرة به..."[2]

وهنا يحكم ابن هشام على النادر في هذه المسألة بأنه لا عبرة به، ومعنى هذا أنه لا يجيز القياس على هذا المسألة.

[إعمال (إنْ) عمل (ليس) على النادر] :

ويقصد به إعمال(إنْ) عمل (ليس) و(ما)، يقول ابن هشام: "وأما (إن) فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: "إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية" وكقراءة سعيد: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] ، عباداً أمثالكم."[3]

ولم يذكر ابن هشام في كتبه جواز القياس أو عدمه على هذه المسألة، والذي نراه أنه لا يجيز القياس عليها، فربما يكون ذكره بأنها لغة أهل العالية، بمنزلة دليل على عدم الجواز عليها، هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فهو يعدّ النادر مستندا محفوظا فقط، ولا يجوز القياس عليه، بل إنه يُحفظ حفظا.

وقال: "وكي لَا يجر بهَا إِلَّا مَا الاستفهامية، وَذَلِكَ فِي قَوْلهم فِي السُّؤَال عَن عِلّة الشَّيْء: كيمه؟ بِمَعْنى: لِمَه، وَ(لَوْلَا) لَا يجر بهَا إِلَّا الضَّمِير فِي قَوْلهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، وَهُوَ نَادِر، قَالَ الشَّاعِر:

---

(1) الكافيجي، محيي الدين أبو عبدالله،(ت879هـ)، **شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، سوريا، الطبعة الثانية، 1993م، ص 327.

(2) الكافيجي، **المصدر نفسه**، ص 279.

(3) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج 1، ص 279–280. ويُنْظَر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، ص 53.

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج ... لولاك هذا العام لم أَحْجُج [1]

وقال في باب المصدر تعليقا على البيت الشعري:

وَمَا الْحَرْب إِلَّا مَا علمْتُم وذقتم... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المرجّم

أَي وَمَا الحَدِيث عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المرجم، قَالُوا فــ (عنها) مُتَعَلق بالضمير، وَهَذَا الْبَيْت نَادِر قَابل للتأويل، فَلَا تبنى عَلَيْهِ قَاعِدَة"[2]

وهذا يدلّ على أن ابن هشام لا يعتدّ بالنادر في هذا المثال، ولا يجيز القياس عليه، بل يعده مصطلحا يحفظ ولا يمكن بناء القواعد النحوية عليه، ولا يمكن استخلاص الأحكام منه.

أما بالنسبة لكتابه الموسوم بـــ(الجامع الصغير في النحو) فإنه" لم يذكر الشاذ ولا النادر ولا العلل في المسائل النحوية"[3]، والظاهر أن ابن هشام قد وضع كتابه هذا لأجل التعليم؛ لأنه لم يتطرق فيه إلى الأحكام النحوية والعلل، كما فعل في سائر كتبه، والذي يدلنا على أنه وضعه للتعليم هو أنّ الكتاب على شكل متن نحوي ، وضعه حتى يسهل حفظه على الطلبة، ولم يبدأ فيه بمقدمة بل بدأ بأقسام الكلمة بعد البسملة مباشرة. وهو في مجمله تلخيص لكتاب (المغني)، و(أوضح المسالك)[4]

ويتضح لنا أن ابن هشام كان لا يعترف بالنادر، بل إنه يكاد يهمله من ناحية القياس؛ ذلك أن نسبة النادر عنده تصل إلى (4%) فقط، وإن كان قد أورده في كتبه، لكنه لا يقيس عليه، بل إنه يعده حكما نحويا " لا يلتفت إليه، ولا يحسن الحمل عليه"[5]،وإنما كان يورده في كتابه من باب

---

(1) ابن هشام، محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ ، ص 251.

(2) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ص 262-263.

(3) ابن هشام، محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **الجامع الصغير في النحو**، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1400هـ- 1980م. ص: ع.

(4) يُنْظَر: ابن هشام، **المصدر نفسه**، ص: ع.

(5) الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد(ت 889هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة

حفظ العربية: أمثلتها وشواهدها؛ ذلك أن الأحكام النحوية في القرن الثامن قد أخذت تتضح معالمها عند النحاة، من مؤلفات علماء النحو التي أسهمت في إيضاح المشكل من المفاهيم والمصطلحات عند المتخصصين بصناعة النحو، وقد شهدت آراء ابن هشام تطورا في كتبه[1]، لكنه بقي ثابتا في موقفه من القياس على النادر، وهو المنع.

وفي حديثنا عن الشواهد فإنه" في شواهده الشعرية، لا يبني على النادر منها قاعدة؛ لأن النادر عند ابن هشام : أقلّ من القليل"[2]

"كما أن النادر دون القليل"[3] ، كما ذكر ذلك في كتبه.

المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، 1423هـ- 2004م، ج1، ص 248. و ابن هشام، محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م، ص 550

(1) يُنْظَر: الشاعر حسن موسى، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري** ، دار البشير، الطبعة الأولى، 1415هـ- 1994م. و عبدالله، مصطفى حسين آدم، **تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب (دراسة وصفية تحليلية)**، 2009، أطروحة دكتوراة،(غير منشورة) جامعة أم درمان الإسلامية-، الخرطوم- السودان.

(2) ابن هشام، ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ج1، ص12.

(3) الكافيجي، **شرح قواعد الإعراب**، ص 277

السيوطي (911هـ)

لقد بذل السيوطي في كتبه جهدا عظيما، وخاصة في (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، إذ أكثَرَ فيه من ذكر المسائل النحوية، وأشبعها بحثا وتدقيقا ، حتى أصبح كتاب الهمع مصدرا لكثير من الطلاب والباحثين، وهو موسوعة نحوية وصرفية، ولقد أراد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون.[1]

أما النادر عنده، فإننا نستطيع القول: إن السيوطي هو أول من أشار إلى المصطلحات الكمية والنوعية، من خلال نقله لكلام ابن هشام، و تعدّ هذه الإشارة استنتاجا واستخلاصا لعمل النحاة السابقين للسيوطي، وبيّن في هذه الإشارة مكانة النادر عند النحاة الأوائل.

يقول السيوطي تعليقا على البيت الآتي:

فَمَا وجَدَتْ نساءُ بنى نزار ... حَلائِلَ أسْودِينَ وأحْمَرِيْنَا

وَذَلِكَ عِنْد الْبَصرِيين من النَّادِر الَّذِي لَا يُقَاس عَلَيْهِ"[2].

وعندما تحدث عن الحال قال:" لما كَانَت الْحَال خَبرا فِي الْمَعْنى وصاحبها مخبرا عَنهُ أشبه الْمُبْتَدَأ، فَلم يجز مَجِيء الْحَال من النكرَة غَالِبا إِلَّا بمسوغ من مسوغات الِابْتِدَاء بهَا، وَمن النَّادِر قَوْلهم (عَلَيْهِ مائَة بيضًا) و (فِيهَا رجل قَائِما)"[3]

وقال في باب أبنية الفعل، وهو يتكلم عن الزيادة في الأسماء: " وندر مَا زيد فِيهِ خَمْسَة وَهُوَ ثَلَاثَة أَلْفَاظ لَا رَابِع لَهَا (كُذَّبْذُبَان) بتَشْدِيد الذَّال الأولى، وَأَصله (فُعَلْعُلان)، و(بِرْبِيْطياء) وَهُوَ ضرب من الثِّيَاب، و(قِرْقِيْسْياء) اسْم بلد وهما بِوَزْن (فِعْفِيْلْياء).... (ومغناطيس إِن صَحَّ) فِيهِ زِيَادَة حرفين فِي الخماسي فَهُوَ (نَادِر) لَا يُقَاس عَلَيْهِ. (وأهمل) من الْمَزِيد (دون ندور فِعْوِيْل) بِالْكَسْرِ وَمن النَّادِر (سِرْوِيل) (وفَعْوَلِي) وَمن النَّادِر (عَدْوَلِي) (وفَعْلال) بِالْفَتْح (غير مضعف) وَمن النَّادِر (خَزْعَال) لظلع النَّاقة، و(قَسْطَال) للغبار، و(قَشْعَام) للعنكبوت، و(بَغْدَاد) ... وَمن النَّادِر (دِئْدَاء) لآخر الشَّهْر،

---

(1) عبدالعال، نصر أحمد إبراهيم، **منهج السيوطي ومذهبه النحوي في كتابه(جمع الجوامع النحوي) للإمام عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، مجلد (20) العدد الثاني، يونيو 2012م، ص 361.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 168.

(3) السيوطي، **المصدر نفسه**، ج2، ص 302-303.

وَمن النَّادِر نَاقَة ميلاع أَي سريعة .(وفوعال) ... وَمن النَّادِر رجل (هَوْهَاة) أَي: أَحمَق وإمعة ... ووزن(وفَيْعِل) بِكَسْر الْعين (فِي الصَّحِيح) وَمن النَّادِر(بَيْئِس)، و(صَيْقِل)، اسْم امْرَأَة... ووزن(فَيْعَل) بِالْفَتْح، وَمن النَّادِر (عيَّنٌ) "[1]

وقال في باب (أنْ): وَكَذَا ندر إعمالها فِي بارز كَقَوْلِه:

فَلَو أنْكِ فِي يومِ الرخاءِ سألتني ... فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديق "[2]

" ندر تركيب النكرَة مَعَ (لا) الزَّائِدَة تَشْبِيها بِ (لا) النافية كَقَوْلِه:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنوب لَهَا ... إذًا للام ذوو أحسابها عُمَرَا "[3]

وذكر في باب لو " ندر كَونه مصدرا بِرَبّ أَو الْفَاء كَقَوْلِه:

لَو كَانَ قَتْلٌ يَا سلامُ فراحةٌ ... لَكِن فَرَرْت مَخَافَة أَن أوسرا "[4]

وقال: " ... وَبَعْضهمْ يحذف ألف (مَا) لالتقاء الساكنين فَيُقَال (مخيره، ومحسنه، ومخبثه) (وَكثر) حذفهَا مِنْهُمَا (فِي التَّفْضِيل) لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال نَحْو: هُوَ خيرٌ من فلَانٍ، وَشرٌّ مِنْهُ، وندر إِثْبَاتُهَا فيهمَا فِي قَوْله:

بلالُ خَيْرُ النَّاس وابنُ الأخيَر ...

وَقِرَاءَة أبي قلَابَة: ﴿ مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ ﴾ [القمر: ٢٦][5]، كَمَا ندر الْحَذف من غَيرهمَا كَقَوْلِه:

وزادَني كلفًا بالحب أنْ منعت ....وحَبُّ شيْء إِلَى الإنسَان مَا مُنِعَا "[6]

وأورد السيوطي بابا خاصا بالنادر سماه(معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر)[7]، ذكر فيه أن هذه الألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح. وبابا آخر سماه (ذكر أمثلة من النوادر).

---

(1) السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 300- 301.

(2) السيوطي، **المصدر نفسه** ، ج1، ص 516.

(3) السيوطي، **المصدر نفسه** ، ج1، ص 530.

(4) السيوطي، **المصدر نفسه** ، ج2، ص 573.

(5) يُنْظَر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، ص 148.

(6) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج3، ص 319.

(7) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، 189.

وأورد في الأشباه بابا سماه(النادر لا حكم له) قال فيه:" قال الأندلسي في شرح المفصل: يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به أصلا، بل ينبغي أن يُردّ إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها، واحتراسا من نقضها. قال: وما من علم إلا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة ،فتُردّ إلى القواعد الكليّة والضوابط الجملية"[1]

ولا ينبغي التغافل عن قضية مهمة عند السيوطي، وهي أنه نقل كلام ابن هشام " اعلم أنهم يستعملون ...." ولكنه لم يلزم نفسه بهذا النص، لذا نجده يرادف بين النادر وغيره.

لقد كان السيوطي يورد في كتبه مصطلح النادر بمعناه العام، أي النادر اللغوي والنادر النحوي، ولقد كان نصيب النادر اللغوي أكثر من النادر النحوي؛ لأن الكتب التي تحدث فيها عن اللغة أكثر من الكتب التي تحدث فيها عن النحو، وقد يكون السبب الآخر الذي جعل السيوطي يركز على النادر اللغوي هو إلمامه ومعرفته بعلم الأصول، وغيره من العلوم الشرعية، حين تأثر في الهمع باستصحاب الحال وعدّه من أدلة النحو،[2] لكننا لم نلحظ على السيوطي تدقيقه في الحكم على النادر وتمحيصه، بل كان يجمع المسائل فقط، ولم نجد عنده رأيا خاصا في ثنايا الحديث عن مصطلح النادر. وكان لا يجيز القياس على النادر؛ يتبين ذلك من تعليقه على بعض المسائل النحوية بالنادر، وإفراده بابا خاصا بالنوادر ذكر في مقدمته أن النادر والألفاظ القريبة منه خلاف الفصيح.

---

(1) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ج2، ص 358.

(2) يُنْظَر: الشيخ عيد، إبراهيم أحمد سلام، **السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد(21) العدد الأول، يناير 2013م، ص 112.

الفاكهي(ت 972هـ)

الفاكهي نحوي "لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو"[1]، وقد امتاز بسعة علمه، ومعرفته بأكثر العلوم التي كانت بين أيدي الناس في عصره، وقد كان الفاكهي ذا علم منذ نعومة أظفاره حتى قيل إنه صنف شرحه على كتاب قطر الندى سنة (916هـ) أي أنه كان في سن الثمانية عشر.[2]

قال في [باب تخفيف إن وأخواتها]

"ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا، والأكثر فيه كونه ماضيا؛ نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣](و(﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]ووقوع غير الناسخ بعدها نادر، والمضارع أندر..."[3]

وقال في (تاء القسم):" ولا يجر بها إلا لفظ الله، وربّ مضافا للكعبة ، أو لياء المتكلم؛ نحو: تالله، وتربّ الكعبة ، وتربّي لأفعلنّ كذا. وقولهم : وتالرّحمن، وتحيىاتك نادر.[4]

وقد أورد الفاكهي نقلا عن أبي حيان مصطلحا كان يطلقه ابن السراج على بعض المسائل النحوية وهو " يحفظ ولا يقاس عليه"[5]

ومن ثم يتضح لنا أن الفاكهي قد سار على نهج النحاة الذين سبقوه، فهو كغيره من النحاة المتأخرين كان يورد الشواهد المحكوم عليها بالندرة من باب الأمثلة والحفظ، وليس من باب الحكم

---

(1) بن فتاشة، علي، **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لعبدالله بن أحمد الفاكهي(ت 972هـ)(من خطبة المؤلف... إلى فصل النكرة والمعرفة) دراسة وتحقيق**، رسالة ماجستير(غير منشورة) إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر، 2010م، ص 19.

(2) الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي (ت 972هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، 1414هـ -1993م، ص 16.

(3) الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي (ت 972هـ)، **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، تحقيق: مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ، 1429هـ - 2008م، ص 278.

(4) الفاكهي، **المصدر نفسه** ، ص 453.

(5) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو** ، ص 105.

عليها، أو محاولة إضفاء حكم آخر عليها، أو زيادة على رأي نحوي سبقه، أو تعقيبا على قول نحوي قبله، بل كان إيراده لهذه الشواهد من أجل الاستئناس بها، ولكننا لم نرَ موقفه واضحا في هذه النوادر، فلم يعلق عليها بشيء بل ضمنّها كتبه فقط، من غير أن يكون له منها رأي موافق أو مخالف؛ ونستطيع تسويغ ذلك باستواء النحو على سوقه في زمن الفاكهي، ولا أعني انقطاع الاجتهاد النحوي، بل أعني أن الأمر قد اتضح عند سابقيه من النحاة، فلم يجد سببا مقنعا ليعيد البحث في الأمر، خاصة إذا علمنا أن القرن الرابع قد بدأت فيه عوامل استقرار المصطلحات النحوية الكمية، ثم قررها ابن هشام في زمن لاحق – كما بينا آنفا–.

إذن فالأوصاف التنظيرية التي استعملها النحاة للنادر تنقسم إلى أربعة أقسام:

1- الظهور والبداية: كان النادر في بداية النحو عبارة عن مفهوم متذبذب بين الذكور وعدمه. ثم بدأ يأخذ بالاستقرار في زمن أبي علي الفارسي.
2- أوصاف الفصاحة: اختلفت نظرة النحاة إلى فصاحة النادر، فالأكثر يرى عدم فصاحته.
3- ارتباطه باللهجات: كان ارتباط النادر باللهجات سببا من أسباب عدة منعت بعض النحاة من الأخذ به.
4- ارتباطه بالنحو التعليمي: لم يكن للنادر دور في عملية التعليم النحوي، بل كانت مناقشته في الكتب العلمية، ولكنه في الكتب التعليمية جاء من باب الحفظ فقط؛ بدليل الاختلاف في المفهوم. ولا يعني هذا أن الكتب لم تختلط بالنحو العلمي والتعليمي بل إنه موجود.
5- النادر لا يعني الخروج على القاعدة النحوية، بل هو شاهد على صحتها، وهو لا يدل على الردّ أو التخطئة، بل يدل على صفة الفرز والتفاوت في سلّم الأحكام النحوية.

ولا بد من الإشارة إلى أن النحاة القدماء كانوا يرادفون أو يخلطون بين النادر وغيره من الأحكام، ويعدون دائرة ما دون المطرد والأحكام التي فيها بمستوى واحد.

الفصل الثاني

موقف النحاة القدماء من القياس على النادر

الفصل الثاني

موقف النحاة القدماء من القياس على النادر

جمع اللغة وتدوينها

اعتمد النحاة في جمع اللغة وتصنيفها أسساً قوية متينة، جعلوا من كلام العرب شعره ونثره أساسا للمادة المسموعة، وقاسوا غيرهما عليه، فذهبوا إلى البوادي لانتقاء الألفاظ الفصيحة، التي تجعل من جمعهم للمادة المسموعة أمرا منطقيا وعلميا يُحتكم إليه فيما بعد عصرهم، فاختاروا قبائل الوسط أو ما يسمى بـــ(نظرية القلب)، وهي أن تؤخذ اللغة من العرب الذين سكنوا في وسط الجزيرة العربية؛ لفصاحتهم، وعدم اختلاطهم بالأعاجم، واستبعدوا الأخذ بلغات العرب المجاورين للروم وفارس، وقد كان هناك اختلاف بين اللغويين في الأخذ عن القبائل، فبعضهم أخذ لهجة قبيلة معينة، وبعضهم رفضها ولم يحتجّ بها.[1]

وقد اجتهد السيوطي في تحديد القبائل التي أُخذت اللغة عنها، بناءً على نص الفارابي في كتاب الحروف، فقال:" والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أخِذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمُه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكّان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لا يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، والنمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين

---

(1) يُنْظَر: حامد، فاطمة محمد طاهر، **أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي**، رسالة دكتوراة(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429- 1430هـ، ص 36.و يُنْظَر: تمام حسان، **الأصول: دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-20000م، ص 88.

للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والحبشة، ولا من أزد عُمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم".[1]

ومن النص يتضح لنا بأن اللغويين الذين عُنوا بجمع اللغة كانت لهم رؤية يجمعون من خلالها اللغة، وكان لهم منهج يتبعونه، وتولّد عن هذه الرؤية شواهد وآثار عربية فصيحة، أجازوا القياس عليها، وهي ما أُطلق عليها في مرحلة الفرز والتصنيف: المطرد، وفي الوقت نفسه ظهرت عندهم شواهد لا ترتقي إلى القياس، ولم تجتمع فيها الشروط اللازمة حتى تنبني عليها القواعد النحوية العامة، وبناءً على جمع اللغة وتصنيفها، وُضِعت هذه الشواهد أثناء فرز الأحكام النحوية في دائرة غير المطرد، ومن أمثلتها: النادر والقليل والشاذ، وهذه الشواهد سبّبت اضطرابا في قواعد النحاة كما ترى نورة الحربي وحاولوا تذليلها وتأويلها ما أمكن، ولكن اللغة العربية ولهجاتها لا يمكن أن تخضع لقواعد النحاة، بل يجب أن تخضع قواعد النحاة لكلامهم.[2] وليس صحيحا أن دائرة غير المطرد قد سببت اضطرابا في قواعد النحاة، فهم صنفوها في مكانها، ولو كانت هذه الدائرة تشكل اضطرابا في قواعدهم لما تركوها في كتبهم، ولا ضيقوا القياس عليها.

ولا يجب التغافل عن قضية مهمة، وهي أن الشواهد الشعرية النحوية قد خالفت نص الفارابي، فهو في نصه يشير إلى قبائل محددة، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، ففي كتب النحو ابتداءً من سيبويه شواهد مجهولة القائل، أو من قبائل لم يضعها الفارابي في نصه.

والناظر في النحو العربي، يرى بأن منظومته تحوي مجموعتين من القوانين المعيارية، وهذه القوانين تحدّد طرق إنتاج الكلام، وبناء الجمل الصحيحة في اللغة العربية وهي كالآتي:

---

(1) يُنْظَر: الفارابي، أبو نصر، **كتاب الحروف**، تحقيق: حسن مهدي ، دار المشرق، بيروت لبنان، ص 146-147. والسيوطي، **الاقتراح في أصول النحو** ، ص 91-92.

(2) يُنْظَر: الحربي، **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجا**، ص 96.

المجموعة الأولى: القوانين المنتظمة الدقيقة شبه المطلقة، كقانون رفع اسم كان، ونصب التمييز، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من القوانين التي اتفق عليها النحاة.

المجموعة الثانية: الحالات القليلة والنادرة التي تلحق بقوانين المجموعة الأولى، كجواز جر الفاعل لفظا في سياق النفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة:19]، بتأويل عموم النفي في الآية.[1]

وهذا يعني أن النحاة قد اجتهدوا في احتواء المجموعة الثانية وهي المتمثلة بالحالات القليلة والنادرة التي تخرج عن القوانين المطلقة؛ فقاموا باحتواء هذه الحالات عن طريق وصفها بأوصاف نحوية كمية ونوعية، منها النادر، أو الذي يحفظ ولا يُقاس عليه، حتى لا تفسد صناعة النحو.[2]

وبما أننا نتحدث عن النادر فلا بد من معرفة المدرسة أو المنهج الذي أطلق هذا الحكم أو الوصف على بعض المسائل النحوية، وأخرجها من قاعدة المقيس، والذين أطلقوا هذه الأوصاف هم البصريون؛ لأن منهجهم في اللغة منهج قياسي، أما منهج الكوفيين فإنه منهج سماعي أو منهج رواية " والحكم بالشذوذ أو الندور حكم بصري أي من إطلاق مدرسة البصرة؛ لأن قياسها يقوم على سماع كثير، وما يخالف الكثير فهو شاذ، وما يخالف المتعارف المألوف هو النادر ".[3]

وليس كلام السيد رزق صحيحا من الناحية المنهجية؛ لأن نشوء المدارس النحوية جاء في مرحلة تالية، أما تقنين القواعد فقد كان في وقت سابق، وكان عمل المدارس النحوية مجرد تصنيف للمادة المسموعة، هذا من جانب، ولأن المعاصرين من المحققين قد تبين لهم أن المنهج البصري لم يكن على هذه الدقّة التي تحدثوا عنها من جانب آخر. [4]

ونجد عباراتٍ تدل على النادر أو ما يرادفه من أوصاف الأحكام عند البصريين بكثرة، ولا نجدها عند نظرائهم الكوفيين، كما في قولهم:" شاذ لا يقاس عليه" و" يحفظ ولا يقاس عليه" و"

---

(1) يُنْظَر: الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 177.

(2) يُنْظَر: الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 177.

(3) الطويل، السيد رزق، **الخلاف بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم**، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.، ص 140.

(4) يُنْظَر: محمد عبدالفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم**، دار البصائر، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 1434هـ–2013م، ج1، ص 323.

نادر قابل للتأويل فلا تبني عليه قاعدة"[1]، وغيرها الكثير من العبارات التي لا نجدها بهذه الكثرة عند الكوفيين.[2]

وقد بيّنت في هذا الفصل الأسسَ المنهجية والمعيارية التي اعتمدها النحاة القدماء في إطلاق حكم النادر، وذكرت المواطن التي اتفقوا عليها، والمواطن التي اختلفوا فيها، أما المعيار الذي استند إليه النحاة في تحديد النادر فهو مدى انقياد الشاهد الشعري أو الكلام العربي للقياس النحوي، فمتى ما كان الشاهد النحوي يجري على القياس فإننا نجد النحاة يأخذون به، أما إذا كان لا ينهض إلى درجة القياس فإن النحاة قد صنّفوه تصنيفاتٍ عدة منها: النادر، والشاذ، والقليل، وغيرها من الأحكام، وعملهم هذا لا يعدو كونه تصنيفا وفرزا للمادة النحوية، أكثر منه إطلاق أحكام، أو دراسة مسائل، بل كانت قضية الكثرة هي منطلقهم في التفريق بين المقيس وغيره غالباً.

(1) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص 263.

(2) ينظر، فاطمة حامد، **أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي**، ص 122.

تجلّيـــــــــات الاتفـــــاق

الاتفاق في المسائل النحوية العامة موجود بالضرورة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، وجرّ المضاف إليه، وهي أبواب لا يكون فيها خلاف ذو شأن؛ إذ إن الخلاف في مثل هذه المسائل يؤدي إلى فساد النحو، ولكن الاتفاق الذي نتحدث عنه هو في المسائل النادرة التي تحدّث عنها النحاة، والاتفاق بهذا المعنى ليس متجليا بشكل واضح بين النحاة، وهذا أمر طبيعي؛ لاختلاف نظرتهم إلى النادر، وعدم اتفاقهم على مفهومه ولا على عدده الكمّي، ولخلط بعض النحاة بينه وبين ما يقاربه من ألفاظ دون المقيس، "واللغة ليست في صواب استعمالها خطا ممتدا، بل هي هرم صاعد متراكم الطبقات، تدل طبقاته كلها على المقبولية والصواب، لكنها لا تغفل فرز الصواب إلى طبقات متباينة، تشكل في مجموعها مستويات القبول النحوي في العربية" (1)

والاتفاق الذي نتحدث عنه ينحصر في موضوع القياس، وقد يكون الشاهد الواحد مختلفا فيه بين النحاة، من ناحية الأوصاف الكمية والنوعية كالنادر والشاذ، ولكنهم متفقون على القياس عليه، أو على عدم القياس عليه. والاتفاق الذي نعنيه ينحصر في جانب النادر النحوي فقط، ولا نقصد به النادر اللغوي؛ لأنه مجال رحب للتراكيب والألفاظ والعبارات، بينما يضبطُ النحوُ القوانين التي تحكم الناطقين بالعربية الفصحى.

والواقع فيما اطلعت عليه من مظانّ النحو أن النحاة بشكل عام، لم يجمعوا على وصف مسألة ما بالنادرة، بل كانت المسألة نادرة عند قوم من النحاة، وفي الوقت نفسه تكون شاذةً، أو قليلة، أو مقيسة، عند نحاة آخرين، والجدير بالذكر أن الاتفاق على النادر كان محصورا بين نحويَين اثنين أو أكثر في الندرة.(2)

وهؤلاء الأشخاص المعدودون من النحاة لا يشكّلون مدرسة لها منهج وطريقة خاصة في التعامل مع النحو العربي وشواهده، بل هو مظهر طبيعي من مظاهر الاختلاف في تصنيف أبواب النحو العربي.

---

(1) الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 99.

(2) العواد، دخيل بن غنيم بن حسين، **المسائل المتفق عليهـــا بـــين النحـــويين: جمعـــا وتـــصنيفا ودراســـة**، رسالة دكتوراة(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـــ.

وستتبع الدراسة منهج ابن مالك في ترتيب أبواب النحو العربي.

أولا: باب العلم

الأصل أن يتقدم الاسم على اللقب عند النحاة، ولكن أحد الشواهد قد ورد فيه تقدّم اللقب على الاسم، فعدّه المرادي من النادر[1]، وتبعه في ذلك الأشموني، والسيوطي[2]، والشاهد هو:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرا خَيرُهُمْ حَسَبا ...بِبَطْنِ شريَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

قال الأشموني: " ...تقول: "جاء زيد زين العابدين"، ولا يجوز: (جاء زينُ العابدين زيد)؛ لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول، وذلك مأمون بتأخيره، وقد ندر تقديمه في قوله:

أَنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرو وَجَدِّي ...أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

وقوله

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرا خَيرُهُمْ حَسَبا ...بِبَطْنِ شريَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ [3]

أما تقدّم اللقب على الاسم في العصر الحديث فقد أصبح جائزا في بعض جوانبه، فيجوز لنا أن نقول: (جاء محمدٌ العالمُ)، وجاء العالمُ محمدٌ)

ثانيا: دخول السين على خبر عسى

ذكر المرادي تعليقا على البيت الآتي:

عَسى طيِّىءٌ من طَيِّىء بَعْدَ هَذِه ... سَتُطْفِىءُ غُلاّت الكُلَى والجَوانِح

"وهذا شاذ، لا يقاس عليه، والله أعلم" [4]

---

(1) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص 391.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 283.

(3) الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج1، ص 110.والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (ت 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى** لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ– 1997م، ج1، ص 189.وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص 174.والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص 391.

(4) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ج1، ص 460.

وقال عنها ابن هشام:" نادر جدا" [1]

وقال السيوطي:" وندر دُخُول السِّين فِي خبر عَسى".[2]

ثالثا: أفعال المقاربة:

قال ابن مالك

ككانَ كادَ وعسى لكنْ نَدَرْ ...غيرُ مضارعٍ لهذَينِ خبرْ

الأصل في أفعال المقاربة أن يأتي خبرها فعلا مضارعا نحو قولنا: كاد زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ أن يقومَ، ولكن ندر مجيء اسم هذه الأفعال غير مضارع ،وهذا ما عليه مذهب ابن مالك وتابعه ابن عقيل في شرحه للألفية، واستشهد ببيت الشعر القائل:

أكثرتَ في العَذْل مُلِحّا دائما ...لاَ تُكْثِرَنَّ إني عسيت صائما

وقوله:

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آئبًا ...وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ

ثم أضاف ابن عقيل:" وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن ندر إلى آخره، لكن في قوله غير مضارع إيهام فإنه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي ندر مجيء الخبر اسما.." [3]

أما ابن عصفور وهو من المعاصرين لابن مالك، فقد بيّن أن (كاد، وكرب) لا يستعمل الفعل بعدهما بـــ(أنْ) إلا ضرورة وجرى على هذا الرأي في أكثر من موضع في كتبه فقال:" وأما (كاد وكرب) فلا يستعمل الفعل بعدهما بـــ(أنْ) إلا ضرورة". [4]

والذي دعا مخالفي ابن مالك للتمسك برأيهم هو أنّ (كاد)وضعت للدلالة على مقاربة الفعل مثل (عسى)، إلا أنها أشدّ دلالة على القرب من (عسى) ؛ ولأنها تفيد القرب تحقيقا لا ترجيّا

---

(1) ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص 203.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 477.

(3) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج 1، ص 323-326.

(4) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت669هـــ) **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـــ- 1998م، ج2، ص 286.

كـــ(عسى)؛ ولذلك يكون خبرها المضارع غير مقرون بـــ(أن)؛ لما تتضمنه (أن) من معنى الاستقبال، وهذا يتنافى مع معنى القرب الشديد الذي تؤديه(كاد).

أما الأزهري فعدّ كون الخبر اسما من باب الشذوذ، والصبان عدّه من القليل. [1]

رابعا: إيلاء (إن) المكسورة المخففة فعلا ماضيا غير ناسخ

قال المرادي: "وإن ولي "إن" المكسورة المخففة فعل، كثُر كونه مضارعا ناسخا، نحو: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ [القلم:51]، و ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء:186]، وأكثر منه كونه ماضيا ناسخا، نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: 143]، و﴿ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾ [الصافات:56]، و ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف:102]، وندر كونه ماضيا غير ناسخ، كقوله:

شَلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لَمُسلِمًا .....حلّت عليك عقوبةُ المتعمّد

ولا يقاس عليه: "إن قام لأنا، وإن قعد لزيدٌ"، خلافا للأخفش والكوفيين، وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا كقوله: " إنْ يَزينُك لنفسك، وإن يَشِينُك لَهِيَهْ".[2]

وذهب المرادي، إلى عدّه قليلا.[3]

خامسا: إعراب (أب، أخ ، حم) بالحركات الظاهرة

قال ابن مالك:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنّ ...والنّقص في هذا الأخير أحسن

وفي أبٍ وتاليه يندُر ... وقصرُها من نقصِهِنّ أشهـــــــرُ

---

(1) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ،(ت 905هـــ) **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـــ–2000م.،ج1، ص 279.الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ج1، ص 379.

(2) ابـــن هـــشام، **أوضـــح المـــسالك إلـــى ألفيـــة ابـــن مالـــك**، ج1، ص 355– 356. الأشـــموني، **شـــرح الأشموني لألفية ابن مالـــك**، ج1، ص 319.والأزهـــري، **شـــرح التـــصريح علـــى التوضـــيح أو التـــصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ج1، ص 329.

(3) يُنْظَر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص 538.

يقرر ابن مالك أن إعراب هذه الأسماء على لغة النقص نادر، ووافقه ابن عقيل عندما شرح الألفية؛ لأنه يرى بأن الأشهر في الأسماء الخمسة أن تعرب بالحروف، بالواو رفعا وبالألف نصبا، وبالياء جرا. قال ابن عقيل:" وأشار المصنف بقوله: وفي أب وتالييه يندُر...إلى اللغتين الباقيتين في أب وتالييه وهما: أخٌ، وحمٌ، فإحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبُه وأخُه وحمُها ورأيت أبَه وأخَه وحمَها ومررت بأبِه وأخِه وحمِها وعليه قوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ...وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وهذه اللغة نادرة في أب وتالييه ولهذا قال: وفي أب وتالييه يندر أي: يندر النقص".[1]

يقول العصيبي: " ومن هنا نلاحظ أن القول بأنّه نادر هو مذهب طائفة من النحاة منهم ابن عقيل؛ لقلته في السماع، حتى إن بعض النحاة قد أنكروه ومن المعروف أن النادر هو أدنى القلة وهنا جاء على لغة نادرة للعرب، وتوجيه ابن عقيل لها بأنها نادرة هو توجيه مقبول ولم أجد أحداً من النحاة قديما وحديثا وصفها بالشذوذ وهذا يفضي إلى أن النادر ليس هو الشاذ كما توهم بعض المحدثين وجعلوه مرادفا له، ولو كانا دالّين على نفس المعنى لوجدنا المصطلحين معا في هذه المسألة، ولكنهم أجمعوا على ندرته" [2]

سادسا: دخول حروف الجر على بعضها

الأصل أن حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض، إلا إذا كانت هذه الحروف بمثابة الأسماء، فإنها تأخذ معنى جديدا، قال ابن عقيل:" واستعملت (على) و(عن) اسمين عند دخول (من) عليهما، وتكون (على) بمعنى (فوق) و(عن) بمعنى (جانب) ومنه قوله:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها ...تَصِلٌّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

أي غدت من فوقه وقوله:

وَلَقَد أَرَانِي للرماح دريئةً ...مِنْ عَنْ يَمِيني مرَّة وأمامي

---

(1) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج1، ص 49-50.

(2) العصيبي، أنور راكان شلال، **القليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (دراسة نحوية)**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة تكريت، 1431هـ- 2010م. ص126.

أي: من جانب يميني".[1]

لكن أحد الشواهد الشعرية جاء فيه دخول حرف الجر(على) على حرف الجر(عن) وهو قول الشاعر:

على عَن يَمِيني مرَّت الطّيرُ سُنّحاً..... وكيف سنوح واليمين قطيع؟

فعدّ المرادي أن هذا من النادر، وتبعه ابن هشام. [2]

وهكذا نرى بأن بعض النحاة قد اتفقوا على عدم جواز القياس على مثل هذه المسائل، وإن تعدّدت مصطلحاتهم النوعية والكمية؛ وهذا يعود إلى عدّ المصطلحات التي تقع دون المطّرد بمستوى واحد عند بعضهم، وهذا من باب ترادف المصطلحات، أو يكون من قبيل قضية النسبة والتناسب بالنظرة إلى الشاهد، فقد يكون الشاهد نادرا، وقد يكون الشواهد الثلاثة نوادر، فالقضية نسبية.

(1) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج3، ص 29.

(2)يُنْظَر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**،ج1، ص 243.و ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص 199.

مســـــــالك الاختلاف العـــــــــام

الأصل في النحو الاتفاق على المسائل النحوية ، ولكن الاختلاف وارد في العلوم كلها، ومنها علم النحو العربي؛ لذلك وجد الاختلاف بين نحاة العربية، وهذا الاختلاف لا يشمل القواعد العامة التي بُني عليها النحو العربي، بل يشمل القواعد الفرعية والجزئية التي لا يخلُّ الاختلاف فيها بالمنظومة النحوية العامة بشيء، بل هي مظهر من مظاهر تطور النحو العربي، وجاءت هذه الخلافات نتيجة لأسباب متعددة، أما القاعدة العامة فإن الجميع متفق عليها، ولا يستطيع أحد أن يختلف في الأصول النحوية؛ لأن الاختلاف فيها يؤدي إلى فساد صناعة النحو.[1]

كانت اللغة العربية في بداياتها وفي مراحل جمعها تتجاذبها أطراف عدة، منها ما هو متعلق باللغة من حيث الاتفاق أو الاختلاف في تحديد الشواهد النحوية التي ينبغي أن تبنى عليها القواعد النحوية، وطرف آخر مستحدث بعد جمع اللغة وهو أوصاف الأحكام النحوية التي يحكم بها على الشواهد بعد تصنيفها في أبوابها، وهي الأحكام النوعية والكمية، فإذا كان الباب النحوي الواحد يحتوي على شواهد كثيرة فإنه باب يُصنّف تحت حكم الغالب والكثير والمطّرد، ويُعبّر عنه النحويون بألفاظ مختلفة، منها : الكثير، والشائع، والغالب، والمطّرد، ومشهور، وغيره من أحكام الكثرة، أما إذا كانت بعض أمثلته غير موافقة للغالب المطرد فإن الحكم النحوي النوعي والكمي الذي سيطلق على هذه الأمثلة والشواهد هو القليل أو الشاذ أو النادر، وإنما قلنا بأن هذه الأحكام ليست من صلب اللغة؛ لتأخرها في الظهور عن مرحلة الجمع، فهذه المصطلحات والأحكام – خاصة الأحكام غير المتفق على تحديدها كميا والتي لا يمكن استخلاص القاعدة منها ولا يمكن بناء القواعد عليها– لم يُتفق عليها إلا في مرحلة تالية لمرحلة جمع اللغة، إنما هي مرحلة متطورة في تاريخ النحو العربي، اجتهد النحاة فيها بتصنيف المادة النحوية تحت أحكام نوعية وكمية.

وأميل إلى الأخذ برأي أستاذي حسن الملخ لمطابقته للواقع، ومنطقيته، إذ يبين أن " النحاة المفكرين نظروا في عينة من كلمات العربية وتراكيبها، واستخلصوا منها معاييرَ وقواعد يمكن

---

(1) يُنْظَر: الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ص 41.و السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1978م، ص 61.

القياس عليها، وهي معايير مقبولة عقليا؛ لأن استقراء كلام العرب الفصيح المحتجّ به كاملا كالمحال، إن لم يكن محالا" [1]

وإذا كانت القواعد العامة مبنية على الأكثر والغالب، فإن النادر لا يعني بالضرورة الخروج عن كلام العرب، بقدر ما هو خروج عن المادة التي جمعها اللغويون في عصر الاحتجاج، وخروج عن القاعدة التي ارتضاها النحاة التي بنيت على استقراء ناقص، وإذا كانت المادة اللغوية الفصيحة لم تجمع بشكل كامل – وهذا شيء طبيعي– فهذا يجعلنا نعيد التفكير في الأحكام النحوية التي صنفت دون الغالب والكثير والمطرد، فقد يكون الشاهد الواحد مستعملا عند أكثر من متحدث بالفصحى، أو عند أكثر من قبيلة، ولعل الأمر الذي دعا اللغويين إلى عدم جمعه هو أنّ الشاهد في هذه القبيلة لا يستعمل إلا في مجالات ضيّقة، وهو غير شائع كبقية الشواهد، فلم يجد اللغوي مبررا لذكره، خاصة أن الذين جمعوا اللغة كانوا يعتمدون الشواهد الكثيرة المطّردة في الباب الواحد؛ حتى يبنوا عليها القاعدة النحوية، حتى وإن كان هذا المنهج يستوجب عليهم إبعاد بعض الشواهد، وهكذا في بقية القبائل، حتى أصبح الشاهد غير موافق لما عليه نظائره من المادة اللغوية المجموعة في الباب الواحد؛ ولعل هذا يفضي إلى حلقة مفقودة في تاريخ جمع اللغة؛ ذلك أن النادر النحوي لم يحظَ باهتمام النحاة، كما هو نظيره اللغوي والدلالي، وهذا ما أدى إلى ازورار النحاة عنه.

وأما مسالك الاختلاف العام فنعني بها الاختلاف الذي حصل بين النحويين في مسائل عدة، انتهى بعضهم إلى عدّ هذه المسألة من النادر، بينما أجاز الطرف الآخر القياس عليها.

أولا: باب العلم

باعَدَ أُمَّ العَمْرو من أسِيرها ...حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِها

هذا شاهد عدّ البصريون فيه (أل) زائدة، يقول المرادي وهو يشرح في باب (أل):" أن تكون زائدة غير لازمة. وهي ضربان: زائدة في نادر من الكلام، وزائدة للضرورة، فالزائدة، في نادر الكلام، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون، من قول العرب: الخمسة العشر الدرهم.

(1) الملخ، حسن خميس، **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م، ص 15.

والزائدة للضرورة إما في معرفة، كقوله:

باعَدَ أمَّ العمرِو من أسيرِها....حراسُ أبوابٍ على قصورها

وإما في نكرة، كقوله:

رأيتُكَ، لما أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ، يا قيسُ عن عَمرِو [1]

الشاهد فيه إدخال اللام على "العمرو"، يريد بـــ "أسيرها" نفسه، كأنّه في أسْرها، لعِشْقه إياها[2]

بينما نجد ابن يعيش وابن الحاجب لم يعلّقا على هذا البيت شيئا [3]، وربما يكون عدم تعليقهما بمنزلة القبول.

ثانيا: باب الأسماء الموصولة: تقديم معمول الصلة عليها

الأصل أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولكن أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله:

ربَّيتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا ...كان جزائِي بالعصا أن أُجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر. [4]

فقوله "بالعصا" متعلق بقوله "أجلدا" وهو معمول لـــ (أن) المصدرية.

ثالثا: اتصال الأسماء الموصولة بالجمل

قال أبو علي الشلوبين:" ولا توصل الألف واللام إلا بالصفات ، وقد جاءت موصولة بالجمل نادرا في قوله: [1]

---

(1) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، ص 197-198.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 135. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس،(ت 646هـ) **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخري صالح سليمان قدارة، دار عمار ، عمان- الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1409هـ- 1989م، ج1، ص 321.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 151..ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ج 1، ص 321.

(4) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، ج3، ص 1236.و الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ج3، ص 416.

مِنَ الْقَوْمِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ...لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وقوله

يقول الخَنَا، وأبغض العُجْمِ ناطقًا ...إلى ربِّنَا صوتُ الحمار اليُجَدّعُ

وقال عنه ابن مالك:" فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام بمعنى "الذين"، ولا يتأتى الوزن إلا بما فعل" وقال عنه في سياق آخر: قليل واهٍ". [2]

وعد المرادي اتصال (أل) بالجملة الاسمية شاذا [3]

وعده ابن هشام قليلا أو ضرورة، [4]وابن عقيل يقول:" وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله وكونها بمعرب الأفعال قلّ، ومنه قوله:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ...ولا الأصيل ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا فمن الأول قوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ...لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

ومن الثاني قوله:

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرا عَلَى الْمَعَهْ ...فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ " [5]

وتابع الأشموني ابن عقيل قوله بالشذوذ [6]، وعدها السيوطي من الضرورات القبيحة.[7]

رابعا: اتصال اللام بالخبر

---

(1) الشلوبين، أبو علي،(ت 645هـ) **التوطئة** ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، د.ط، د.ن ص 171.

(2) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج1، ص 124.297.

(3) يُنْظَر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص 100.

(4) يُنْظَر: الجوجري، **شرح شذور الذهب للجوجري**، ج1، ص 304

(5) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج1، ص 156-160.

(6) الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،ج1، ص 151.

(7) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج1، ص 333.

ذكر المرادي في باب المبتدأ والخبر وهو يتحدث عن لام الابتداء أن:" لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام؛ ولذلك علقت أفعال القلوب، وندر زيادتها في الخبر، كقول الراجز:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ، شَهْرَبَه

وأوّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف، تقديره: لهي عجوز. [1]

وابن عقيل والصبان أطلقا حكم النادر على هذه المسألة، ووصفها بعضهم بالشاذ [2]وبالضرورة [3]

أما ابن هشام فقد عدها زائدة، ولم يذكر لها حكما.[4]

خامسا: كان وأخواتها

"وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظي أو معنوي، وندر:

وكُوني بالمكارم ذَكِّريني.

"جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرّض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته.فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تصحبه، وبشْرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال:

وكُوني بالمكارم ذَكِّريني

نادر؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية".[5]

---

(1) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ج1، ص 128.

(2) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص 366. والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 508.الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ج1، ص 413.

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، 1410هـ- 1990م.، ج4، ص 10

(4) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص 307.النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، ج1، ص 208.

(5) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص 335-336.

أما السيوطي وتابعه الشنقيطي فقد اتفقا على وصفه بالشذوذ.[1]

سادسا: إن وأخواتها

أجاز النحويون حذف ضمير الشأن عندما يكون اسم (إنّ) واستشهدوا بالبيت الشعري :

إِن من يدْخل الْكَنِيسَة يَوْمًا ...يلقَ فِيهَا جآذرا وظباء

والتقدير : إنه أي الحال أو الشأن

والشنقيطي يراه من باب القليل

أما ابن الحاجب فقد عده من باب الشذوذ فقال:" لم يثبت إلا شاذاً في مثل قولهم:

إن من يدخل الكنيسة يوما

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق، والله أعلم بالصواب." [2]

سابعا: حذف نون الوقاية مع (ليت)

النون تأتي مع بعض الأحرف المشبهة بالفعل وقد اختلف النحاة في لحاقها بـــ(ليت) ، والشاهد الذي اختلفوا فيه هو قول الشاعر :

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قال: لَيْتِي ....أُصادِفُهُ وأُنْفِقُ جُلَّ مالي

ذهب المصنف في ألفيته وابن عقيل إلى أن حذف نون الوقاية من (ليت) هو نادر، يقول ابن عقيل:" وأن نون الوقاية لا تحذف منها إلا ندورا"[3]

---

(1) يُنْظَر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج1، ص 416، الشنقيطي، أحمد بن الأمين(ت 1331هـــ)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. وضع حواشيه محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـــ – 1999م. ج1، ص 212.

(2) ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ج 1، ص 158.و الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 292

(3) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص 111.

وقال المرادي:" كثر لحاق النون مع ليت، ولم يأت في القرآن إلا كذلك: وليتي ندرا أي: ندر إسقاط النون مع ليت، وهو ضرورة. وقال الفراء: يجوز ليتني وليتي، وظاهر هذا جوازه في الاختيار" [1]

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: 73] وذهب المصنف في شرح التسهيل إلى أنه لا يَرِدُ في نظمهم وهو إشعار بالضرورة إذا جاء. وذهب في شرح الكافية إلى أنه قليل. [2]

وأميل إلى رأي زيد القرالة في دخول نون الوقاية مع (ليت)، في قوله": وإنما وقوعها مرتبط بسياقات صوتية ووظائف لغوية دلالية" ([3])

وأميل إلى أن الصحيح هو ثبوت النون مع (ليت)؛ لأن الشواهد على ثبوت النون متنوعة وعلى رأسها القرآن الكريم، ومعروف أنه ثابت في الاستشهاد.

ثامنا: دخول لام الابتداء على خبر (لكنّ)

يجوز دخول اللام على خبر (إنّ) المكسورة، نحو(إنّ زيداً لقائمٌ)، وحق هذه اللام أن تكون في صدارة الكلام، نحو:(لإنّ زيدا قائم)، ولكنهم كرهوا الابتداء بحرفين كلاهما يؤدي معنى التوكيد، فأخروا اللام وأدخلوها على الخبر ، ولا تدخل هذه اللام على خبر سائر أخوات (إن) فلا تقول: لعلّ زيداً لقائم، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ...ولكنّني من حبِّها لعَميدُ

وخرّج على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها في خبر أمسى نحو قوله:

مَرّوا عُجالَى فقالوا كَيْفَ سيّدُكم ... فقال الذي سَأَلُوا: أمْسَى لمَجهودَا [4]

---

(1) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص380- 381.والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج1، ص 102.

(2) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص 136. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 225.

(3) القرالة، زيد خليل، **نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الكرك- الأردن ،المجلد (4)، العدد(4)، رمضان 1429هـ- تشرين الأول 2008م، ص 171.

(4) يُنْظَر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج1، ص 362-366.

واستدل ابن يعيش بعدم جواز دخولها على سائر أخوات (إنّ) المكسورة باعتبار أن (إنّ) للتوكيد واللام للتوكيد أيضا، أما بقية أخوات (إنّ) " لأن هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء، ونقلتْه إلى التشبيه، والترجّي، والاستدراك.وهذه اللامُ لام الابتداء، فلا تدخل إلَّا عليه، أو ما كان في معناه" وعد ما ذهب إليه الكوفيون ضعيفا[1]

واحتج الكوفيون بأن قالوا: النقل عن العرب وهو البيت المذكور، وأما الأمر الثاني الذي استدلوا به فهو القياس ،قالوا:"وأما القياس فلأن الأصل في "لكنَّ" إنَّ، زيدت عليها (لا) والكاف؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لهِنَّكِ من عَبْسية لوَسِيمَةٌ ...على هَنَوَاتِ كاذبٍ من يَقُولُهَا [2]

ونستبعد ما ذهب إليه الكوفيون من هذا التأويل الذي قد يكون بعيدا عن المنهج العلمي الصحيح؛ لأن (لكنّ) غير متجزئة فهي مستعملة كما نطقت بها العرب.

ونذهب إلى أن وصل الألف واللام بالفعل المضارع لا يأتي في كلام العرب على إطلاقه، بل يقتصر على الشعر فقط. [3]

تاسعا: أَفْعَلُ التفضيلِ

النحاة على أن همزة أفعل التفضيل تثبت في جميع الأحوال إلا في (خير وشرّ)، وقد ورد شاهد نحوي حذفت منه همزة أفعل التفضيل وهو غير هذين الكلمتين والبيت:

وزادني كَلَفًا بالحبّ أنْ مَنَعَتْ ...وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا

فقد وردت كلمة(حب) في موضع أفعل التفضيل ولكنها خالية من الهمزة، وقد عد ابن مالك هذا من الشذوذ،[1]وعده الأزهري من باب الضرورة الشعرية[2] وعدّه الشنقيطي في الدرر نادرا.[3]

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج4، ص 532.

(2) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، (ت 577هـ) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003، ج1، ص 169-170.

(3) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت:790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي/جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م، ج1، ص 489.

أما الراجح عندي فهو كونها للتفضيل مع الهمزة؛ لورود ذلك في قوله تعالي(چڈ ژ ژ ڑ ڑ چ[يوسف: ٣٣]، ولا يمنع هذا من إفادتها التفضيل دون الهمزة للشاهد المذكور أعلاه.

ومن الأمثلة السابقة يتبين لنا أن النادر لم يكن محل اتفاق بين النحاة ؛ بدليل اختلافهم في الشاهد الواحد مع اتفاقهم على عدّه دون المطرد واعتباره غير مقيس نحويا أيضا، وقد يكون مرجع هذا الاختلاف هو عدم الإحاطة باللغة أثناء جمعها- وهذا شيء طبيعي وقد حصل فعلا- فحدث نقص في استقراء المادة اللغوية؛ نتج عنه تقليل شواهد بعض الأحكام النحوية؛ لذا اتخذ النحاة القياس منهجا في قبول الأبيات الشعرية وردّها، فما كان موافقا للقياس وكثيرا أخذوا به ، وما كان مخالفا للقياس، وغير كثير لم يأخذوا به، وكانت بعض الشواهد النحوية غير مطردة في القياس ولكنها مستعملة عند العرب، فلم يأخذ بها النحاة وخاصة البصريون؛ لأنهم بنوا قواعدهم على الكثير والمطرد من كلام العرب، وتركوا الأخذ بما سواه، استنادا إلى مقولتهم التي قالوها وهي حفظ اللغة العربية بقواعد عامة، حتى وإن كان هذا الحفظ سيؤدي إلى إهدار بعض الشواهد فغايتهم أسمى من أن يلتفتوا إلى شاهد أو شاهدين، فاللغة حينما تحفظ يلحق غير المقيس فيها بالمقيس، ولو اعتمدوا في بناء قواعدهم القليل والنادر في كل حالاته لأصبح هناك خلل في منظومة النحو العربي متمثلة بالتناقض بين بعض الشواهد وبين الكلام العربي المستعمل من جهة وبين القياس النحوي والسماع عن العرب من جهة أخرى، فالأحكام تبنى على المطرد الكثير وهذا هو الصواب، أما بقية الشواهد التي لا ترتفع إلى درجة المطرد فإنها تبقى محفوظة دون أن يتوسع فيها، وهو مظهر من مظاهر تطور اللغة. وهذا رأي البصريين.

---

(1) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج 3، ص 53

(2) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص 92.

(3) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص 538.

مسالك الاختلاف بين البصريين والكوفيين

يبدو أن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين قد أخذ مساحة واسعة من أعمال الدارسين القدماء والمحدثين للنحو العربي، فأخذوا يشرحون أسبابه وبواعثه ونتائجه، ولكن نظرة بصيرة إلى هذه الخلافات تكاد تكون كفيلة لنخرج بنتيجة مؤداها أن هذه الخلافات لم تكن لعوامل جغرافية أو عوامل تعود إلى طبيعة المذهبين البصري والكوفي، كما يذهب إلى هذا كثير من الباحثين[1] ، ولو كانت لعوامل الزمن فلا نستطيع المقارنة أبدا؛ لأن المدرسة البصرية قد سبقت المدرسة الكوفية بوقت استطاعت أن تبنيَ خلاله قواعدها وتنظّر لمنهجها النحوي تنظيرا كاملا، وتطبقه على اللغة العربية في مرحلة تالية، ومن شروط المقارنة أن يتكافأ الخصمان في البداية الزمنية ، حتى نستطيع الحكم عليهما من خلال ما أنتجاه من قواعد.

"ونحن إذ نقرر هذه النتيجة فإننا لا نرفض القول الأول رفضا قاطعا بل إن أقواله كانت في بعض جوانبها صحيحة" [2]، لكن الذي تطمئن إليه النفس أنها خلافات ناتجة عن عوامل شخصية ومحاولة الاشتهار بين النحاة، وقد تكون الغيرة سببا مهما فيها، وقد يكون لبلوغ المنزلة عند السلطان أو الخليفة شأن في هذه الخلافات؛ لذا نشأت وأصبحت أمرا واقعا لا يستطيع أحد من الدارسين أن يتجاوزه.

والذي تجدر الإشارة إليه هو أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن في عصور الاحتجاج، بل جاء في مرحلة تالية للاحتجاج، وهذا يعني أن الخلافات كانت شكلا من أشكال تنقيح المادة المسموعة.[3]

وأول مظاهر الخلاف هي المناظرة التي حدثت بين سيبويه والكسائي وهي لا تعدو كونها مسألة تنافس عند السلطان، وهو ليس اختلاف كوفة وبصرة، بل هو اختلاف في النظرة، وقد

---

(1) يُنْظَر: الهروط، محمد علي، **حقيقة الخلافات النحوية في كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، 2007م، ص 10.

(2) يُنْظَر: **المصدر نفسه**، ص 10.

(3) يُنْظَر: الملخ، **الحجاج في الدرس النحوي**، مجلة عالما الفكر، عدد(2) مجلد(40) أكتوبر– ديسمبر 2011م، ص 128.

تكون بين نحاة مدرسة واحدة، وقد انسحبت هذه النظرة عند جميع النحاة، بل إن الأمر اتسع إلى أكثر من ذلك، فظهرت مدارس أخرى كالمدرسة البغدادية والشامية وغيرها. ونحن لا نؤيد الأقوال التي أرجعت سبب الخلاف الرئيسي إلى طبيعة العوامل الجغرافية للبلدين – البصرة والكوفة– ولكننا نرى أن أسباب الخلاف تنحصر في أمور عدة، وطبيعة البلدين سبب من هذه الأسباب، خلافا لما قال به أكثر الدارسين لموضوع الخلاف ، وقد عالج أستاذنا حسن الملخ هذه القضية ببحث منفرد أسماه(أثر التنافس غير العلمي في ظاهرة الخلاف النحوي).[1]

ولكن بعض المحدثين نظر إلى المنهجين من منطلق السلبيات والإيجابيات، فالمنهج البصري مضطرب وغير متماسك؛ لأنه أدخل ما هو خارج عن اللغة في اللغة كالمنطق، واعتمد لهجات قبائل معينة وترك أخرى، ولم يعتمد القراءات ولا الحديث النبوي، أما بالنسبة للمنهج الكوفي فلم يكن مضبوطا كاملا بل كان يعتريه النقص أكثر من المنهج البصري، وكان لا يتحرى الدقة المطلوبة في بعض الشواهد، بل كان يأخذ عن أي متحدث بالعربية حتى لو كان من زعانف العرب، فمع أنه اعتمد القراءات القرآنية التي لم يأخذ بها البصريون، لكنه لم يسلم من بعض الانتقادات. [2]

ومن الأمور التي لا ينبغي إغفالها ونحن ندرس عن الاختلاف بين البصريين والكوفيين هو ندرة الكتب التي تحدثت عن المنهج الكوفي بإزاء الكتب التي تحدثت عن المنهج البصري،

---

(1) يُنْظَر: الملخ، حسن خميس، **أثر التنافس غير العلمي في ظاهرة الخلاف النحوي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد(39) الإمارات، 1431هـ – 2010م. ويُنْظَر: الحلواني ، محمد خير، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي بحلب ، ص 30–36.و شامي، أحمد جميل، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره**، دار الحضارة ومؤسسة عز الدين، لطبعة الأولى، 1418هـ– 1997م، ص 80–81، 153.وحمودة، فتحي بيومي ، **ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 16.و النشمي، أحمد عبدالله محمد، **المسائل الخلافية بين المدرستين الكوفية والبصرية ودورها في إثراء الفكر اللغوي والنحوي**، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، اليمن، العدد(11) محرم، 1431هـ– يناير 2010م، ص 109. قدارة، فخري سليمان، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، دار الأمل، إربد– الأردن، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1990م.

(2) شامي،أحمد جميل، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره**، ص 163.و السقا، مصطفى، **نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين**، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العاشر، 1985م، ص 100.

ويرجع سبب ذلك إلى أن الكوفيين كانوا منشغلين بالطرق التقليدية في تعليم للنحو، وهي طريقة الإملاء، بينما كان المنهج البصري منهجا منطقيا وعقليا، يدوّن ما توصل إليه من نظريات نحوية، ولا ننسى أن المنهج الكوفي كان حديث النشأة، إذا ما قورن بالمنهج البصري، فكانت الطريقة التقليدية غالبة عليه في بواكير نشأته.[1]

وعند الحديث عن منهج البصريين والكوفيين في التعامل مع اللغة والنحو فإن المنهج البصري يُعرف بسمة غالبة وهي الالتزام بقوانين النحو التزاما شديدا، نتج عنه إهمال لبعض الشواهد العربية الفصيحة؛ لأن هدفهم بناء منظومة نحوية قوية، أما المنهج الكوفي فإنه كان متساهلا في النحو أكثر من نظيره البصري، وفي هذا يقول محمد عاشور السويح: " إن كان البصريون قد حدّدوا القبائل التي أخذوا عنها وضيّقوا الرقعة الجغرافية، فإن الكوفيين قد توسعوا في الأخذ عن قبائل أخرى فأخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وأعراب سواد بغداد من الحطمية الذين غلّطهم البصريون ولحنوهم بل لقد اعتدوا لما ندر من شواهد وما شذ من رواية وقبلوا كل ما صدر عن عربي" [2]

وبالحديث عن منهج البصريين والكوفيين من القياس على النادر، يتصدر أبو البركات الأنباري في الإنصاف، فهو من أشهر كتب الخلافات، ومنهجه في التعامل مع النادر والشاذ يشابه منهج المعاصرين له، وهو عدم جواز القياس عليه، فهو وإن كان يعتمد القياس في تعامله مع النحو العربي، فإن السماع كان حاضرا عنده، فهو يكره القياس على الشاذ أو النادر أو بعبارة أخرى:" إنه يعتدّ بالسماع الشائع ولا يجيز القياس على الشاذ والنادر" [3]

وسوف اتبع منهج أبي البركات في ترتيب المسائل الخلافية بين المنهجين:

أولا: فعل الأمر دون لام هل هو معرب أو مبني؟

---

(1) الطويل، **الخلاف بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم**، ص 68.

(2) يُنْظَر: السويح، محمد عاشور، **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الأولى، 1986م، ص 70 وما بعدها.

(3) البديري، مجيد حمد، **أبو البركات البغدادي(الأنباري) أثر عصره عليه وآراؤه النحوية**، مجلة جامعة أهل البيت، العراق، العدد(1)، ص 393.

" ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحو: افعل- معربٌ مجزومٌ.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

وساق ابن الأنباري مجموعة من حجج الكوفيين، ومجموعة أخرى لرد البصريين على الكوفيين والذي يهمنا من رأي الكوفيين هو البيت الشعري الذي استشهد به الكوفيون، الذين يرون أن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام نحو: لتفعلْ، ولكنهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال، كما حذف حرف الجر وبقي عاملا في الاسم الذي بعده، كما نقلوا عن رؤبة، أنه إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله، فيعمل حرف الجر مع الحذف، وقد رد أبو البركات على استشهادهم بقول رؤبة فقال: "وأما ما رووه عن رؤبة من قوله: "خيرٍ" فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرَّجُ عليه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال: "أين تذهب" أن يقال: زيدٍ، على تقدير إلى زيد، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.[1]

ثانيا: هل يجوز إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي" وبعد حتى؟

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار "أن" بعد "كي" نحو "جئت لكي أن أكرمك" فتنصب "أكرمك" بـــ"كي، "وأن" توكيدٌ لها، ولا عمل لها. وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك "جئت لكي أن أكرمك" اللام، و(كي) و(أن) توكيدان لها، وكذلك أيضًا يجوز إظهار "أن" بعد حتى.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار "أن" بعد شيء من ذلك بحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إظهار "أن" بعدها النقل والقياس.

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ...فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وأما من جهة القياس فلأَنَّ "أنْ" جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدًا لها، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما قال الشاعر:

---

(1) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل الخلاف** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ج2، ص 427-445.

قد يَكْسِبُ المالَ الهِدَانُ الجافي ...بغير لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ

فأكد "غير" بلا؛ لاتفاقهما في المعنى، ولهذا قلنا: إن العمل لكي، وأن لا عمل لها؛ لأنها دخلت توكيدا لها.

ثم يجيب أبو البركات على كلمات الكوفيين بقوله:" وأما قولهم "إن التأكيد من كلام العرب؛ فدخلت أنْ للتأكيد" قلنا: إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيرًا متواترًا شائعًا، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإنه لم يأتِ عنهم فيه إلا شاذًّا نادرًا لا يُعَرَّج عليه، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضًا عنهم؛ فوجب أن لا يكون جائزًا" [1]

فاشترط على الكوفيين ورود التوكيد بما أجمعوا عليه، وبما أن قول الكوفيين مخالف لما عليه أكثر العرب، فإن أبا البركات قد وصف حكمهم للمسألة بالنادر الشاذ؛ دلالة على قبحه في استعمال العرب الفصيح.

وفي المسألة كلام كثير في كتب النحو، وجلّ ما وقفت عليه من آراء النحاة توافق قول أبي البركات فيما ذهب إليه من عدم إجماع العرب على هذا، لكنهم قد اختلفوا مع ابن الأنباري في الحكم الذي أطلقوه على المسألة، فبعضهم وصفه بالقلة، وبعضهم وصفه بالشذوذ، وبعضهم وصفه بالضرورة الشعرية. [2]

لكن الجَوْجَري قد وافق الكوفيين باعتبار(أن) مؤكدة لـــ (كي)".[3]

ثالثا: هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

---

(1) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل الخلاف** ج2، ص477.

(2) يُنْظَر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل الخلاف** ، ج2، 473- 478.

(3) الجوجري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص 520.

أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمَّا لتوكيد الفعل المستقل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قُصَارَى ما يُقَدَّر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب..، فقد حكي عن بعض العرب أنه قال "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف مع لام التعريف، وقد حكي عن بعض العرب أيضًا أنه قال "له ثُلُثَا المالِ" بإثبات الألف، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لما في الألف من إفراط المد، ولذلك أيضًا يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءة، والهمزة المخففة ساكنة. والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩]حيث قرأ: "ولا تتعبانِ" بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون، فدل على ما قلناه.

ثم يسرد أبو البركات حجج البصريين، ويعود للرد على الكوفيين فيما ذهبوا إليه فبقول:" وأما قولهم: "وأما ما حكي عن بعض العرب من قوله "التقتْ حَلْقَتَا البطان" وقول الآخر "ثلثا المال" فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من "حلقتا البطان، وثلثا المال" وما أشبههما؛ لالتقاء الساكنين، وإن صحّ ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته. ثم يردّ على قولهم بالإدغام فيقول:" إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو: اضْرِبَا نُّعْمَانَ واضْرِبَانِّي، فينبغي أن تجيزوا هذا للإدغام" قلنا: هذا لا يستقيم؛ لأنا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفة مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام، وذلك خطأ. ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب؟ فإذا كُفُوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستثقلون، ولو جوزنا هذا في "اضربا نُّعْمَان" ونحوه لوجب إجازته في قولك "اضْرِبَانَ أباكما" في قول من لم يهمز؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام، وكما لا يجوز أن ترد في هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ههنا، ولو وجب إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نون في أولها؛ ليكون الحكم فيها واحدًا، وذلك لا يجوز؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في

الجواز، وذلك لأن غير المدغم أعمُّ استعمالًا وأكثر وقوعًا، والمدغم أقلّ استعمالًا وأندر وقوعًا، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعمّ الأكثر أولى من حمل الأعمّ الأكثر على الأقلّ الأندر".[1]

وكلام أبي البركات صحيح؛ لأن العربية لا تقبل اجتماع حرفين ساكنين، وأما حجج الكوفيين فإنها لا تنهض دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه، وقد يقصد أبو البركات بالنادر الباطل في هذه المسألة.

رابعا: القول في هل يقال "لَوْلَايَ" و"لَوْلَاكَ"؟ وموضع الضمائر

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جرٍّ بلولا. وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنه لا يجوز أن يقال "لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال "لولا أنا، ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: 31] ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا.

ثم رد على المبرد وعلى البصريين، ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة فقال:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكني في "لولاي، ولولاك" في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن "لولا" حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر. قالوا: فلا يجوز أن يقال: "إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأي فعل تتعلق؟ " لأنا نقول: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك "بحسبك زيد" ومعناه حسبك، قال الشاعر:

بحسبك في القوم أن يعلموا ...بأنك فيهم غني مضرّ

---

(1) يُنْظَر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين** ، ج2، ص 536-550.

وكقولهم: "هل من أحد عندك" أي هل أحد عندك؟ قال الله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [الأعراف: 59] أي ما لكم إله غيره، ولهذا كان {غَيْرُهُ} مرفوعًا في قراءة من قرأ بالرفع؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر، وكذلك "لولا" إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في "بحسبك" ومن في "هل من أحد عندك" ولا فرق بينهما.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

ورد على البصريين فقال " أما قولهم: قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء" قلنا: الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها، وأن لا تقع في موضع مبتدأ، وإنما جاز ذلك نادرًا في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم: "بحسبك زيد، وما جاءني من أحد" لأن الحرف في نية الاطِّراح؛ إذ لا فائدة له، ألا ترى أن قولك "بحسبك زيد، وحسبك زيد" في معنى واحد، وكذلك قولك "ما جاءني من أحد، وما جاءني أحد" في المعنى واحد، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدًا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، ولولا: حرف جاء لمعنى، وليس بزائد؛ لأنه ليس دخوله كخروجه، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذي دخلت من أجله، بخلاف الباء في "بحسبك زيد" ومن في قولك "ما جاءني من أحد" فبان الفرق بينهما. ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقا إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم ههنا أن الحرف في موضع ابتداء". [1]

خامسا: علام ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي "ظننت"؟

ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـــ "ظننت" نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال. والحجة التي رد عليها أبو البركات هي قول الكوفيين:" ولا يجوز أن يقال "إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك، وظننت عمرا غلامك، والحال لا تكون معرفة" لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن "أخاك، وغلامك" وما أشبه ذلك قام مقام الحال كقولك: ضربت زيدا سَوْطًا، فإن "سوطا" ينتصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب، وكذلك ههنا. على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم:

[فــ] أَرْسَلَهَا العِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا ...وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ]

(1) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين** ، ج2، ص 564-570.

وطلبته جَهْدَك، وطَاقَتَك، ورجع عَوْده على بدئه، إلى غير ذلك فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

ثم يرد على الكوفيين بقوله:" وأما قولهم: "إن الحال قد جاء معرفة في قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه" قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت "أرسلها العراك" فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا "العراك" مقام الاعتراك، كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح: 17] ثم حذفوا "تعترك" وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلا عليه، كما تقول: "إنما أنت سَيْرًا" أي تسير سيرا، وكذلك قولهم "طلبته جَهْدَك"، وطاقَتَك" كأنهم قالوا: طلبته تجتهد اجتهادك، ثم حذفوا "تجتهد" وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلا عليه، وهكذا التقدير في قولهم "رَجَعَ عودَه على بدئه"، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن "عودة" منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر؛ لأن "رجع" يكون متعديا كما يكون لازما، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [التوبة: 83] فعدى رجع [إلى] الكاف؛ فدل على أنه يكون متعديا، والأكثرون على الأول، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال في هذه المواضع؛ لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها؛ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه.[1]

وكان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن "حيث" تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، بل جعله قياسيا لقول بعض الشعراء:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ...ببيض المواضي حيث ليّ العمائم3

وقول آخر:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا ...نجما يضيء كالشهاب لامعا

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس والأحكام النحوية الكلية العامة.[2]

---

(1) ابن الأنباري، ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ج2 ص 676- 681.

(2) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص 181.

سادسا: حذف خبر (إن) وأخواتها للعلم به

للنحاة في حذف خبر إن وأخواتها ثلاثة مذاهب

الأول: الجواز سواء أكان الاسم معرفة أو نكرة وهو مذهب سيبيويه.

الثاني: اختصاص جواز حذفه بأن يكون نكرة وهو مذهب الكوفيين .

الثالث: جواز حذفه معرفة كان أو نكرة بشرط التكرار، تكرار إنّ وأخواتها.

يقول السهيلي : إنما يجوز الحذف إذا أوقعتها على النكرات نحو قوله عليه السلام: " ألا إنّ المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية"، بنصب (عنبة) و(طافية)، على أنه اسم (كأن)، ويكون تقدير الحديث(كأن في وجهه عنبةَ طافيةً) ولا يأتي الحذف مع المعرفة إلا نادرا، وهو خلاف مذهب سيبويه. [1]

سابعا: الميم المشددة في قول (اللهمّ)

ذكر العكبري أن" الميم المشددة في قولك اللهم عوض من (يا) في أول الاسم. وقال الكوفيون: أصل الكلمة: يا الله أُمّنا بخيرٍ، فحذف الكلام بعد المنادى وبقي منه الميم المشددة، ووصلت بالاسم المنادى. وجه القول الأول: من أوجه:

أحدها: أنه لا يجمع بين(يا) والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه إمارة العوَضية... [2]

---

(1) يُنْظَر: الشريف، مثيبة، **الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الانباري من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432-1433هـ، ص 54-60.و الأندلسي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله،(ت 581هـ)، **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، سلسلة(من الآثار الأندلسية) مطبعة السعادة ، ص 116.و العتيق، ناهد بنت عمر بن عبدالله، **المسائل النحوية في كتاب(فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) جمعا ودراسة**، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م، ج1، ص 430.

(2) العكبري، أبو البقاء،(ت 616هـ) ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرَب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م، ص 449.

وأقلُّ ما يكون عليه المعرب من اسم وفعل عند البصريين ثلاثة حروف أصول، وما وجد منه على حرفين محذوف منه وما حذف منه حرفان وبقي على واحد نادر وذلك قولهم في الاسم ((شربتُ ما) أي: ماءً، و(م)، في قولهم: م الله، على قول من قال: إنه بقية (أيمن) وفي الفعل نحو(قِ) زيداً. وذهب الكوفيون إلى أن أقل ما يكون عليه حرفان حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه.[1]

ومثال انفراد الجملة الاسمية بالضمير : جاء زيدٌ يَدَهُ على رأسِهِ، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: جواز ذلك مطلقا وهو كثير فصيح وهو مذهب الجمهور.

الثاني: مذهب الفراء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إنه نادر شاذ.

الثالث: مذهب الأخفش وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسما مشتقا وقد تقدم وجوب هروّه من الواو فتقول: جاء زيد حسنُ وجهه، ولا يجوز: وحسنٌ وجهه، وإن تأخر النفي بالضمير نحو : جاء زيدٌ وجهه حسن ويجوز الواو.[2]

انقسم القائلون بأن (رُبَّ) تتعلق بالعامل إلى قسمين: قسم يقول بأنها لا تتعلق وقسم يقول بنها تتعلق، أما القسم الذي قال بأنها تتعلق فقد اختلف في حذف ما يتعلق به فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر، وذهب الفارسي إلى أن حذفه كثير وتبعه الجزولي، وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنه لا يجوز حذفه ألبتة، ولحّن ما روي عن ذلك.[3]

وذكر الزبيدي في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر؛ أقوال الكوفيين والبصريين، بادئا بحجج الكوفيين، الذين استشهدوا بأبيات شعرية وبعض القراءات القرآنية وبحجة أن العرب قد استعملت الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر كثيرا في أشعارها

ثم أورد حجج البصريين الذين لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو بحرف الجر، مستدلين بأنهما يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، لكن الزبيدي قد رد

---

(1) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج1، ص 21.

(2) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج3، ص 1606.

(3) أبو حيان، **المصدر نفسه**، ج4، ص 1743.

على الكوفيين بقوله:" ..وكذا كل ما استشهدوا به من الشعر هو مع قلته وشذوذه وندوره لا يعرف قائلوه.."[1]

وحكم الأشموني وغيره في باب العلم أن اللقب إذا تقدم على الاسم فهذا من النادر كما في البيتين

أَنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرو وَجَدِّي ...أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

و

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرا خَيرُهُمْ حَسَبا ...بِبَطْنِ شريَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ(2)

وإلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تجاوزت (100) مئة مسألة وأكثر، ثبتها محمد سليم الحمدان في رسالته [3].

ونستطيع القول إن كلا المنهجين كان يتعامل مع اللغة بطريقة مختلفة، ومتغايرة في بعض الأحيان تماما عن الطريقة التي يتعامل بها المنهج الثاني، واستعمل كل مذهب من هذين المذهبين دعائم مختلفة بنى عليها قواعده، ولقد استطاع هذان المنهجان أن يتركا أثرهما في الدراسات النحوية بما أودعاه في كتبهم من تصنيف وفرز للمسائل النحوية سواء أكانت خلافية أم غير خلافية، ولقد كان للنادر حضور في منهج الاختلاف بينهما، فالمنهج البصري لم يكن يأخذ بالنادر؛ لأن هذا سيؤدي إلى عدم تنظيم اللغة، فيتركون الأخذ به حتى لو كان في تركهم له إهدار لبعض الشواهد لأن هدفهم الترتيب والتنظيم، أما المنهج الكوفي فإنه كان يقبل بالنادر ويعده من المقيس في بعض الشواهد، ولا يرفضه؛ لأنه ورد عن العرب الذين تقبل منهم اللغة والتي عمل الكوفيون عقودا على جمعها.[4]

---

(1) الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، (ت 802هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م، ص 53-54.

(2) الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1،ص 110**.و السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،ج1،ص 283.و ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص 174.

(3) ينظر الحمدان، **القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة**، ص 181-230.

(4) يُنْظَر: شامي، **النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره**، ص 154-163.و المخزومي، مهدي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي ، بيروت -لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ-

ولكننا نرى أن هذه المسائل التي أطلق عليها النحويون حكم الندرة، لا تعني بالضرورة أن تكون خالفت قواعد اللغة العربية، بل هي مظهر من مظاهر لجوء المتكلم إلى إيصال فكرته للسامع أو المتلقي، وهذه الوسيلة–أعني وسيلة الاتصال– قد تكون من أهم وظائف اللغة، والتي تجيز للمتكلم الخروج عن بعض قواعد اللغة، شرط إيصال الفكرة للمتلقي، وليس هذا الأمر خاصا باللغة العربية، بل هو عام وشائع في كل اللغات.[1]

ولعلي لا أبعد كثيرا إذا ذهبتُ إلى أن هذه المفاهيم التي اختلف فيها النحاة في النظرة إلى النادر قد كانت نتيجة لاعتبارات متعددة لعل أبرزها:–

- اختلاف النحاة في تحديد النادر.
- تباينهم في العدد الكمي الذي تقوم عليه الرواية حتى تعد نادرة.
- جهلهم بالقائل: " وإذا عدنا إلى القرنين الأول والثاني فإننا لا نرى ظلا لهذه المسألة، فالنحاة آنذاك ما كانوا يسمّون الشعراء أو الأعراب الذين ينقلون النصوص عنهم فسيبويه مثلا كان يقول: قال الراجز، قال الشاعر ..." وهذا يعود إلى معرفتهم بالقائل أولا، ثم لثقتهم الكاملة بأن هذا القائل عربي فصيح، ولكن هذه القضية قد أثارت تساؤلات واعتراضات كثيرة فيما بعد، وخاصة بعد دخول اللحن إلى اللغة العربية، فأصبح الاستشهاد بالبيت مجهول القائل أمرا ليس بالهيّن.[2]
- تباينهم في نسبة الأبيات الشعرية، فالذي لا يعرف نسبة البيت يقول عنه بأنه مصنوع.
- الطعن في الرواية
- اختلافهم في موطن الشاهد
- عدم الخروج على القواعد الكلية المطردة التي صارت معيارا يحكم به على اللغة [3]

1986م، ص6. و روّاي ، صـــلاح، **النحـــو العربـــي نـــشأته، تطـــوره، مدارســـه، رجالـــه**،، دار غريـــب القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م، ص 429–431.

(1) الغامدي، محمد سعيد ربيع، **اعتراضات ابـــن يعـــيش علـــى آراء الزمخـــشري النحويـــة والـــصرفية**، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعـــة أم القـــرى، المملكـــة العربيـــة الـــسعودية، 1419هـــ – ج1، ص 28–29.

(2) الشيخ، عيد، **السماع والقياس في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي** ، ص 80.

(3) الحمدان، **القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة**، ص 67.

وهذه القضية تكاد تكون المعيار الذي اتخذه النحويون البصريون في عدم الأخذ بالنادر؛ لأن قواعدهم النحوية وضوابطهم قد أخذت منهجها كاملا وبدأت تستقر عندهم، فكيف يتعاملون مع المختلف عن هذه القواعد، لا سيما أن هذا الذي رفضوه يعد فصيحا ويمثل قدرا كبيرا من المروي عن العرب الفصحاء؟ والجواب عن هذا السؤال هو أنهم احتاجوا إلى تأويل هذه الشواهد بتأويلات كثيرة أهمها مخالفتها لقواعدهم ومنهجهم، أو الحكم عليها بالشذوذ [1] ثم إن انتحاء سمت كلام العرب– الذي أخذوا به– قد فرض عليهم أن يضيّقوا دائرة السماع عن العرب، ولا يقبلوا بأي قول كما فعل نظراؤهم الكوفيون " ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا. وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون، أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطؤوه أو أوّلوه. وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز، وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد" [2] وحكمهم على الشاذ ينسحب على النادر أيضا؛ لأن الجميع عند البصريين بمستوى واحد.

ونستطيع إضافة اعتبار آخر وهو اعتزاز البصريين بأنفسهم؛ لكونهم أخذوا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع على حد تعبيرهم، فلم يكن من السهل عليهم قبول أي شاهد مخالف لقواعدهم التي وضعوها، وهذا الاعتبار يرجع إلى الطبيعة النفسية للنحاة وللمنافسة عند السلطان، بحيث تنعدم الفوارق العلمية في هذا لاعتبار، لترتفع الفوارق النفسية لبلوغ المنزلة وليكون من جلساء الخليفة، وهذا الاعتبار موجود؛ لأن النفس البشرية تحب التميز والظهور؛ لذا تمسك البصريون برأيهم في عدم الأخذ بما خالف قواعدهم.

---

(1) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر، الطبعة السادسة،1978م، ص 13.ولد الشيخ بويا، **الندرة في الدراسات النحوية**، ص 68.

(2) – ضيف، **المدارس النحوية**، ص 18

والجدير بالأخذ هو الاعتبار الأول؛ لأنه موافق لما عليه النحاة من اختلاف في مفهوم الندرة أو غيره من المفاهيم النحوية والمصطلحات التي بدأت تنمو بشكل تدريجي في أذهان النحاة – كما أسلفنا– .

وحينما نصف القاعدة النحوية بالنادرة فإن ذلك لا يعني الخروج من دائرة النحو العربي وأن الناطق بهذا الكلام غير فصيح، ولكنه تصنيف لدرجات الاستعمال اللغوي على جميع مستوياته التحليلية، فالنادر قد يكون قليلا، أو غالبا، أو مطردا، من جهة الاستعمال عند العرب، لكنه لم تتوفر له الشروط التي يرقى بها إلى درجة أعلى من النادر، وقد يكون النادر صحيحا من ناحية التطبيق اللغوي الفصيح للعربية لكنه في جهة التنظير – أعني القياس– لم يوصف إلا بهذا الوصف، وهذه مفارقة في الأحكام النحوية، إذ كان الأجدر أن يعملوا القياس في كل شيء، ولكنهم وجدوا أن العرب تتكلم خارج القياس بمواضع متعددة، فقدموا القياس الذي ارتضوه على كلام العرب ، و الأصل أن بناء القواعد النحوية يكون على الاستعمال الفصيح في العربية.[1]

إذا فالكلام العربي فصيح، ولكن الاختلاف كان في تصنيفهم له أثناء الفرز، ولكنه في الحقيقة على الشكل الآتي:

- فصيح كثير
- فصيح قليل
- فصيح نادر

وأنا أميل مع صبحي الصالح حين يقرر :" ولعل الأمر بحاجة إلى نظرة موضوعية دقيقة في دراسة الأنماط النادرة ، فإذا كانت هذه الأنماط أداءات استعمالية غير معروفة لقبائل عربية نائية، فلا يصح أن نجعل من عدم إحاطة علماء اللغة بهذه الأنماط معيارا يَسِمُها بالندرة، بل إن المنهج السليم يقتضي إلحاق هذه الأنماط المنتسبة إلى تلك البيئات اللغوية بالفصيح الجيد حال وقوف علماء اللغة عليها. وإذا كانت هذه الأنماط ألفاظا مهجورة فإن احتفاظ علماء اللغة بها كأنه إرهاص بإحيائها، فالاستعمال في العربية على نوعين : مهجور قد يستعمل ومستعمل قد يهجر

---

(1) يُنْظَر: الشيوي، **مفارقات في اطراد القاعدة النحوية وشذوذها** ، ص 138. ويُنْظَر: عبدالفتاح سليم، **المعيار في التخطئة والتصويب: دراسة تطبيقية**، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1411هـ– 1991م، ص 182.

وفي هذا كانت المزية للعربية ؛ إذ لا تحفظ سائر إلا بالنوع الثاني، وهو مهدد بالهجران فإذا أُمِيْتَ بالهجر لم يكن في طبائعها ما تعوض به المهجور الجديد بمهجور قديم ، فتضطر إلى الاستجداء من لغات أخرى...[1]

(1) – الصالح، صبحي ، **دراسات في فقه اللغــة**، دار العلــم للملايــين، الطبعــة الــسادسة عــشر، 2004م، ص 293.و السعودي، **النوادر في اللغة العربية**، ، ص 128.

موقف البصريين والكوفيين من القياس على النادر

من المعروف أن البصريين لا يقيسون قواعدهم إلا على الكثير من كلام العرب غالباً، وهذا يعني" أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها. ولم يقفوا عند حد الرفض أحيانا، إذ وصفوا بعض ما شذ عن قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه." [1]، وهذا قول صحيح يقف إلى جانب البصريين، ولا يعني هذا أن عملهم متكامل، ولا يمكن توجيه النقد إليهم، بل هو منهج يؤخذ عنه ويرد عليه، والذي يرد على البصريين فيهم هو اعتدادهم بالقواعد التي وضعوها، وعدم اعترافهم بغيرها، وإن اضطروا إلى شاهد فإنهم قد أولوا الشاهد تأويلاتٍ مختلفة منها: الجهل بالقائل، أو الجهل به، أو تخريج الشاهد على قضية أخرى بحيث لا تتعارض مع قواعدهم، وقد يصفون الشاهد بأنه من خارج الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها، فهم قد أوجدوا حدودا زمانية ومكانية للاحتجاج بالشعر، فما كان خارجا عن هذه الحدود فهو موضع اتهام أو هو موضع رفض ورد عند البصريين.[2]

بينما نجد الكوفيين يقيسون على المثال الواحد، وقد افتخر البصريون بهذه القضية على نظرائهم الكوفيين فقالوا:" نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن

---

(1) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص 160.

(2) يُنْظَر: الحربي، **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجا**، ص 40-44.

أكلة الشواء وباعة الكواميخ "[1]. فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، بينما نجد الكوفيين يتساهلون في هذه الشروط؛ لأجل هذا افتخر البصريون عليهم.[2]

وقد دعا هذا التساهل الكوفي إلى استعمال الشوارد المخالفة للقياس، وقد جاء تمسكهم بالسماع من أثر ديني، حين قالوا بتوقيف اللغة، وقد حدّ توسع السماع من القياس وانعكس هذا على اشتقاق الألفاظ وتوليدها، ففي الوقت الذي نستطيع فيه أن نصوغ جميع الاشتقاقات القياسية من كل فعل من الناحية النظرية، فإننا لا نستطيع استعمال هذه الصياغات في الجانب العملي، فلا نستطيع أن نصوغ من (العاج) فعلا كما نستطيع أن نصوغ من (التاج) فعلا فنقول توّجَه.وليس لنا أن نصوغ من (جلَسَ) مصدرا على وزن(فِعَالة) في حين نستطيع أن نصوغ من (كَتَبَ) فنقول: (كِتَابَة) مع أن كلا الفعلين ثلاثي ومن وزن واحد.[3]

وقد كانت هناك أسباب لاختلافهم في القياس منها

أولا: أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخرُ بتتبُّعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر على السماع.

ثانيا: أما إذا استوى الفريقان في الاستقراء والتتبّع فيما عرفوه من الشواهد فإن أحدهما قد يكتفي بالسماع عن العرب ولا يتعداه، أما الآخر فيفتح باب القياس.

ثالثا: الاختلاف في القياس قد يرجع إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع، فالكوفيون يكتفون بالشاهد والشاهدين –كما مرّ بنا– لبناء قاعدة نحوية، على العكس من البصريين.

رابعا: اختلاف نظرتهم إلى الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها، فيختلفون في أمانة نقلها ، أو في صحة عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها، ومن البدهي أن الذي يشك في أمانة النقل أو في عربية القائل فإنه لن يبني قاعدة على كلامه ولن يقيم له وزنا.[4]

---

(1) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص 157.

(2) يُنْظَر: ضيف، **المدارس النحوية**، ص 160.وحسين، محمد الخضر، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1353هـ، ص 42.

(3) ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت، ص 82.

(4) ينظر : حسين، **القياس في اللغة العربية**، ص 49.

وقد كان المعيار في بناء القواعد هو النقاء اللغوي، في الأخذ بالشاهد النحوي، فلم يقع النحاة الأوائل في فخ الكم لبناء القواعد النحوية، فبنيت القواعد النحوية العامة الوجوبية والامتناعية على الكثرة المطلقة، وهو أمر واقع صحيح علميا ومنهجيا، وهذا لا يعني إهمال الشواهد التي لم تتوفر فيها شروط الكثرة المطلقة، فاللغة بطبيعتها لا تخضع لنظام الاطّراد المطلق، فالشذوذ ظاهرة طبيعية فيها؛ لذلك نجد أن النحاة قد حفظوا الشواهد المخالفة لقواعدهم، ولكنهم لم يجيزوا القياس عليها، وهذا ما تقتضيه المنهجية العلمية في بناء القواعد[1]

ومما يؤخذ على كلا المنهجين " عدم تفرقتهم بين مستويات اللغة، إذ إنهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة ولهجاتها المتنوعة نظرةً واحدةً، وفي ذلك يقول علي أبو المكارم:" ولكن ثمة خطأً أساسيًا وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدونوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا ودونوا، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه (عربيةً)، ونسوا شيئًا مهمًا وخطير الأثر، وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات، وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية، فإنهم لم يقفوا كثيرًا عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها" [2]

ويضاف إليه أن المادة التي استقراها النحاة لم تكن تمثل القبائل العربية كلها، ولكن هذا لا يعني الانتقاص من نحاتنا القدماء، فقد كان هدفهم خدمة القرآن الكريم، واللغة العربية، وطبيعي أن اللغة لا يحيط بها بشريٌ، أضف إلى ذلك أن النحاة كانوا يذهبون إلى البوادي، والعرب الخلّص لأخذ اللغة، وهذا جهد بشري لا يصل إلى الكمال.

---

(1) ينظر، الملخ، **الحجاج في الدرس النحوي**، ص 127.و الملخ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، ص 76-77.، الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000م، ص 193.

(2) أبو المكارم، علي، **في أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1393هـ - 1973 م، ص26-27.

ويتضح مما سبق أن النحاة القدماء كانوا متباينين في موقفهم من القياس على النادر لاعتبارات متعددة منها ما هو علمي ومنهجي صحيح، ومنها ما هو خارج عن حدود القلّة والكثرة التي وضعها النحاة، ومنها اعتبارات تعود إلى طبيعة المنهج المتّبع في السماع والقياس، وقد كان المنهج البصري والمنهج الكوفي أهم معالم النحو القديم، وقد رأينا اختلافهم في القياس على النادر، فالبصريون كانوا لا يعترفون به ولا يجيزون القياس عليه، لأن قواعدهم مبنية على الكثرة المطّردة، ولا يلتفتون إلى غير المطرد الكثير، أما الكوفيون فإنهم كانوا يقبلون بالشاهد الواحد والشاهدَين، لذا كان النادر مقبولا عندهم، أما نحن فنرى أن كليهما لم يَسْلَما في منهجهما، وخاصة المنهج البصري، في عدم قبوله بالنادر، فنتساءل: هل يجوز أن نهمل كلامَ عربيٍ فصيح نطق به قبل نهاية عصر الاحتجاج، وكيف نأوّله تأويلا ثانيا ولم لا نقبله على وجهه الظاهر؟ ونأخذ عليه.

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: إن النادر والشاذ وما سواهما من الأحكام، لا يلغي في حال أخذِ البصريين به قواعدَهم أو يخرم بناءها، بل إنه شاهد حي وطبيعي على اختلاف اللغة واللهجات، فاللغة مطّردة ولكن هذا لا يعني أن هناك بعض الألفاظ والتراكيب قد خرجت عن هذا الاطّراد، بل إن خروجها تأكيد لصحة القاعدة النحوية، لأن الطبيعي أن يختلف الناس في نطقهم للغة الواحدة وهم يعيشون في بيئة واحدة، ويتلقّون مستوى تعليم واحد، فأقول: كان من الأجدر بالبصريين أن يأخذوا بالنادر، ولا أقصد بكل شواهد النوادر ، بل بالشواهد التي لم تكن تخالف القياس، ومعلوم أن الجرجاني حين عرّف النادر لم يخرجه عن القياس بل أبقاه داخل دائرة القياس، وقد يخرج أحيانا قليلة عن الدائرة العامة وهي القياس.

ولقد وقع النحاة– وخاصة البصريون– في خلط كبير بالنسبة للمصطلحات النوعية والكمية؛ ذلك أنهم لم يحددوا المقصود بالكثرة عدديا، يقول عباس حسن:" وأما جمهور البصريين ومن دار في فلكهم، فقد تركوا الأمر مفتوحا خلوا من التحديد، وإن كان المستقصي لآرائهم يتبين تشدّدهم في العدد المسموع الذي يصحّ القياس عليه، فهم لا يرضون بالمثال، ولا بالمثالين، ولا بالثلاثة، ولا الأربعة، ولا الخمسة ولا الستة، يدلك على ذلك ما ورد في كتاب (الهمع) باب (إنّ وأخواتها) حيث يقول في عملها: وَسمع من الْعَرَب نصب الجزأين بعْدهَا فَقيل هُوَ مؤول وَعَلِيهِ الْجُمْهُور وَقيل سَائِغ فِي الْجَمِيع وَأَنه لُغَة وَعَلِيهِ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام وَابْن الطراوة وَابْن السَّيِّد وَقيل خَاص بليت وَعَلِيهِ الْفراء وَمن الْوَارِد فِي ذَلِك قَوْله:

(إن حُرَّاسَنا أُسْدَا ...)

إن العجوز حيةً جروزا

ألا ليتني حجرا بوادٍ

يا ليت أيام الصبا رواجعا

لعلّ زيدا أخانا

كأن أذنيه إذا تشوّفا .....قادمةً أو قلماً محرّفا

فهذه أمثلة ستة لم تكف عند البصريين للقياس عليها، لقلة عددها في تقديرهم، بل إنهم لا يرضون بالعشرة أو بما جاوزها قليلا، كالذي منعوه من قياسية(مفعول) على (مفاعيل)، وكصوغ (فعيلة) على (فَعِيليّ) في النسب، وكثير من المصادر والجموع والمشتقات، بحجة أن المسموع منها قليل، لا ينهض مسوغا للقياس...وهذا تضييق وإعنات لا سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد"[1]

ثم يعود عباس حسن متسائلا: ما حدّ القلة والكثرة والشيوع؟ فيجيب:" تلك أسئلة لم يقطع فيها اللغويون والنحويون السابقون– مع يقظتهم وعمق تفكيرهم– بإجابة شافية موحّدة أو قريبة من التوحيد"[2]

وكذلك "إن النحاة لم يحددوا بصورة جلية كمية المسموع الذي ينبغي أن تبنى على أساسه القاعدة النحوية، وقد كان هذا مدعاة للاضطراب ، وكثرة التفريع ، والقول بالشذوذ والندرة وما إلى ذلك، فلا هم أهملوا ما كان قليلا، ولا هم حدّدوه بقاعدة تجمعه فتركوا الدارس العربي أسير كتب النحو والمعاجم إلى مستقبل الزمان"[3]

والصحيح أن المسألة بالنسبة للنادر مسألة نسبية، فبعض القواعد يكون ما شذ عنها أكثر من عشرة شواهد، وتكون هذه الشواهد نادرة، وفي بعض الأحيان تكون الشواهد محصورة بشاهد أو شاهدين، وتكون نادرة، إذن فالمسألة نسبية تتبع عدد الشواهد الموجودة، وربما يكون هذا هو

---

(1) عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص 50–51.

(2) عباس حسن، **المرجع نفسه**، ص 129.

(3) الياسري، علي مزهر ،**الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2003م، ص 200.

السبب في عدم تحديد العدد الكمي للنادر من قبل النحاة، وعدم التزام من جاء بعد ابن هشام بكلامه في تحديد عدد المصطلحات.

الفصل الثالث

موقف العلماء المحدثين والمؤسسات العلمية واللغوية من القياس على النادر

الفصل الثالث

موقف العلمـــــــاء المحدثيـــــــن والمؤسســـــــــــــات العلمية واللغوية من القياس على النادر

رأينا في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة أن النحاة اختلفوا وتباينوا في موقفهم من النادر، وقد أرجعنا هذا الاختلاف إلى أسباب متعددة، وقد اختلفت آراؤهم بين موافق للنادر آخذٍ به، وهو المنهج الكوفي غالبا الذي يعتمد الرواية عن العرب بضوابط مخصصة عموماَ، ولا يعدّ النادر خروجا عن القاعدة النحوية العامة، ولا مخلّا بالمنظومة النحوية المتكاملة، بل هو عنصر متكامل من عناصرها، وبين منهج رافض الأخذَ بالنادر، وغير مجيز للقياس عليه، ولا يعتدّ به في بناء القواعد النحوية، بل يعدّه خللا في وجود القاعدة؛ لذا اكتفى بحفظه غالبا من غير جواز القياس عليه، وهو المنهج البصري، وقد جاءت مواقف النحاة القدماء موافقة لما عليه منهجا البصرة والكوفة.

أما بالنسبة للمحدثين من نحاة أفراد ومؤسسات، فقد بدأوا التأليف في هذا المستوى من الأوصاف الحكمية للمسائل النحوية مبكرا، فظهرت مؤلفات تتحدث عن ماهية النادر، ومتى يكون النادر نادرا، وما الاعتبارات التي تؤخذ بالنظر حين نطلق النادر، ولقد بدأ عبد الفتاح الدجني هذا التأليف في كتابه(ظاهرة الشذوذ في النحو العربي)، وهو كتاب يتحدث فيه عن الشاذ، ولكنه ولتداخل المصطلحات فيما بينها فقد جاء بالنادر وهو يتكلم في ثنايا الشاذ، ثم أفرد صباح علاوي كتابا خاصا بالأحكام النحوية النوعية والكمية، سماه(الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي) تحدث فيه بأقل من خمس صفحات عن النادر.

ولكن هذه الكتب وغيرها من الدراسات الحديثة لم تكن تعطي النادر حقه من البحث والاستقصاء، بل كانت تدرسه مع غيره من المصطلحات، فنجد الدراسات غالبا ما تجمع القليل مع النادر، كما رأينا ذلك في رسالة محمد سليم الحمدان، وراكان العصيبي، أما رسالة أحمد بويا ولد الشيخ، التي تحمل عنوان(الندرة في الدراسات النحوية) فإنها كانت تتناول الندرة في اللغة والنحو والصرف، والامثال العربية، وكان للندرة النحوية حظ بسيطٌ من الكتابة.

واختص هذا الفصل بالحديث عن قسم من النحاة المحدثين، الذين نعتقد أنهم تحدثوا عن النادر، وكانت لهم بصمة واضحة فيه، أو أنهم تحدثوا عن الموضوع وأثروه أكثر من غيرهم، وكانت لهم رؤية أشمل، وعلى رأسهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ لريادته وسبقه، وعباس حسن؛ لما أنتجه من فكر نحوي ومكانة بارزة بين النحاة، والدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، والدكتور محمد خير حلواني الذي كان له علاقة بموضوعنا في كتبه، وخاصة كتابه (المسائل الخلافية وكتاب الإنصاف) الذي انتقد فيه منهج أبي البركات في كثير من مسائل الخلاف، وأبدى وجهة نظره من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف).

وسنتناول في هذا الفصل النحاة المعاصرين ومجمع اللغة العربية في القاهرة، وسيكون الترتيب الزمني أساسا في تقديم النحوي أو تأخيره في الدراسة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة

لم تكن نشأة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مرة واحدة، بل كانت له إرهاصات كثيرة، طال عهدها حتى استوت وأنتجت مجمع اللغة العربية، ويعدّ هذا المجمع، رائدا من روّاد النحو المعاصر، فقد أخذ على عاتقه مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية، بعد أن بدأ اللحن والعامية بالولوج إلى اللغة العربية، وقيام حركة الترجمة، وقام بهذه المهمة أدباء أجلّاء منهم مصطفى صادق الرافعي، وعباس حسن، وغيرهما من النحاة، وقد كانت لهذا المجمع مجلة تنشر أعماله وهي باسم(مجلة مجمع اللغة العربية)، وصدرت عنه مجموعة من الكتب والتوصيات.[1]

وقد ذكرنا مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ وذلك لسبقه في الظهور، ولأن النحاة والأدباء الذين كانوا فيه ينتمون إلى الوطن العربي، وليس إلى مصر فقط، ثم إن أعماله كانت مطبوعة، وقراراته كانت بمتناول الباحثين.

---

(1) العصيمي، خالد بن سعود، **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ-1995م**، دار التدمرية، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2003م، ص19-30.

وكان لهذا المجمع أهداف، أبرزها: حماية اللغة العربية والحفاظ على سلامتها، وجعلها ملائمة لروح العصر، مع بقائها على صورتها(الأصالة والمعاصرة)، ودراسة اللهجات في الوطن العربي دراسة مستفيضة، وأن يأخذ على عاتقه إنشاء معجم تاريخي للغة العربية.[1]

ولقد تناول المجمع أغلب القضايا النحوية التي حصل فيها خلاف بين النحاة، وأعطى رأيه فيها، وتناول القضايا المحدثة كالترجمة والتعريب ، وغيرها من المواضيع، وخرج هذا المجمع بقرارات في كل المسائل التي تناولها، سواء أكانت هذه القضايا قديمة، أم معاصرة.

أما بالنسبة للمصطلحات الكمية والنوعية، فإن المجمع لم يوفّها حقها، وخاصة في تحديد المقصود بالكثرة التي يقاس عليها، والقلّة التي يمتنع القياس عليها، يقول العصيمي:" أقرّ المجمع قياسية صيغ ومسائل كثيرة معتمدا على ما ذهب إليه بعض أعضائه من كثرتها، إما نقلا عن عالم، وإما جمعا من معجمات اللغة، مع أن بعض العلماء المتقدّمين كان يمنع أن تكون تلك الصيغة أو المسألة مقيسة؛ لكون المسموع منها قليلا، لا يُبنى عليه قياس. والحقيقة أنه لم يأت تحديد دقيق لضابط الكثرة أو القلة عن النحويين بل كانت تطلق عبارات مثل: قليل، وشاذ، وكثير، ومطرد، من غير بيان للمدلول الكمّي لهذه المصطلحات" [2]

ثم ذكر العصيمي أمثلة لاضطراب المجمع في تحديد الكثرة والقلة، فمرة يجعل القياس على الكثير عندما يقول عباس حسن: "كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده: وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء 19 من يناير 1937، وكما ورد أيضا في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع" ونص القرار:"يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين؛ وهي: القياس: والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس

---

(1) العصيمي، **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة** ، ص 29.

(2) العصيمي،: **المرجع نفسه**، ص 733. وينظر، ترزي، **في أصول اللغة والنحو**، ص129. و أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص 237–240.

على كلام العرب هو من كلام العرب" وفي محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ص38 وما بعدها ما نصه: "ويقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا".[1]

ويتبين لنا بعد هذا أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يكن يتعامل مع النادر بصورة علمية، ومنهجية، بل إنه جعله مرادفا لغيره من المصطلحات، وهذا خلط كبير، فالعربي عندما يضع كلمة ما فإن الهدف منها تفرّدها بدلالة جديدة تفرزها عن سائر مرادفاتها، فالنحاة الأوائل كان باستطاعتهم أن يجعلوا الأحكام قسمين، مطرد، وشاذّ، لكنهم لاحظوا الفرق في المصطلحات؛ فكانت النتيجة أن خرجت لنا مصطلحات متعددة، تحمل معانيَ متقاربة، وليست متفقة في الدلالة، وإن كانت قريبة من بعضها فإن هذا لا يعني ترادفها، أما المجمع فإنه قد وضعها في دائرة واحدة، وهذا يتناقض مع الوصف الدقيق للمنهج العلمي، ومعروف أن النادر يحمل تعريفا خاصا به، وعددا كميا يختلف عن القليل، والشاذ، وغيرها من الأحكام. حتى وإن لم يبينه النحاة القدماء، وهذا من المآخذ التي تؤخذ على المجمع القاهري.

ثم إن المجمع لم يحدّد لنا العدد الكمي الذي نستطيع على وفقه أن نصف هذه المسألة بالنادر، أو غيره من الأحكام، بل ترك الأمر مفتوحا، وهذا لا يفترق عن منهج القدماء في عدم تحديد النادر ، وعدم تحديد الكثرة التي تنبني عليها القواعد، وعدم تحديد القلّة التي لا تنبني عليه القواعد، فخلّف هذا الأمر اضطرابا في نظر الدارسين، فالنحوي قد يحكم على مسألة ما بالقياس، بناءً على شواهد كثيرة، وقد يحكم آخر على مسألة بالقياس وشواهدها لا تتجاوز العشرة، ولا توجد ضوابط تحدّد القلة والكثرة التي تنبني عليها القواعد، وقد انتهى أحد الباحثين إلى أن المجمع لم يكن عمله بالشكل المطلوب، فهو كان يميل في أغلب آرائه إلى المدرسة الكوفية، وقد أخفقت جميع محاولاته لتيسير النحو، ولم يتنبه أعضاء المجمع إلى ذلك الشرخ الكبير بين ما يتعلمه

(1) عباس حسن(ت 1398هـ)، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة** ، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ج4، ص634

الطالب في المراحل الأولى، [1] وما سيدرسه في المراحل المتقدمة، وبالنسبة لموضوعنا فإن التقصير الكبير يكمن في عدم تحديد المقصود بالكثرة والقلة.

عبّاس حسن

يعدّ عباس حسن من النحاة البارزين في العصر الحديث، وله مكانة مرموقة عند النحاة المعاصرين؛ لاستيعابه أصول النحو، وقد كان لكتابيه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، و(النحو الوافي)، أثر بالغ في الدراسات النحوية المعاصرة، وهو يحاول في كتابَيه الربط بين القديم والحديث، على أساسين اثنين هما: احترام القديم، والإفادة من الجديد، أما كتاباه فإن (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يمثّل الجانب النظري، إذ جمع فيه أصول النحو، التي تكلم عنها النحاة الأوائل وهي السماع والقياس، وتكلّم فيه عن أمور ملحقة بأصول النحو وهي المواضيع المعاصرة والحديثة، كالترجمة والتعريب وغيرها، و أما كتابه(النحو الوافي) فإنه يمثّل الجانب التطبيقي، ويعدّ من أهم المراجع الحديثة للنحو العربي إلى يومنا هذا، فقد جمع فيه شتات مسائل متفرقة، وقدّمه للقارئ بصورة عصرية، ورؤية فيها جدّة للنحو العربي تجعل من التيسير أساساً لتأليف الكتاب، وذكر فيه أنه حاول جمع المسائل النحوية التي تحدّث عنها النحاة في كتاب واحد يكون مرجعاً لطلاب العلم المبتدئين، وللمتخصصين في الوقت نفسه، وكلا الكتابين يعكس نظرية النحو العربي عند عباس حسن.[2]

وكان له دور فعّال في مجمع اللغة العربية في القاهرة، فكان يحضر أكثر جلسات المجمع التي عقدت، ويشارك مشاركة جادة، حتى قال عنه إبراهيم مدكور- رئيس القسم- في جلسة تأبينه: ورحل عنا على غرّة، فحرمنا من صوت جهير قلّ أن تمرّ جلسة دون أن نسمعه؛ مما

---

(1) ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.ص 291-293.

(2) يُنْظَر: الحسين، عبدالله بن حمد، **تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه(النحو الوافي) : دراسة وتقويم**، أطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431-1432هـ، ص 14.

يشهد بمدى الجهد الذي كان يبذله في خدمة العربية. وشارك في نشاط العديد من اللجان في المجمع، منها: (لجنة المعجم الكبير)، و(لجنة الأصول).[1]

لقد ورد مصطلح النادر عند عباس حسن في كتابيه، وخاصة في (النحو الوافي)، إذ إنه ذكره أكثر من مئة مرة، وكان يذكره منفردا أحيانا، ومدموجا مع حكم كمّي ونوعيّ آخر كالقليل.

ذكر في باب أفعال المقاربة:" يتجرد خبر: "أوْشَكَ"، من "أنْ" ويقترن بها خبر "كاد" و"كرب"، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاقتصار على محاكاتها. ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية، ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع".[2] وهذه المسألة ذكرها ابن مالك في قوله

ككانَ كادَ وعسى لكنْ نَدَرْ ...غيرُ مضارعٍ لهذَينِ خبرْ

وقد ذكرنا هذه المسألة سابقا بما يغني عن إعادة شرحها.

جمع المؤنث السالم

ذكر شروط الاسم حتى يجمع جمع مؤنث سالما، ثم أردف قائلا:" وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة؛ فلا نقيس عليها؛ لأنها لغة نادرة؛ أو قليلة لبعض العرب، أو دفعت إليها ضرورة شعرية".[3]

---

(1) يُنْظَر: الفهمي، توفيق بن زايد، **الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432-1433هـ- 2011-2012م، ص 14.

(2) عباس حسن، **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 616.

(3) عباس حسن، **المرجع نفسه** ، ج1، ص 171.

باب نونا التوكيد

قال عباس حسن: "يرى بعض النحاة أن توكيد المضارع المنفي بالحرف: "لم" قليل، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه، وليست قلة نسبية؛ "أي: ليست قلة بالنسبة لغيره، إذ يشترك القليل والكثير معا في الكثرة التي تبيح القياس عليهما، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها". وحجته: أن "لم" حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل، فيتعارضان. وهذا رأي يحسن الاقتصار عليه".[1]

أم المتصلة

" (أم) المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تَعطف إلا جملة على جملة، وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة المفرد؛ لأنها صالحة مع الأداة لأن يحل محلها مصدر مؤول. ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادرًا؛ لا يقاس عليه، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة؛ كقول القائل:

سواءٌ عليك النَّفْر أم بتَّ ليلةً ... بأَهلِ القِباب من عُمَيْر بن عامر".[2]

وهنا نجده يذكر النادر، ثم يعيده مرة أخرى بلفظ القليل، فكأن الحكمين عنده بمنزلة واحدة. ومن الواضح أن عباس حسن كان في دعوته إلى تيسير النحو متأرجحا في بعض الأحيان بين المدرستين الكوفية والبصرية، أو لنقل إنه ميّال إلى الأخذ بالأسهل والأسلس للمتعلم؛ ذلك أنه كان يأخذ من المذهب الكوفي لأنه مذهب نقل ورواية، وكان في حديثه عن النادر يأخذ بالمذهب البصري، والذي نراه أن سبب هذا هو محاولته التيسير، فكلما كان النحو مختصرا والقواعد عامة مطردة فإن هذا سيؤدي إلى فهم النحو بشكل أفضل، وقد يكون هذا هو السبب في عدم قبول عباس حسن بالنادر، واقترانه بقوله(الذي لا يقاس عليه) واقترانه بالقليل الذي لا يقاس عليه.

وفي حديثه عن الأحكام النوعية والكمية يقول:" ويسمى الذي حمل على الكثير مقيسا، أو قياسيا، ويُحفظ ما سمع من القليل ولا يقيسون عليه، ويسمونه شاذا، وقد يوصف بالسماعي أيضا،

---

(1) عباس حسن، **النحو الوافي**، ج 4، ص 177.

(2) عباس حسن، **المرجع نفسه** ، ج3، ص 589.

ويقال للقياسي: الأصل، والمطرد، والكثير والأكثر، والغالب،... وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة، كما يقال للشاذ: القليل، والأقلّ، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف" [1]، ثم يضيف كلاما دقيقا ينقد فيه النحاة الأوائل:" ... وما ورد من كلام بعض العرب الخلّص مخالفا للكثرة في بعض النواحي، ويحكمون عليه بأنه(يحفظ ولا يقاس عليه)،... فكلا النوعين- المقيس عليه، والمسموع- كلام عربي أصيل، غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة، والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة، وحُرم الثاني تلك الخصيصة، فلم يجرِ إلا على ألسنة أصيلة قليلة، ولم يُسمح بمحاكاتها".[2]

وهو بهذا يضع النادر والشاذ بمنزلة واحدة، فيستوي عنده الحكم على مسألة بالشذوذ أو الندرة من غير وجود فرق بينهما، وهنا نعود إلى كلام القدماء، وهو الخلط بين النادر وغيره، في حين كان الأجدر به أن يضع حدودا فاصلة بين المصطلحَين، لا أن يخلط بينهما.

ثم يتحدث عن إهمال هذا الجانب من النحو قديما، وحديثا عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واضطراب المعاصرين في هذا الجانب، وهو في هذا الكلام قد وضع يده على العلّة التي منعت النحاة من القياس على النادر، وغيره من الأحكام التي تقع دون المطّرد، وقد توقعنا منه أن يطبّق هذا الكلام على كتابه (النحو الوافي)، ولكننا رأينا مسافة بين التنظير النحوي، وبين التطبيق اللغوي.

وبالنسبة لكلامه عن النادر في (النحو الوافي)، فإننا لا نؤيد ما ذهب إليه؛ ذلك أن النادر لم يتفق الجميع على بطلانه، أو على مخالفته للقواعد، حتى الذين لم يأخذوا به وهم البصريون نجدهم في بعض الأحيان ملزمين به لبناء قواعدهم كما حدث مع المبرد، في قول صاحب أبو جناح" ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة" وما ذهب إليه عباس حسن غير سديد عندنا، ودعاوى التيسير في النحو لا تعني إلغاء قسم منه وهو النادر، فهو إن سلمنا جدلا بوقوعه خارج دائرة القياس، فإنه يبقى شاهدا على صحة القواعد العامة المطردة؛ لأن القواعد العامة لا بدّ أن يخرج عنها شيء يكون مردّه التأويل.

---

(1) عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص 41.

(2) عباس حسن، **المرجع نفسه**، ص 42.

ولا ينبغي بحال من الأحوال استبعاد النادر من دائرة التعليم النحوي، لأسباب قد يكون أهمها هو عدم إهمال النحاة القدماء للنادر، حتى الذين رفضوه فإنهم لم يتحدثوا فيه بتفصيل كامل بل قالوا عن المسألة : هذا نادر، ولم يعلقوا في غالب الأحيان عليها، أما عباس حسن فإنه في كل مرة كان يورد فيها كلمة النادر يتبعها بقوله(الذي لا يقاس عليه) إلا في بعض المواضع من كتابه (النحو الوافي). ومعلوم أن هذه الطريقة في التعميم لا تتفق مع المنطق العلمي والمنهجي.

وما تطمئن إليه نفسي هو مذهب القدماء في التعامل مع النادر ومستنداته في النحو العربي، وعدم إهمالهم له يعني وجوده، وكما أسلفنا فإن النادر لم تتوفر فيه شروط الفصاحة العالية كما هو حال المطرد والغالب والكثير وما إلى ذلك من الأحكام النحوية التي تنبني عليها القواعد النحوية العامة، وما ذهب إليه عباس حسن من دعاوى التيسير فإنها تبطل حينما ننظر إلى النحو بصورة منظومة متكاملة، وهذا يعني أن سقوط بعضها مؤذن بسقوطها كلها، ولا يعني التيسيرُ الإهمالَ بحال من الأحوال، بل يعني التسهيل والتيسير في توصيل المعلومة للمتعلم، وبقاء القواعد النحوية على صورتها التي وردت إلينا عن النحويين القدماء والمتأخرين. وعدم نجاح الدعاوى التي تدعو إلى تيسير النحو سبب لرفض مقولة عباس حسن؛ ذلك أن الذي يدعو إلى التيسير سيضيف بعض القواعد التعليمية، بمعنى أنه سيزيد ولا ينقص، وهذا يجعل التيسير تعسيرا، فما دامت القواعد النحوية ثابتة فلا سبيل إلى تيسيرها، بل الصحيح أن يتعلم المعلمون الأساليبَ والمناهج الصحيحة في إيصال المعلومة للطالب أو المتعلم، والنحو علم من العلوم ولا يختلف عنها، فكما أن لكل علم مناهجه الخاصة به وطرقه في التعليم والتدريس، فإن النحو كذلك له طرقه ومناهجه، وهي لا تعني الإهمال لبعض قواعده النحوية، فهذا يخلّ بالمنظومة النحوية ككل، بل العمل على توصيل المعلومة بطرق سهلة وسلسة وواضحة هو السبيل الأنجح في التعليم والتيسير.

والذي يجب التنبيه عليه، هو أن عباس حسن كان مصيبا في وجهة نظره التي أبداها حين ناقش ابن جني في (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، عندما رأى أن ابن جني مضطرب في تحديد الكثرة التي تُبنى عليها القواعد، ثم يناقشه مناقشة علمية، ويرى أن الصحيح يكمن في بناء القواعد على السماع والقياس معا دون إهمال لأحدهما على حساب الآخر.[1]

(1) يُنْظَر: عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص 57-64.

وقد أورد عباس حسن مع النادر قوله:" الذي لا يقاس عليه" [1] ودمج النادر مع القليل وحكم عليهما بعدم جواز القياس فقال:" النادر القليل الذي لا يقاس عليه" [2]، " ... نادرًا، ولا داعي للأخذ به".[3] وكلها تفضي إلى عدم اعترافه بالنادر، والذي يؤخذ عليه أنه في حديثه عن التنظير كان مصيبا، لكنه لم يطبق التنظير في كتاب (النحو الوافي).

محمد خير الحلواني(ت 1406هـ - 1986م)

يعدّ الحلواني من أبرز النحويين الذين أنجبتهم بلاد الشام في زمانه، وترك أثرا واضحا في الدراسات النحوية، في كتبه المتنوعة، التي تناولت جوانب النحو النظرية والتطبيقية، ولقد تدرّج في التعليم، وكان له مساس بصعوبات تعلّم النحو العربي؛ لذك فإن كتبه جاءت لتيسير النحو العربي، وعرضه بشكل أوضح، وانبنت قواعده في التيسير على وضع المنظومة النحوية ككل في كتابه بشكل مختصر، وفي الوقت نفسه يكون غير مخلاً بالقاعدة النحوية.

وقد قسّم الحلواني مراحل جمع اللغة إلى أقسام عدّة، وقال بأن هذا التصنيف سيؤدي إلى نتيجة علمية ومنهجية، وستكون نتائجه علمية، وصحيحة، فقال:" فهناك اللغة المدوّنة، وهناك أيضا اللغة المحكية أو المروية المتناقلة بين الناس من غير تدوين، وهناك اللغة الشعرية واللغة النثرية، واللغة الشائعة الكثيرة، واللغة النادرة القليلة، واللغة التي تستعمل في قلب البلاد وصحرائها، واللغة التي عليها أبناء المناطق المتاخمة للأمم الأعجمية". [4]

وهو بهذا التصنيف والتقسيم، وضع الشائع في دائرة، والنادر في دائرة، وهذا صحيح منهجيا؛ لأن الكلام النادر يجب تصنيفه منفرداً عن غيره؛ حتى يستطيع النحوي إعطاءه حكما

---

(1) عباس حسن، **المرجع نفسه**، ج2، ص 462. ج3، ص 370،

(2) عباس حسن، **المرجع نفسه**، ج 3، 589.

(3) عباس حسن، **المرجع نفسه**، ج2، ص 266.

(4) الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، الطبعة الأولى، 1983م،ص 25.

خاصا به، وعددا كميا من الشواهد. ثم ينبّه على ضرورة أن يكون النحوي حذرا جدا في دراسة اللغة، وإلا كانت قواعده مضطربة، وهذا يؤدي إلى اضطراب في تعليم اللغة وتعلُّمها. [1]

ثم يتحدث عن رسوخ القواعد النحوية وثبوتها فيقول:" ولما جاء النحاة المتأخرون وجدوا القواعد قد بُنيت، وأُصِّلت، فنهلوا منها ولم يضيفوا إليها إلا أشياء قليلة، لا تكاد تذكر في تاريخ النحو العربي" [2]، وهذا اعتراف منه بثبات القواعد النحوية، وعدم جواز التجديد فيها، وعدم خضوعها لنواميس التطور العلمي، وهذه نتيجة تفضي إلى جمود النحو العربي، والصحيح أن يكون النحو العربي متطورا، وفي الوقت نفسه محافظا على أصالته، وليس المقصود بالتطور حذف بعض أبوابه كما يرى شوقي ضيف، بل يكون التجديد في ربط النحو بأساليب التعليم المعاصرة. [3]

ويعذر القدماء فيقول:" السماع في تاريخ النحو العربي كان في وعي النحاة كاملا ناضجا، ولا يحطّ منه أنهم لم يحيطوا بكل شيء، أو أنهم أخلّوا ببعض ما صار إليه علم اللغة المعاصر، لأن القوم عاشوا في زمن غير زماننا، ومع هذا لم يقدّم زماننا– على ما جدّ فيه من مزايا الفكر المعاصر– شيئا يذكر فضلا على ما قدّمه نحاتنا القدماء". [4]

ولقد كانت له وجهة نظر من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، إذ كان ناقدا لكتاب أبي البركات في كثير من الأحيان، ومعارضا لمنهجيته في بعض المواضع في الكتاب، وقد قسّم نقده لأبي البركات على أمور متعددة في الكتاب، منها ما يتعلق بشخصية أبي البركات في الرد، وهل كان الردّ له، أم لغيره، أم أنه كان يمزج رأيه مع رأي غيره؟ ولا يفرّق بينهما، يقول الحلواني:" مزج أبو البركات كلامه بكلام غيره في مسائل الإنصاف كلها ... إلا أننا نجده في غير مسألة يوجز في عرض أدلة البصريين ويحيل إلى الرد، مما يوهم الدارس بأنه لم يقل شيئا، وإنما نقل كلام البصريين في رده على نحاة الكوفة". [5]

---

(1) الحلواني، **المرجع نفسه**، ص 25

(2) الحلواني، **أصول النحو العربي** ، ص 77.

(3) يُنْظَر، شوقي ضيف، **تجديد النحو** ، درا المعارف ، الطبعة الثالثة ص 34.

(4) الحلواني، **أصول النحو العربي**، ص 85.

(5) الحلواني، محمد خير، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، ص 365.

ثم ينتقد رأي أبي البركات في قضية الشواهد المرفوضة، فيرى بأن أبي البركات كان أقلّ تهاونا من البصريين في التعامل مع الشواهد المرفوضة والمجهولة القائل فهو يردّها وفي كثير من الأحيان يردّ كلام الكوفيين الذين استشهدوا ببيت شعري معروف قائله، ويزيد الحلواني:" ثم إن أبا البركات كان لا يعلل لنا هنا صحة الرواية التي يذهب إليها إلا أنها وافقت أصول البصريين... لأننا كثيرا ما نجد شواهد صحيحة تخالف أصولهم وقد اعترف أبو البركات نفسه بذلك غير مرة". (1)

ثم عقد مقارنة بين أبي البركات وبين عدد من النحاة السابقين، وقامت هذه المقارنة على المنهجية في التعامل مع أبواب النحو العربي، كما فعل مع الزجاجي وأبي علي الفارسي ويصرّح الحلواني أن أبا البركات الأنباري قد استفاد من أبي علي الفارسي ورجع إليه في أكثر من مسألة، وهما من منهج واحد، هو المنهج البصري، لكنه قد قارن بينهما في المنهجية، فأبو علي الفارسي يأخذ كلام سيبويه، وأبو البركات يأخذه أيضا، لكن تعامل أبي علي الفارسي مع كلام سيبويه كان أسلم وأدقّ وأوضح. (2)

وفي نهاية البحث يؤكد الحلواني الهدفَ الذي وضع من أجله هذا الكتاب، فيقول:" وكان للدراسة هذه هدف واحد، هو: هل كانت مسائل الخلاف التي جمعها أبو البركات صحيحة؟ وهل اختلف فيها المذهبان حقا؟ وما دلالة ما جاء في الإنصاف على المذهبين؟" (3)

ويكون الحلواني بهذا قد قام بطرح رؤية جديدة لطلاب النحو والدارسين لكتاب أبي البركات الأنباري، فالحلواني كان باحثا مدققا، وكانت انتقاداته لأبي البركات نابعة من منهج علمي رصين ومحكم، وكانت صحيحة من ناحية المنهج العلمي في التعامل مع النحاة السابقين، فقد كان ينتقد المنهج المتبع، ولا ينتقد شخص أبي البركات الأنباري.

وقد أصاب الحلواني حين فصل بين النحو العلمي، والنحو التعليمي، وذلك نابع من خبرته في مجال تعليم العربية في الجامعات العربية، فلم يذكر في كتبه التعليمية مصطلح النادر، بل جعله في الكتب العلمية والتنظيرية للنحو العربي فقط.

---

(1) الحلواني، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، ص 381-382.

(2) يُنْظَر: الحلواني، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، ص 135 - 138.

(3) الحلواني، **المرجع نفسه**، ص 429.

إبراهيم إبراهيم بركات

استطاع هذا النحوي أن يثبت نفسه في مصاف النحاة بجدارة؛ لما أودعه من علم وخبرة في كتابيه(التأنيث في اللغة العربية) الذي بسط فيه القول عن التأنيث، ابتداءً باللغات السامية، وانتهاءً بالعصر الحديث، من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة [1]، و(النحو العربي)،الذي يقع في خمسة أجزاء. تحدث في مقدمته عن الغاية من تأليفه لهذا الكتاب، فقال:" يهدف إلى معالجة النحو من خلال الجملة العربية، ولما كان النحو منذ نشأته مهتما بدراسة القواعد المستنبطة من كلام العرب؛ والكلام مؤلف من جملة فأكثر، كان ذلك محددا لنظرة العرب إلى مجال الدراسة النحوية، حيث تنحصر في دراسة بنية الجملة كلا متكاملا، وليست الكلمة جزءا مستقلاً". وكانت منهجية الكتاب تقوم على عناصر أبرزها الكشف عن العلاقة بين النحو والمعنى كما صرح بذلك. [2]

حينما تحدث عن (إنْ) العاملة عمل (ليس)، ذكر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة، ومن بين هؤلاء ابن مالك الذي حكم على أن إعمال (إنْ) عمل ليس قليل أو نادر. [3]

وهذه المسألة مرّ ذكرها، ولكنه لم يعلّق عليها بشيء.

وذكر في مسألة بناء (حيث) وأنها تلزم الإضافة إلى جملة فعلية في الغالب، وإلى جملة اسمية قليلا، ولكن ندر إضافة المفرد إليها كما في الشاهد

أما تَرَى حيثُ سهَيْلٍ طَالِعَا ... نجمًا يضيءُ كالشِّهابِ لَامِعَا

حيث أُضيف الظرف(حيث) إلى(سهيلٍ) وهو اسم مفرد. [4]

---

(1) بركات، إبراهيم إبراهيم، **التأنيث في اللغة العربية**، دار الوفاء، المنصورة- مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م، ص 5-11.

(2) بركات، إبراهيم إبراهيم، **النحو العربي**، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1428هـ- 2007م، ج1، ص 5. 10.

(3) يُنْظَر: بركات، **المرجع نفسه**، ج1، ص 421.

(4) يُنْظَر: بركات، **المرجع نفسه**، ج2، ص 380.

وذكر في بناء صيغة المبالغة من(أفعل)، وهو غير ثلاثي: "أن هذه الصيغة نادرة ومنها قول حميد بن ثور :

جَهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيّةً ... ولكنّها للقائدين رَهُوقُ

فـــ(زهوق) صيغة مبالغة على وزن(فعول) وهي من الفعل (أزهق)، أي: كثيرة الإزهاق لمن يقودها". [1]

وذكر في صيغة التفضيل "أن الأصل فيها أن تأتي على وزن(أفعل) لكن هناك بعض الكلمات التي شذت عن القاعدة ومنها(خير، و شر) فقد حذفت الهمزة فيهما لكثرة الاستعمال وندر أن تثبت الألف أو هو من الضرورة الشعرية، كما في قول رؤبة:

بلالُ خيرُ الناس وابنُ الأخْيَرِ

إذ جمع بين أصل الاسم وهو (أخْير) وما صار إليه في الاستعمال(خير)، وقرأ أبو قلابة قوله ﴿ مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ ﴾ [القمر:26] على الندور، حيث أعاد الهمزة مع فتح الشين وتشديد الراء وهي قراءة شاذة". [2]

هذه هي المواضع التي ذكر فيها إبراهيم بركات النادر في كتابه النحو العربي، أما كتابه (التأنيث في العربية)، فلم يذكر فيه شيئا يتعلق بالنادر، ومن الواضح أن إبراهيم بركات – حسبما رأينا– لم يكن له رأي في المسائل جميعها، بل كان يذكرها فقط، دون التعليق عليها، أو إبداء رأيه، أو معارضة المسألة، أو موافقتها.

مصطفى الغلاييني (ت 1364هـ)

يعدّ مصطفى الغلاييني من النحاة المعاصرين الذين وضعوا منهجا سهلا ومبسّطا في تعليم العربية، وهو كغيره من النحاة المعاصرين، قد وضع كتابا سماه(جامع الدروس العربية)، حاول فيه أن يلملم شتات مسائل النحو العربي، وأن يقدّمه للقارئ بصورة معاصرة، تجمع فيه السابق مع اللاحق، وذكر فيه مسائل النحو والصرف، وقال في مقدمته:" ثم أصدرنا (جامع الدروس العربية) في ثلاثة أجزاء جمعت من قواعد الصرف والنحو ما لا يسع الأديب جهلُه، ومن يريد بعض

(1) بركات، **النحو العربي**، ج3، ص 494.

(2) بركات، **النحو العربي**، ج3، ص 571–572.

التوسع في القواعد العربية، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتابا جامعا صحيحا، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطلاب الصفوف العالية". [1]

ذكر في باب (الفعل المتصرّف):" وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من "يَدَعُ ويذَرُ"، فقالوا (ودَع ووَذر) ، بوزن (وضع) ، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلا منهم، فقد أُمِيْتَ هذا الماضي من لغاتهم. وليس المعنى انهم لم يتكلَّموا به ألبتة، بل قد تكلموا به دهراً طويلا، ثم أماتوه بإهمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماتاً، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً. ومن هذا النادر حديث "دَعوا الحبشة وما وَدَعوكم". وقرئ شذوذاً ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى: ٣]، بتخفيف الدال. وسمع المصدر، من (يدعُ) كحديث "لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجمعات"، أي عن تركهم إياها، وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر وكل ذلك نادر في الاستعمال". [2]

وذكر في باب(إعراب الملحق بالمثنى) فوائد منها:" يؤكد بكلا المثنى المذكر. وبكلتا المثنى المؤنث، ويضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى اسمٍ واحد معرفة، دال على اثنين إما بلفظه، نحو "جاءَ كلا الرجلين" وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

أَي وكلا ما ذكر من الخير والشر، ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي ابداً ... في النائبات وإلمام الملمات

فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها، ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشعر ؛ لأن الضرورة إنما يستشهد بها، إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها". [3]

وذكر في باب(نائب الفاعل) :" وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر، مع وجود المفعولِ به الصريحِ، وذلك قليل نادرٌ، كقول الشاعر :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سَيِّداً ... ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدَى

---

(1) الغلاييني، مصطفى بن محمد، (ت 1364هـ)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414هـ– 1993م، ج1، ص 5–6.

(2) الغلاييني، **المرجع نفسه**، ج1، ص 64.

(3) الغلاييني، **المرجع نفسه**، ج2، ص 229.

وقول الآخر :

وإنما يرضي المنيبُ رَبَّهُ ... ما دام مَعْنياً بِذِكْرِ قلبَهُ

وقراءةِ من قرأ {ليُجزى قوماً بما كسَبوا}[الجاثية: 14]". [1]

وذكر مسائل نادرة أخرى، ولكن الغلاييني لم يختلف عن غيره من النحاة المعاصرين الذين منعوا الأخذ بالنادر، بحجة أنه مخالف للقوانين، إلا أن الغلاييني من خلال هذين الأمثلة يتبين أنه كان لا يقبل بالنادر بأي حال من الأحوال؛ لذا حكم عليه مرة بقوله:" فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها، ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من الكلام"، ومرة بقوله(قليل نادر)

محمد أسعد النادري

استطاع النادري أن ينجز كتابه (نحو اللغة العربية) بطريقة عصرية، وذلك عن طريق التجديد الذي وضعه في كتابه، ويتمثل هذا التجديد في الأمثلة التي استوحاها من الواقع، إلا في بعض الأساليب والتراكيب، وكان يورد الشواهد القرآنية والشعرية أثناء الشرح، ويتناول في مقدمة كتابه موضوع التيسير في النحو، ويعيب على الذين يريدون التيسير بحذف بعض أبواب النحو العربي؛ لأن اللغة ملك الأمة بمختلف أجيالها، ولا يحقّ لفرد أو مؤسسة أن يختار منها ما يعجبه، وأن يسمح لبعض القواعد بالحياة، ويحكم على الأخرى بالإعدام، والنحو لم يأتِ عبثا، بل هو نتيجة لاستقراء النحاة الثقات، بل إنه يرى ضرورة بقاء الأبواب النحوية على ما هي عليه، ويكون التجديد عن طريق الأمثلة المعاصرة، وتجديد طرائق التدريس. ثم يقول بأن كتابه عبارة عن محاولة لربط النحو بالصرف؛ لأنهما لا ينفكّان، ويقول بأنه وضع كتابه للمتخصصين والطلاب على حدّ سواء. [2]

---

(1) الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج2، ص 248.

(2) يُنْظَر: النادري، محمد أسعد، **نحو اللغة العربية**، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ، الطبعة الثانية، 1418هـ-1997م، مقدمة الكتاب.

قال في باب (المصادر التي لا تعمل): " المصدر المبيِّن للفرع، غير أن هذا المصدر قد يعمل في حالات نادرة، كأنْ يكون مضافا لفاعله، سواء أنصب مفعوله أم لم ينصبه، نحو: قرأت النصَّ قراءةَ الشاعرِ قصيدَتَهُ، ونحو: وقفَ المتّهمُ وقوفَ المذنبِ". [1]

وذكر في باب(نواصب المضارع)، وهو يتحدث عن (لن):" وتلقّي القسم بها نادر جدا" [2]

وقد لاحظت على النادري أنه كان يمرّ على بعض المسائل التي وصفها النحاة بالندرة، لكنه لم يعلق عليها شيئا، ومثال ذلك : إعمال (إنْ) عمل ليس [3]، وفي كثير من الأحيان كان يورد ألفاظا قد تؤدي غرض النادر، وهذه الألفاظ استعملها النحاة قديما في بيان حصر الشاهد على المسموع من كلام العرب، وهذه الألفاظ :(يحفظ حفظا ولا يقاس عليه)، (ممتنع)، (ضرورة).

ومن الواضح أنه كان يميل مع رأي المعاصرين في عدم الاعتداد بالنادر، خاصة في الكتب التي تكون الغاية الأولى منها تعليم النحو، وتوصيل المعلومة لدارسه بشكل واضح وبسيط، وقد يكون عدم ذكره للنادر متأتيا من اعتبارين:

أحدها: عدم اعتداد المعاصرين بالنادر، وجعله في الكتب القديمة فقط، وعدم ذكره في كتبهم التي تطلب الاختصار والتسهيل.

الثاني: بناؤه كتابَه على أمثلة معاصرة، وشواهد النادر قديمة.

ومهما يكن من أمر فإن أسعد النادري والمعاصرين لم يكونوا على حقّ في استبعادهم للنادر كلية، وهم ليسوا أحرص على العربية من النحاة السابقين، الذين كانوا يضعون كتبهم لخدمة العربية، وكانوا في كتبهم التعليمية يضعون النوادر وشواهده، لكننا في الوقت نفسه قد نجد تأويلا للمحدثين وهو أن النادر موجود في كتب القدماء والموسوعات النحوية الكبيرة، فمن أراد الاستزادة فعليه الرجوع إلى تلك الكتب والاستفادة منها.

حسن خميس الملخ

---

(1) النادري، **نحو اللغة العربية**، ص 125.

(2) النادري، **المرجع نفسه**، ص 446.

(3) النادري، **المرجع نفسه**، ص 558.

تميز أستاذي حسن الملخ برجاحة عقله في تحليله للمسائل النحوية، وفي بحثه لنيل درجة الماجستير تناول موضوعا مهما في النحو العربي، وهو (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) وقد تطرق في بعض جوانب الكتاب إلى الحديث عن آليات التعامل مع النادر، ثم توسع بحثه في الدكتوراة ليصبح(نظرية التعليل في النحو العربي)، ومنذ تخرجه في الجامعة الأردنية إلى يومنا هذا يكتب في موضوع نظرية النحو العربي، وحضر كثيرا من المؤتمرات المتعلقة بهذا الصدد، وكانت مسيرته العلمية حافلة بالكتب والأبحاث التي يقدمها خدمة للنحو العربي، فبعد تخرجه في الجامعة أصدر كتاب(التفكير العلمي في النحو العربي) وهو كتاب رائد في مجال التعامل مع أصول النحو العربي، إذ جمع فيه شتات مسائل متعددة، اضطرب النحاة فيها، ثم وضع في الكتاب أسس التعامل مع النحو العربي من منظور علمي.

وقد استمر تأليفه في النحو العربي، واللافت للنظر أن معظم عنوانات كتبه كانت تحمل (النحو العربي) ومنها رسالتاه في الماجستير والدكتوراة، ثم كتابه (التفكير العلمي في النحو العربي)، و(الحجاج في الدرس النحوي)، و(رؤى لسانية في نظرية النحو العربي)، وغيرها من الأبحاث المنشورة، وآخر ما صدر له في عام 2015، كتاب (تقنيات الإعراب في النحو العربي)، والجدير بالذكر أنه تعامل مع النحو العربي على أساسين:

الأول: النظر إلى القديم نظرة موسوعية شاملة دقيقة متفحصة.

الثاني: تطبيق النظريات اللسانية الحديثة بما يخدم تطور نظرية النحو العربي، ومحاولة إزالة صفة القداسة عن التعامل معها، إذ إن المنشغلين في النحو العربي قد اختلط عليهم الأمر في قوله تعالى(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) فتوهم أن حفظ العربية هو شرط لحفظ الدين، وليس الأمر على هذه الوتيرة، بل إن اللغة العربية كما هي سائر اللغات تحيا بالتعامل والنطق وتموت بالهجر، ولو كان حفظ العربية شرطا لحفظ الدين لما ماتت كلمات وألفاظ وتراكيب كانت مستعملة في زمن معين.

أما حديثه عن أصول النحو فإن الأمر عنده سيكون أكثر وضوحا لسببين:

الأول: اعتماده على كلام القدماء، واستيعابه له.

الثاني: الإلمام بما كتبه المحدثون عن نظرية النحو العربي، وما آلت إليه بعد دخول اللسانيات، ولا يخفى أن الدكتور قد جمع علم النحو مع علم اللسانيات، فكان كلامه منطقيا أكثر من غيره.

لقد كان كتاب (تقنيات الإعراب في النحو العربي) مفتاحا لحديث الدكتور حسن عن النادر، وإن كانت كتبه السابقة تحوي إشارات عن النادر، لكن التقنيات كان أوضح، إذ عقد فصلا كاملا في الشاذ وأشكاله وإشكالاته وفصلا آخر في احتواء اللهجات.

تحدث في (الحجاج في نظرية النحو العربي) عن فلسفة الكمّ وبيّن أن النحاة لم يقعوا في فخ الكمّ اللازم لبناء القواعد النحوية، فبنى النحاة القواعد الوجوبية والامتناعية على الكثرة المطلقة، ولكنهم في الوقت نفسه لم يتلفوا ما سواه من النصوص غير المطردة، بل حفظوها، لكنهم منعوا بناء القواعد عليها واستخلاص الأحكام النحوية منها، ويشير إلى أن هذه النصوص لا تتضادّ مع المطرد من النصوص، بل هي توسيع للجسم النحوي واللغوي.[1]

ثم يقول:" من أعراف التقاضي في القوانين الحديثة سقوط القضية بالإقفال أو بالتقادم؛ ولهذا كان على القرن الرابع الهجري أن يحمل معه- قبل أن ينصرم- شهادة إقفال الخلاف النحوي حول الشواذ المسموعة هل يقاس عليها أم لا؟ لأن تفعيل تعليم الأحكام النحوية أكثر من مائتين وخمسين عاما أنتج أجيالا عربية اللسان صاغت الكلام العربي في الأدب الشعري والنثري على قدّ القواعد التي تعلمتها، عدا الاستعمال التواصلي ؛ ولهذا لا يمكن أن يقبل في المنهجية العلمية الموضوعية أن يصبح ما كان ممنوعا من أنماط التصريف والتركيب في العربية مسموحا به بعد أزيد من قرنين ونصف القرن ، كما لا يمكن أن يقبل أن يصبح ما كان جائزا من أنماط التصريف والتركيب ممنوعا غير مباح في ضوء عدم تأثّر تعليم النحو إلى حد كبير بالخلاف بين البصريين والكوفيين..." [2]

وبما أن النحاة الأوائل في عصر الاحتجاج لم يكونوا معترضين على النادر اعتراضَ النحاة الذين جاءوا بعدهم، فهي إشارة من أستاذنا إلى أن تعامل النحاة القدماء مع النادر والشاذ كان أقوم في المنهجية العلمية من النحاة المعاصرين؛ لأن النحاة السابقين لم يتحدثوا عن إهمال النادر، بل كانوا يحفظونه، كما رأينا عند ابن السراج، وإن كانوا لا يقيسون عليه لكنهم يعترفون به، أما المعاصرون فإنهم يدعون إلى إلغائه، ثم يعود لتأكيد كلامه مرة أخرى حين يعترض على ابن مالك وأبي حيان والشاطبي عندما خاضوا في تقعيد المسموع متناسين أن منعهم جائزا أو

---

(1) يُنْظَر: الملخ، **الحجاج في الدرس النحوي**، ص 127.

(2) يُنْظَر: الملخ، **الحجاج في الدرس النحوي**، ص 128.

إجازتهم ممنوعا إنما هو طعن في مخرجات النحو العربي كلها، هذا في حال كون النصوص صحيحة ظاهرة، فكيف الحال مع النصوص التي تقبل التأويل؟!.[1]. ثم يقرر أن النحاة قد نجحوا في إيقاف نمو بعض الظواهر اللغوية التي وصفت بالقلة أو الشذوذ... وانعكس هذا التصنيف على وحدة اللغة العربية وتماسكها عبر القرون بشكل إيجابي. [2]

ويرى الملخ أن معيار الصواب في فكرة المراتب لا يكون بإجازة جميع الوجوه بل إن الأحكام الموصوفة بالقلة والندرة والشذوذ خطأ في كلامنا صواب محفوظ في عصر الاحتجاج يفيد في غير إقامته اللسان...، وهو بهذا الكلام يتفق مع ابن السراج في وجوب الحفظ دون جواز القياس وقد علّل ذلك بقوله:" لأن ذلك يؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطراب في كلامنا، وما كانت قواعد النحو إلا لمنع الفوضى والاضطراب في العربية" [3]

وفي (تقنيات الإعراب) تحدث عن طرق التعليم الحديثة، وعن الأخطاء التي وقعت فيها مناهج اللغة العربية لبعض الصفوف في الأردن، ومنها شذوذ الترتيب، وشذوذ المصطلح، والشذوذ العمري، وتحدث في كل شذوذ عن آليات التعامل الصحيح مع هذا الشذوذ، وقد اتبع طرق علم التربية ومناهج التدريس الحديثة في طرحه مادة كتابه في الفصل السادس. [4]

والجيد الذي نراه عنده ولم نره عند كثير من النحاة المعاصرين الذين عرضنا لهم، هو فصلُه بين النحو العلمي، وبين النحو التعليمي، وحديثه عن طرق التعلم الحديثة، وذلك من فكرة تحدث عنها علماء التربية المحدثون وهي فكرة مناسبة المادة العلمية للنمو العقلي والعمري للمتعلم، وفي محاضراته لمست ذلك واضحا، فعندما كان يشرح في المنصوبات لم يكن يركّز على الشواهد كثيرا؛ لأن الشواهد إنما جيء بها لتدعيم القواعد غير المطردة، بينما القواعد المطردة فإنها ثابتة وليست موضع تهمة حتى تتم تبرئتها وتدعيمها بالشواهد. [5]

---

(1) الملخ، **الحجاج في الدرس النحوي**، ص 129.

(2) الملخ، **المرجع نفسه**، ص 130.

(3) الملخ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، ص 151.

(4) يُنْظَر: الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 188-202.

(5) الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 185.

وفي الفصل السابع تحدث عن احتواء الشاذ في اللهجات، وعرض لنماذج من كتب النحاة ككتاب سيبويه وأخذ منه ظواهر لهجية معينة مثل لغة (أكلوني البراغيث) و(ما الحجازية والتميمية) وقارن بين سيبويه ومجموعة من النحاة المتأخرين والمعاصرين، وانتهى إلى أن النادر مثل الشاذ قد مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الإقصاء

المرحلة الثانية: مرحلة الاحتواء

وبعدها أصبح مظهرا من مظاهر تعسير النحو

لم يختلف موقف النحاة المحدثين عن موقف النحاة المتقدمين والمتأخرين غالبا، بل كانت آراؤهم وأقوالهم في الغالب صدى لأقوال السابقين وآرائهم؛ ذلك أن المدة الزمنية الطويلة التي كانت بين القدماء والمحدثين، كانت كافية لاستقرار القواعد في أعمال النحاة المعاصرين، ونتيجة لذلك فلم يأت أحد برؤية جديدة وجديّة تتعلق بالنادر– على حدّ علمنا–، بل كانت أقوال المتأخرين والمعاصرين نابعة من أصل أقوال المتقدّمين.

موقع النادر في دعاوى التيسير

كان من الأسباب التي دعت إلى تيسير النحو عند المحدثين صعوبة النحو، حيث رأوا أنها مادة قد تم تأليفها في عصر لا يتناسب مع عصر العلم والحداثة.[1]

واتخذ الدارسون في العصر الحديث من موضوع تيسير النحو موقفا يتمثل في أن النحو يجب أن يخضع لقواعد التيسير التي وضعوها، وجاءت كتبهم لتشهد بهذه القضية، وبدأ منهج التأليف النحوي على هذا النمط، إيمانا منهم بأن النحو أصبح عسيرا على الطلبة، ولم يعد يُسعف الطالب في تحصيل علوم النحو إذا بقي ملتزما بالنمط القديم من النحو، وأصبح من الضروري أن يتم اختصار النحو وتبسيطه وإخراجه من قوقعة القِدَم، وإظهاره بصورته السهلة للطلبة.

ويرى بعض الباحثين أن محاولات التيسير لم تكن وليدة العصر الحديث، بل كانت متزامنة مع نشأة النحو العربي، ولم تكن موضوعا مبتدعا في عصرنا، فالإحساس بها كان قديما جدا قِدَمَ النحو نفسه، فها هو الزجاجي والنحاس وابن جني يحاولون وقد وصلوا إلى مرامهم بالفعل؛ ذلك أن طرقهم قد توحدت في علاج المشكلة وهي صعوبة يجدونها في النحو وكانت عائقا جعل الطلاب ينفرون عنه، وكانت محاولاتهم ناجحة.[2]

والدعاوى التي تريد التيسير قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام

الأول: فريق يعترف بوجود المشكلة، ولكنه يرفض التيسير، ويرى أن الحل يكمن في حفظ النصوص وزيادة جرعة التطبيق، أما اللغة وقوانينها فهي شيء لا يمكن المساس به، و إنما يكون السبيل عند المعلِّم والمتعلّم من غير أن يمسوا جوهر اللغة بتيسير ولا غيره، بل يبقى محافظا على صورته التي وجد النحو عليها.

---

(1) ينظر، أحمد سهاد حمدان، **تيسير النحو عند المحدثين**، مجلة سرّ من رأى، العراق- صلاح الدين، المجلد(9)، العدد(34) السنة التاسعة، تموز 2013م، ص 277.

(2) يُنْظَر: السلمي، عبدالله عويقل، **محاولات التيسير النحوي: دراسة تأريخية نقدية**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(17)، العدد(1) 1430هـ- 2009م، ص 315. ويُنْظَر: النعيمي، زينب مديح جبارة، **جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبدالرحمن أيوب**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (15)، ص 9. ويُنْظَر: ملاوي الأمين، **تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(25) مايو 2012م، ص 215-216.

الثاني: الفريق الذي يربط بين الأصالة والمعاصرة والتجديد، فهو يرى أن الحل لا يكون بالانخراط في الجديد بكليته، أو التمرد على القديم، ولكن هذا المنهج لم يحقق غرضه؛ لأن أساليبه وطرقه قد تنوعت كثيرا، فتارة يقوم بعض نحاة هذا الفريق بإلغاء بعض الأبواب النحوية، وأخرى ينادي بإلغاء التعليلات، وهو لم يقدم إجراءات منهجية بصورة صحيحة.

الثالث: الفريق الثالث هو الفريق الذي نشز عن الفريقين الأولَين ، فنادى بإلغاء الإعراب والعوامل، وادعى أن الإعراب والعوامل إنما كانت مناسبة لحقبة زمن مضت، وهي بالتالي لم تعد مناسبة لعصرنا الحاضر.[1]

والواقع الذي تميل إليه النفس مع هذه الآراء المختلطة هو أن يكون هناك طرق خاصة بالتعليم، تحاول جهدها بأن تمتزج النحو بصورته القديمة مع الطرق العصرية والمتطورة في إيصال المعلومة النحوية للطالب، فالنحو العربي مادة كبقية المواد ومقرر كبقية المقررات الدراسية، وهو كلام عربي بالنهاية فليس أصعب من المواد العلمية البحتة التي تدرس بلغات ثانية، ولكن الخلل قد يكون في المعلم، فعندما تسأل طالبا هل تحب النحو العربي؟ فيجيبك: لا، وعندما تقول له لماذا؟ فيقول: لأن المعلمين الذين كانوا يعطوننا المادة النحوية كانوا سيئين في إيصال المعلومة، وقلما تجد طالبا لا يقول هذا الكلام.

ومن أوائل المعاصرين الذين دعوا إلى تيسير النحو إبراهيم مصطفى، ولكنني حين كنت أقرأ عن منهجه في التيسير لم تكن هناك قضية تستأهل الوقوف عليها، فيقول في علامات الإعراب:" أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع..." [2] ولا يخفى أن علامات الإعراب لها اثر في تمييز الفاعل عن المفعول.

---

(1) يُنْظَر، السلمي، **محاولات التيسير النحوي: دراسة تأريخية نقدية** ، ص 315-316.

(2) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ- 1992م، ص هـ- و. ويُنْظَر: سهاد حمدان أحمد، **تيسير النحو عند المحثين**، ص 282- 283. فوزية دندوقة **محاولات تيسير النحو العربي: عرض وتقويم**، حوليات المخبر – الجزائر، العدد الأول، ديسمبر 2013م ،ص 82

وتأسيسا على ما تقدّم نجد الدارسين المعاصرين قد أخرجوا كثيرا من شواهد النحو العربي وأحكامه من كتبهم المعاصرة التي تدعوا إلى التيسير، وعدم التعقيد، فأخرجوا جملة من الأحكام النحوية الكمية والنوعية، ومنها الشاذ والنادر، يقول شوقي ضيف وهو يتحدث عن الأسس التي سيعتمدها في كتابه:" أما الأساس الخامس فحذف زوائد كثيرة في أبواب النحو، تُعرض فيه دون حاجة...تتصل بصيغ نادرة أو شاذة يُزجُّ بها في الباب زجّاً... وكل هذه المتسلقات والأعشاب التي ملأت كتب النحو نحّيتُها عن الكتاب" [1] ، ويقول محمد بندق:" ... مع الابتعاد بقدر الإمكان- عن الشواذ والنوادر التي لا تنهض دليلا على إثبات حكم أو توثيق قاعدة" [2]، وهذا مراد كثير من النحويين المعاصرين. ولكننا نجد الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات يأخذون هذه الكتب بالدراسة ، ولكن النتيجة نفسها ما تزال راسخة في نفوسهم وهي أن النحو العربي صعب ولا يمكن للطالب أن يحيط بأطرافه علاوة على أن يحيط بكامله، فما الفائدة من كتب التيسير؟

ثم إنهم في كتبهم قد أهملوا الأحكام النحوية التي تقع دون دائرة المطرد، ولكنهم خلطوا في المنهج عندما طلبوا من النحاة الأوائل تحديد المقصود بالكثرة، ولم يقوموا بتحديدها بأنفسهم، كما فعل عباس حسن، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ولا يفوتنا أن نذكر قضية تحدث عنها كثير من المتخصصين بدراسة النحو العربي وسمعتها عن غير واحد منهم، وهي أن الكتب المعاصرة التي دعت إلى التيسير قد شطّت عن هدفها وزادت النحو تعقيدا، ولم تقدّم طريقتها بشكل فعّال وناجح، فوقعت في فخ المنهجية غير الصحيحة في التعامل مع الموضوع.

وتبقى هذه المحاولات اجتهادية لها ما لها من نية تيسير النحو وعرضه بأسهل الطرق للمتعلّمين، وإزالة التعقيدات التي يظنون بوجودها في النحو العربي. وبالطبع هي مشكورة لغاية الهدف حتى وإن لم تفلح الوسيلة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الإجماع بين النحاة

---

(1) شوقي ضيف، **تجديد النحو**، ص 5.

(2) بندق، محمد محمود، **تيسير قواعد النحو**، دار زهراء الشرق، الطبعة الثانية، ج1، ص 5.

الذين عرضنا لهم ولكتبهم يمثّل اتفاقا على قرارات المجمع والتزاما وأخذا بها، وهذه تحسب للنحاة المعاصرين، فقد اجتمعت كلمتهم في كثير من الأحيان.

ومن سلبيات التيسير أنه قد فصل بين الحاضر والمعاصر، فشكّل حلقة مفقودة بين تاريخ النحو القديم، وبين النحو المعاصر، وهذا يؤدي إلى فجوة، قد تتوسّع مع تقدّم الزمان، ويكون من الصعب تقليصها، خاصة في ظل هذه الموجة من الدعاوى التي تريد الفصل بين العامية واللهجات، وتريد استعمال العامية بدلا من اللغة العربية المشتركة والفصيحة.

ولا يخفى أن النحو نحوان، نحو علمي ونحو تعليمي [1]، " لكن الممارسة التاريخية للنحو العربي تظهر في كثير من الكتب على هيئة توحّد بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فما يكاد الطالب يعرف علامات الإعراب حتي يُفاجأ بأسباب الإعراب وعلله والعوامل اللفظية والمعنوية المؤثرة فيه، فينتقل في الكتاب الواحد من مستوى النحو التعليمي إلى مستوى النحو العلمي"[2]

والذي يدخله التيسير من هذين القسمَين هو النحو التعليمي الذي يقدم إلى الناشئة، ولكن اللافت للنظر أن كتب التيسير القديمة أصبحت صعبة على أذهان المعاصرين فهي تحتاج إلى تيسيرها، للسبب الذي ذكره الملخ في (تقنيات الإعراب)، فجمل الزجاجي كانت في بدايتها للتيسير ولكننا في الوقت المعاصر نرى صعوبة فيها، فكيف بكتب النحو العلمي، وربما يكون هناك خلط من قبل المعاصرين بين النحو العلمي والتعليمي أدى بهم إلى محاولات التيسير.

ثم إن النحاة الأوائل عندما صنفوا المادة النحوية في أبوابها الخاصة كانوا أضبطَ من المعاصرين لسبب مهم، وهو اقترابهم من الفترة التي جُمعت فيها اللغة، وبناؤهم القواعد على الأسس التي تكلّم بها العرب، وكانت اللهجات العامية غير منتشرة بكثرة كما هو الحال في الوقت المعاصر، ولم تكن هناك فجوة بين العربي الفصيح، وبين النحوي المصنف؛ لأجل هذا كله كان تصنيف النحاة الأوائل للمادة العلمية في أبواب النحو العربي قريبة من الصحة والدقّة.

على أن بعض الباحثين المحدثين لم يكن يتفق مع هؤلاء النحاة ومنهم مهدي المخزومي ، يقول مهدي المخزومي بأن النحاة الأوائل قد وجدوا أنفسهم مضطرين لدراسة النحو العربي وفق

---

(1) يُنْظَـر: خسارة، ممدوح محمد، **قضايا لغوية معاصرة**، الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الأولى،2003، ص 69.

(2) الملخ، **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، ص 181.

منهج معين، ولأنهم كانوا بارعين في الفلسفة والمنطق، فقد درسوا النحو من منطق الفلسفة، وهو منهج كان بمتناول أيديهم، وما جعل النحو معقدا، هو إغراقه بالمنهج الكلامي، إذ تسللت إليه مصطلحات الكلام، ومبادئه وأصوله، وأخذ النحاة يعالجون مسائل اللغة والنحو وكأنهما من فروع الفلسفة أو علم المنطق، لا ذوق فيها ولا حياة، ثم يضيف بأن اللغة والنحو يجب أن يدرّسا وفق منهج القدماء كالخليل، ولم يضف المحدثون إلى النحو المعاصر سوى المناقشات المدرسية، التي لا يستفاد منها في الدراسات اللغوية الجديدة. (1)

ثم يقول:" فالتيسير إذن ليس اختصارا، ولا حذفا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو يُيَسِّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولا ومسائل، ولن يتم هذا – فيما أرى– إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلّص النحو العربي مما علق به من شوائب، جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة.

الثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه. (2)

والحق أن اللغة العربية قد أحاطتها دائرة القداسة عند بعض المشتغلين فيها؛ باعتبارها لغة القرآن الكريم، هذا من جانب، ثم أن بعض النحاة لم يقبلوا بالتطور الذي يحصل للغة العربية، من جانب آخر، وهو تطور طبيعي تخضع له اللغة العربية وغيرها من اللغات. والصحيح أن اللغة العربية قد تطورت من خلال الفصحى التي أنتجت فيما بعد اللهجات العربية.

ومعروف أن اللغة العربية بشكل عام والنحو العربي بشكل خاص يخضع لقوانين التطور اللغوي، ثم إن النحاة المعاصرين قد اتبعوا سبيل النحاة القدماء والمتأخرين في عدّ المسائل في دائرة ما دون المطّرد– وكانوا أكثر اتفاقا من القدماء؛ نظرا لوجود المجامع اللغوية، وسهولة الوصول إلى المراجع النحوية– ولكنهم في الوقت نفسه قد تباينوا فيما بينهم في التصنيف، فعندما يصنف عباس حسن اقتران الخبر بأفعال المقاربة عندما يكون مفردا من النادر، نجد أن إبراهيم

---

(1) المخزومي، **في النقد العربي نقد وتوجيه**، ص 25.

(2) المخزومي، **المرجع نفسه**، ص 15–16.

إبراهيم بركات قد صنفه من الشاذ، يقول بركات:" وشذّ مجيء الخبر مفردا- أي غير جملة وغير شبه جملة- مع (كاد) و(عسى) و(أوشك)، ذلك في قول تأبط شرا: [1]

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آئِبًا ... وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ

معيار الندرة عند المحدثين

اختلفت وجهة نظر النحاة القدماء إلى الفصيح من الألفاظ، وغير الفصيح منها، فكان بعضهم يقول عن مسألة نحوية هذه مطردة وما سواها غير فصيح، وكان الآخر يتخذ رأيا مخالفا، وهكذا أصبح للنادر مساحة في أعمال النحاة القدماء لسبب هام وهو عدم إجماعهم على معيار الفصاحة الذي لم يحدد إلا في عصر ابن هشام حينما اجتهد فتكلم عن بعض قواعد الأحكام المطردة وغير المطردة، ولكن النحاة لم يلتزموا بهذا الاجتهاد- كما أسلفنا- فبقيت قضية النادر محل خلاف بين نحاة العربية المتقدمين والمتأخرين.

ومسألة الندرة وغيرها من مسائل النحو غير المطردة هي مسألة نسبية، وطبيعي أن تتفاوت وجهات نظر النحاة القدماء في النظر إليها، فاستعمال الألفاظ في اللغة العربية على مستويين

الأول: مستعمل قد يُهجر

الثاني: مهجور قد يُستعمل

وبما أن قضية الندرة مسالة نسبية فقد يُستعمل النادر أكثر من المقيس في بعض السياقات الكلامية، فاللغة كائن حي، وألفاظها متجددة مع مرور الزمن. [2]

أما في العصر الحديث فقد يكون الأمر مختلفا بعض الشيء، فقد كان للمجامع اللغوية دور في توحيد آراء أغلب النحاة المعاصرين، وكانت أقوالهم متفقة في كثير من جوانبها، ولكن هذا لم يمنع وجود اختلاف بين النحاة المحدثين.

وكانت مظاهر الاختلاف متمثلة في تباينهم أثناء الحديث عن النادر من ناحية، ووصفهم إياه بأوصاف الأحكام من ناحية ثانية، فعندما نعود إلى هؤلاء النحاة المحدثين الذين عرضنا لهم،

---

(1) يُنْظَر: عباس حسن ، -**النحو الوافي** ، ج1، ص 616. وإبراهيم إبراهيم بركات، **النحو العربي**، ج1، ص429.

(2) يُنْظَر: صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص 392.

فإننا سنجد اختلافا في تصنيفهم للنادر، أو بعبارة ثانية اختلافا في تصنيفهم لدائرة ما دون المطّرد من أوصاف الأحكام النحوية.

يبدو أن المعاصرين قد كانت لهم وجهة نظر مختلفة في التعامل مع النادر، وهذه النظرة كانت تتفق أو تختلف مع القدماء من نحاة العربية، ولكن الجديد الذي حدث في العصر الحاضر هو اتفاق أغلب النحاة المعاصرين على التعامل بمنهجية واحدة تجاه النادر غالبا، ولم يمنع هذا من وجود بعض التباين في تصنيف النادر، ولكنها جميعا تصبّ في دائرة واحدة هي دائرة الأحكام النحوية غير المطّردة.

ومما استطلعنا عليه من نماذج النحاة ومجمع اللغة العربية في القاهرة نجد أن المحدثين كانت لهم رؤية أخرى وفق ما ذهبوا إليه من وجهة النظر أولا، ثم دعاوى التيسير ثانيا، وهذا أفضى بهم إلى عدم الاعتراف به في الكثير من المواقف، كما رأينا عند عباس حسن مثلا، الذي كان يكثر من اتباع صفة عدم القياس بالنادر، ويمزج النادر بقوله(الذي لا يقاس عليه).

ثم إن النادر قد غاب في ظل دعاوى التيسير، فلم يكن له حضور في الدرس النحوي المعاصر كما هو الحال في الدرس النحوي القديم، بحجة أن التيسير يتطلب هذا، وقد صرّح غير واحد من النحاة المعاصرين في مقدمة كتبهم بأن منهجهم يقوم على التبسيط والتيسير في دراسة النحو ومنهجهم واتباع طرق جديدة في توصيل المعلومة النحوية إلى الطالب، ومن هذه الكتب كتاب (النحو العصري). [1]

والواقع أن التيسير لا يكون في النحو بل يكون في طرق تعليم النحو وعلى هذا الأساس انتشرت تخصصات وكليات تعنى بطرق تدريس العلوم ومنها علم النحو العربي وفق ما آلت إليه طرق التعليم الحديثة، وإذا كانت الطرق التعليمية الجديدة تستطيع إيصال المعلومة إلى الطالب، فما الحاجة إلى اختصار النحو العربي وحذف بعض مواضيعه؟ ثم ألا يمكن أن نتعايش مع قاعدة نحوية غير مطردة كما هو حال بقية العلوم؟ فالحديث النبوي " إنما الأعمال بالنيات" رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم نقله عنه شخص واحد وهو الآن حديث معتمد مع أن شخصا فقط هو الذي نقله، ثم أقول: إذا كان النحاة الأوائل قد أهملوا بعض

(1) سليمان فياض، **النحو العصري: دليل مبسط لقواعد اللغة العربيـــة**، مركـــز الأهـــرام للترجمـــة والنـــشر، ص 7–9.

الشواهد النحوية النادرة، التي لو قدّر لها أن تجمع لكانت ارتقت إلى درجة أعلى من النادر، ثم يأتي النحاة المعاصرون ليقوموا بإهمال الموجود أيضا، فسوف تُحْرَم الأجيال القادمة من علم كثير، ومع الوقت ستتقلص دائرة ما دون المطّرد، ومعلوم أن النحو العربي كالبناء فهدم بعضه مؤذن بهدمه كله.

ونخلص إلى الراجح الذي أميل إليه وهو مذهب وسط بين المذاهب التي تدعو إلى التيسير، يقول محمد صاري:" وبين هذا وذاك نشأ اتجاه ثالث تميز بالاعتدال والموضوعية ، لم يتزعزع أو يتأثر كثيرا بما شهدته مألة تيسير النحو من مناقشات نظرية انطباعية مناهضة، أو مبالغة عند المجددين والمحافظين؛ هذا الاتجاه ينحو إلى الاستفادة من الخبرات والمستجدات العلمية والتقنية المكتشفة في حقل اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات ويتخذ ملكة التواصل – بشكل عام– نقطة انطلاق. فالقواعد النحوية في اعتقاد هذا الفريق لا تعارض الطلاقة الاتصالية، وتدريس النحو بالنسبة إليهم له فوائد عملية تشجع على تثبيت هذه المادة في برامج اللغة العربية، ومناهجها، والإشكالية الأساسية عند هؤلاء تكمن في تحديد معايير انتقاء المادة النحوية الوظيفية، ثم اختيار الطريقة الناجعة لعرضها على المتعلمين وترسيخها حتى تصير ملكة راسخة في العضو الفاعل لها وهو اللسان" [1]

واستمرت هذه الدعاوى التي تطالب بتيسير النحو العربي، وأخذت الكتب المعاصرة في النحو العربي تتبنى فكرة التيسير التي أجمع عليها النحاة المعاصرون والمجمع اللغوي بالقاهرة، وهذا يمثل التزاما بقواعد المجمع وقوانينه.

ولكننا في الوقت نفسه لا نرفض دعوة التيسير رفضا قاطعا بل إننا نرى أن هذه النظرة لها مالها من الإيجابيات وهي توصيل النحو إلى المتعلّم بطريقة أوضح، ولكنها لا تخلو من السلبيات، وتكاد تكون هذه السلبيات أكثر من الإيجابيات، وأهم هذه السلبيات هو فصلهم بين فترتين زمنيتَين للنحو العربي وهما الفترة الزمنية القديمة، والفترة الزمنية المعاصرة، وقد تكون السلبية الأعظم هي جعلهم مادة عربية ضخمة من تراث العربية حبيسة المكتبات والرفوف، وعدم

---

(1) يُنْظَر: محمد صاري، **تيسير النحو ترف أم ضرورة؟** مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد(3) العدد(2) ربيع الآخر – جمادى الآخرة 1422 هـ – يوليو– سبتمبر 2001، ص 149–150.

اطلاع طلاب العلم عليه إلا في مراحل متقدمة، ومع مرور الوقت وتطور العلوم ستكون الأمور الملموسة في التدريس وغيره أولى من الدروس التي لا تعيش معاصرة الوقت، وبهذا سيكون جزء من النحو العربي مهجورا، ونحن نرى هذا فعندما كنت أعدّ لهذا البحث كان بعض الزملاء يسألني عن موضوعي وأخبرهم بالعنوان، فلا يفهمونه جيدا إلا بعد أن أشرح لهم محتوياته وما سيؤول إليه البحث من نتائج وما المفهوم العام للندرة.

ونحن لا نؤيد هذه النظرة العمومية التي تؤدي إلى ضياع قسم كبير من النحو، والشواهد الشعرية التي كان قائلوها من الفصحاء، ولا نجد مبررا مقنعا لهم في جعلهم النادر وغيره من أحكام ما دون المطرد حبيس الرفوف والمكتبات.

وبما أن النحاة المحدثين قد عدلوا عن النادر فإنهم بهذا يكونون قد ضيقوا دائرة المطرد نفسها، وليس دائرة غير المطّرد فقط، فمعلوم أن لكل قاعدة شواذ، ولكن هذه الشواذ لا تعني أن القاعدة غير صحيحة بل هي دليل واضح على صحتها وثبوتها، وفي الوقت نفسه هي شهادة حق للنحاة الأوائل الذين قعّدوا النحو العربي واللغة العربية، ومعروف أيضا أن الأمور تتمايز بضدها؛ والنادر إن لم يكن مقبولا، فإنه يبقى شاهدا شاخصا على صحة القاعدة النحوية المطردة، وهذه قاعدة عامة في جميع الأشياء وهي أن المطرد لا بد له من شواذ تخرج عنه، وقد يرجعها التأويل أو تبقى على ما هي عليه من مخالفة القواعد، وهي لا تضرّ القاعدة النحوية بل على العكس فإنها تزيد من قوّتها وصحّتها.

الخاتمة

- النادر له حكم خاص به يقترب من الشذوذ إن لم يتحول إلى غير نادر في الاستعمال.

- النادر مصطلح مضطرب في أعمال النحاة المتقدمين، والمتأخرين، ولم يكن له حدّ مفهوم عندهم.

- اختلفت نظرة النحاة القدماء إلى النادر من جهة القياس، فالأكثر على عدم جواز القياس عليه، أو استخلاص القواعد منه.

- خفّت حدّة الاختلاف بين النحاة المعاصرين بالنسبة للنادر، فكانوا متفقين في أغلب الأحيان، ولم يمنع هذا من اختلافهم في تصنيف الأحكام، ولكنهم اتفقوا تقريبا على استبعاد النادر من طرائق تيسير النحو.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر، الطبعة السادسة،1978م.

2. أحمد، إبـراهيم سـيد أحمـد، **مـن مـسائل الخـلاف بـين سـيبويه والأخفـش**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م.

3. أحمد مطلـوب،**عبـدالقاهر الجرجـاني فـي بلاغتـه ونقـده**، وكالـة المطبوعـات، بيروت، الطبعة الأولى، 1393هـ- 1973م.

4. الأحمـد نكـري، عبـدالنبي بـن عبدالرسـول، (ت ق 12هـ)، **دسـتور العلمـاء: جـامع العلـوم فـي اصـطلاحات الفنـون**، دار الكتـب العلميـة، بيـروت- لبنـان، الطبعـة الأولـى، 1421هـ 2000م.

5. الأزهـري، خالـد بـن عبـد الله بـن أبـي بكـر بـن محمـد الجرجـاويّ،(ت 905هـ) **شـرح التـصريح علـى التوضـيح أو التـصريح بمـضمون التوضـيح فـي النحـو**، دار الكتـب العلميـة - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ- 2000م.

6. الأشـموني، علـي بـن محمـد بـن عيـسى، أبـو الحـسن، نـور الـدين(ت: 900هـ)، **شـرح الأشـمـوني علـى ألفيـة ابـن مالـك**، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولى،1419هـ-1998م.

7. ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين، (ت577هـ):

- **الإغـراب فـي جـدل الإعـراب**، تحقيـق: سـعيد الأفغـاني، دار الفكـر، بيـروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1391هـ-1971م.
- **الإنـصاف فـي مـسائل الخـلاف بـين البـصريين والكـوفيين فـي مـسائل الخـلاف** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.
- **لمع الأدلة** ، تحقيق: سعيد الأفغـاني ، دار الفكـر ، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الثانية، 1971م.

8. الأندلـسي، أبـو القاسـم عبـدالرحمن بـن عبـدالله،(ت 581هـ)، **أمـالي الـسهيلي فـي النحـو واللغـة والحـديث والفقـه**، تحقيـق: محمـد إبـراهيم البنـا، سلـسلة(مـن الآثـار الأندلـسية) مطبعة السعادة، القاهرة- مصر.

9. بابتي، عزيزة فـوال، **المعجـم المفـصل فـي النحـو العربـي**، دار الكتـب العلميـة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.

10. البـدر، بـدر بـن ناصـر، **اختيـارات أبـي حيـان النحويـة فـي البحـر المحـيط**، مكتبـة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ- 2000م.

11. البغـدادي، أحمـد بـن موسـى بـن العبـاس التميمـي،(ت 324هـ)، **كتـاب الـسبعة فـي القـراءات**، تحقيـق: شـوقي ضـيف، دار المعـارف، القـاهرة- مـصر، الطبعـة الثانيـة، 1400هـ.

12. البغـدادي، عبـدالقادر بـن عمـر،(ت1093هـ)، **شـرح أبيـات مغنـي اللبيـب**، تحقيـق: عبـدالعزيز ربـاح و أحمـد يوسـف ، دار المـأمون للتـراث، دمـشق،سوريا، الطبعـة الثانية،1410هـ-1989م.

13. ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت- لبنان، 1969م.

14. تمـام، حـسان، **الأصـول:دراسـة أبـستيمولوجية للفكـر اللغـوي عنـد العـرب**، عـالم الكتب، القاهرة- مصر، 1420هـ- 2000م.

15. جبل، محمد حـسن، **الاحتجـاج بالـشعر فـي اللغـة: الواقـع ودلالتـه**، دار الفكـر العربي، القاهرة– مصر، د.ط.

16. الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، (471هـ):

- **المقتصد في شرح الإيـضاح** ، تحقيـق: كـاظم بحـر المرجـان ، منـشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشـيد للنـشر بغـداد– العـراق، سلـسلة كتـب التراث، ، 1982.

17.ابن جني، أبو الفتح عثمـان الموصـلي (ت 392هـ)، **الخـصائص**، الهيئـة المـصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، الطبعة الرابعة.

18. الجـوجري، شـمس الـدين محمـد بـن عبـد المـنعم بـن محمـد،(ت 889هـ) **شـرح شـذور الـذهب فـي معرفـة كـلام العـرب**، تحقيـق: نـواف بـن جـزاء الحـارثي، عمـادة البحـث العلمـي بالجامعـة الإسـلامية، المدينـة المنـورة، المملكـة العربيـة الـسعودية، الطبعـة: الأولـى، 1423هـ/2004م.

19. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة 1987م.

20. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس،(ت 646هـ) **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخري صالح سليمان قدارة، دار عمار ، عمان- الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1409هـ- 1989م،

21. . حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت 1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى – بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1941م.

22. الحديثي، خديجة:

- **أبو حيان النحوي**، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1385هـ- 1966م.

- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت- دولة الكويت، 1974م.

23. حسن خميس الملخ:

- **التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى،2002.

- **تقنيات الإعراب في النحو العربي**، دار عالم الكتب الحديث ، إربد- الأردن الطبعة الأولى، 2015م.

- **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.

- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2001م.

- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000م.

24. حسين، محمد الخضر، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1353هـ.

25. الحلواني، محمد خير:

- **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، الطبعة الثانية، 1983م.

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي ، حلب- سوريا، 1971م.

26. حمودة، فتحي بيومي ، **ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أبها- المملكة العربية السعودية.

27. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي،(ت745هـ)

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر.

- **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة،بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1996م.

28. ابن خالويه، الحسين بن أحمد،(ت 370هـ)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1399هـ- 1979م.

29. الخثران، عبدالله بن حمد، **مراحل تطور النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية– مصر، الطبعة الأولى، 1993م.

30. الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت 502هـ)، **كتاب الكافي في العروض والقوافي**، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1415هـ- 1994م.

31. الخطيب، عبداللطيف محمد، **ابن يعيش وشرح المفصل**، جامعة الكويت– دولة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، 1991.

32. خلوصي، صفاء الدين عبدالعزيز، **فن التقطيع الشعري والقافية**، مكتبة المتنبي، بغداد- العراق، الطبعة الخامسة، 1379هـ-1977م.

33. الدجني، فتحي عبد الفتاح:

- **أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي**، وكالة المطبوعات- الكويت- دولة الكويت، الطبعة الأولى، 1974م .

- **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي** ، وكالة المنشورات، الكويت- دولة الكويت.

34. درويش، عبدالله، **دراسات في العروض والقافية**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1407 هـ- 1987م.

35. روّاي ، صلاح، **النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله**،، دار غريب القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 2003م.

36. الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، (ت 802هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م.

37. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

38. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (ت 215هت) **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1401هـ- 1981م.

39. السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1978م.

40. السامرائي، صبّاح علاوي، **الأحكام النوعية والكميّة في النحو العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2011-2012م.

41. سامي عوض، **ابن هشام النحوي: بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى،1987م.

42. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل،(ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1987م.

43. السويح، محمد عاشور، **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولى، 1986م.

44. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1988م.

45. ابـن سـيده، أبـو الحـسن علـي بـن إسـماعيل المرسـى (ت: 458هـ)، **المحكـم والمحـيط الأعظـم**، تحقيـق: عبـد الحميـد هنـداوي، دار الكتـب العلميـة، بيـروت- لبنـان، الطبعـة: الأولـى، 1421 هـ - 2000 م.

46. السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بـن المرزبـان(ت 368هـ)، **شـرح كتـاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حـسن مهـدلي و علـي سـيد علـي، دار الكتـب العلميـة، بيـروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م.

47. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت 911هـ):

- **الأشباه والنظائر في النحـو**، تحقيـق: عبـدالعال سـالم مكـرم، مؤسـسة الرسـالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.

- **الاقتـراح فـي أصـول النحـو**، تحقيـق: محمـود فجّـال، دار القلـم، دمـشق- سـوريا، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.

- **المزهر في علـوم اللغـة وأنواعهـا** ، تحقيـق: فـؤاد علـي منـصور، دار الكتـب العلمية ـ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

- **همع الهوامع فـي شـرح جمـع الجوامـع**، تحقيـق: عبدالحميـد هنـداوي، المكتبـة التوفيقية، القاهرة – مصر.

48. الشاطبي، أبو إسحاق إبـراهيم بـن موسـى (ت:790هـ)، **المقاصـد الـشافية فـي شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: مجموعة محققـين، معهـد البحـوث العلميـة وإحيـاء التـراث الإسلامي/جامعة أم القرى، مكـة المكرمـة- المملكـة العربيـة الـسعودية، الطبعـة الأولـى، 1428ه - 2007م.

49. الشاعر، حسن موسـى، **تطـور الآراء النحويـة عنـد ابـن هـشام الأنـصاري** ، دار البشير، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1415هـ- 1994م.

50. شـامي، أحمـد جميـل، **النحـو العربـي قـضاياه ومراحـل تطـوره**، دار الحـضارة ومؤسسة عز الدين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1997م.

51. الشريف الجرجاني، علي بن محمـد، (ت 816هـ) **معجـم التعريفـات**، تحقيـق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر.

52. شعيب، عمران عبدالسلام، **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، الدار الجماهيرية للنشر،طرابلس– ليبيا، الطبعة الأولى، 1395هـ– 1986م.

53. الشلوبين، أبو علي،(ت 645هـ) **التوطئة** ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، د.ط.

54. الشنقيطي، أحمد بن الأمين(ت 1331هـ)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. وضع حواشيه محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

55. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة السابعة، 1968م.

56. صاحب أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الاولى 1419هـ– 1998م.

57. الصالح، صبحي ، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة السادسة عشر، 2004م.

58. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (ت 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1997م.

59. الضبع، يوسف عبدالرحمن، **ابن هشام وأثره في النحو العربي**، دار الحديث، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 1418هـ– 1998م.

60. الطناحي، محمود محمد، **فهارس كتب الأصول في النحو**، مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م.

61. الطويل، السيد رزق، **الخلاف بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم**، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

62. عبادة، محمد إبراهيم، **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، مكتبة الآداب، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 2011م.

63. عباس حسن

- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية.
- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف، القاهرة- مصر. الطبعة الخامس عشرة.

64. عبدالعزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م.

65. عبدالفتاح سليم، **المعيار في التخطئة والتصويب: دراسة تطبيقية**، دار المعارف، القاهرة- مصر،الطبعة الأولى، 1411هـ- 1991م.

66. العتيق، ناهد بنت عمر بن عبدالله، **المسائل النحوية في كتاب(فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) جمعا ودراسة**، مكتبة الرشد- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

67. عثمان، محمد بن حسن، **المرشد الوافي في العروض والقوافي**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ0 2004م.

68. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت669هـ) **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ- 1998م.

69. عضيمة، محمد عبدالخالق، **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، الطبعة الأولى، 1395هـ- 1975م.

70.ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، الطبعة العشرون، 1400هـ-1980م.

71. العكبري، أبو البقاء،(ت 616هـ) ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرَب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م.

72. علامة، طلال، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة** ، دار الفكر اللبناني، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ، 1993م.

73. عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة– مصر، الطبعة الثامنة، 2003م.

74. عون، حسن، **تطور الدرس النحوي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

75. الفارابي، أبو نصر، **كتاب الحروف**، تحقيق: حسن مهدي ، دار المشرق، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1970م.

76. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني (ت 395هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1979م.

77. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار (ت 377هـ):

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، 1410هـ- 1990م.
- **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المِدَني، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.
- **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق- سوريا، دار المنارة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
- **المسائل الشيرازيات**، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2004م.
- **المسائل المشكلة**، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1424هـ- 2003م.

78. الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي (ت 972هـ):

- **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1414هـ -1993م.
- **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، تحقيق: مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ، 1429هـ

79. قدارة، فخري سليمان، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، دار الأمل، إربد - الأردن، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

80. الكافيجي، محيي الدين أبو عبدالله،(ت879هـ)، **شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، 1993م.

81. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(ت 1409هـ– 1683م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 1998م.

82. اللبدي، محمد سمير، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ومؤسسة الفرقان، عمان– الأردن ، الطبعة الأولى، 1985م.

83. ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين، (ت672هـ):

- **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

– **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة.

84. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر،(ت285هـ) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت– لبنان.

85. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، القاهرة– مصر.

86. محمد عبدالفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم**، دار البصائر، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1434هـ-2013م.

87. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت749هـ):

– **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2008م.

– **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، لطبعة الأولى، 1413هـ– 1992م.

88. أبو مسحل الأعرابي، عبدالوهاب بن حَريش، **كتاب النوادر** ،(ت 280هـ)، تحقيق: عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق– سوريا ، 1961م.

89. أبـو المكـارم، علـي، **فـي أصـول التفكيـر النحـوي**، منـشورات الجامعـة الليبيـة، طرابلس- ليبيا، كلية التربية، 1393هـ - 1973 م.

90. المنـاوي، محمـد عبـدالرؤوف(ت 1031هـ)، **التوقيـف علـى مهمـات التعـاريف**، تحقيـق: عبدالحميـد صـالح حمـدان، عـالم الكتـب ، القـاهرة- مـصر، الطبعـة الأولـى، 1410هـ-1990م.

91. ابن منظور ، محمـد بـن مكـرم بـن علـى، (ت: 711هـ)، **لـسان العـرب**، دار صادر– بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة.

92. مهـدي المخزومـي، **فـي النحـو العربـي نقـد وتوجيـه**، دار الرائـد العربـي ، بيـروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ- 1986م.

93. ناصف، علي النجدي، **سيبويه إمام النحاة**، عـالم الكتـب، القـاهرة– مـصر، الطبعـة الثانية، 1979م.

94. النجـار، محمـد عبـد العزيـز، **ضـياء الـسالك إلـى أوضـح المـسالك**، مؤسـسة الرسـالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م.

95. النديم، أبو الفرج محمد بـن إسـحاق بـن محمـد الـوراق البغـدادي(ت 438هـ)، **الفهرسـت**، تحقيـق: إبـراهيم رمـضان، دار المعرفـة، بيـروت– لبنـان، الطبعـة الثانيـة، 1417هـ– 1997م.

96. النعيمي، حسام سعيد، **الدراسات اللهجية والـصوتية عنـد ابـن جنـي**، دار الرشـيد، بغاد– العراق،1980م.

97. النـوهي ، معـروف، **منظومـة الـدرة العروضـية**، تحقيـق، نـوري القرداغـي، دار التفسير، أربيل- العراق، الطبعة الأولى، 1425هـ- 2004م.

98. هادي نهر، **الشرح المعاصر لكتاب سـيبويه**، عـالم الكتـب الحـديث، إربـد– الأردن ، الطبعة الأولى، 2014م.

99. ابن هشام، محمد عبـد الله جمـال الـدين بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله (ت761هـ):

– **أوضح المسالك إلى ألفية ابـن مالـك**، تحقيـق: يوسـف الـشيخ محمـد البقـاعي، : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **الجامع الصغير في النحو**، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة– مصر، 1400هـ– 1980م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار القاهرة، القاهرة– مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق– سوريا، الطبعة السادسة، 1985م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 1407هـ – 1987م.

100. الياسري ، علي مزهر ،**الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.

101. ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.

102. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله(ت626هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1414 هـ- 1993 م.

103. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت 643هـ) ، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنبرية، القاهرة– مصر.

الدوريات

الدوريات

1. أحمد سهاد حمدان، **تيسير النحو عند المحدثين**، مجلة سرّ من رأى، صلاح الدين- العراق، المجلد(9)، العدد(34) السنة التاسعة، تموز 2013م.

2. الأسدي، محمد حسن عباس، **ردود أبي حيان الأندلسي وترجيحاته في تذكرة النحاة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، بابل- العراق، المجلد(18)، العدد(3) 2010م.

3. الحاج صالح، عبدالرحمن، **القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة– مصر، عدد (115)، ، الدورة الرابعة والسبعين، 17 ربيع الآخر ، 1429هـ– 23/نيسان، 2008م.

4. حسن خميس الملخ:

- **أثر التنافس غير العلمي في ظاهرة الخلاف النحوي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد(39) الإمارات العربية المتحدة، 1431هـ - 2010م.
- **الحجاج في الدرس النحوي**. مجلة عالم الفكر، عدد(2) مجلد(40) أكتوبر- ديسمبر، 2011م.

5. حسن، نهاد فليح، **النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف**، مجلة آداب المستنصرية، بغداد– العراق، العدد (17).

6. حسين جمعة، **النوادر من التراث اللغوي إلى الاستعمال الوظيفي** ، مجلة التراث العربي، دمشق– سوريا، العدد(108) ذو الحجة 1428هـ– كانون الأول 2007م.

7. حمدان، ابتسام أحمد، **أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني**، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، دمشق– سوريا، عدد(3) 2010م.

8. خيربك، هند، والبب ، إبراهيم، **مسائل خلافية بين الفارسيّ وابن يعيش**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق سوريا، المجلد (28) العدد (1)2006م.

9. الدالي، محمد أحمد، **شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس**، مجلة التراث العربي، دمشق- سوريا، العدد(19)، رجب، 1405 هـ- نيسان، 1985 م.

10. السامرائي، إبراهيم، **أبو سعيد السيرافي وكتاب سيبويه**، مجلة كلية الآداب العراقية ، بغداد- العراق، العدد التاسع ، نيسان 1966.

11. السعودي، أحمد عطية، و سلمان، السيد عزمي عيال، **النوادر في اللغة العربية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمان- الأردن، المجلد(6)، العدد(1)، محرم 1431هـ ، كانون الثاني 2010.

12. السلمي، عبدالله عويقل، **محاولات التيسير النحوي: دراسة تأريخية نقدية**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، الرياض- المملكة العربية السعودية، المجلد(17)، العدد(1) 1430هـ- 2009م.

13. سهاد حمدان أحمد، **تيسير النحو عند المحثين**، مجلة سر من رأى، صلاح الدين- العراق، المجلد(9) العدد(34) السنة التاسعة، تمور 2013م.

14. شنوفة، السعيد، **نماذج من التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل** ، حوليات التراث ، الجزائر، عدد(7)، 2007م.

15. الشيخ عيد، إبراهيم أحمد سلام، **السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة- فلسطين، مجلد(21) العدد الأول، يناير 2013م.

16. الشيوي، **مفارقات نحوية في اطراد القاعدة النحوية وشذوذها**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، الرياض- المملكة العربية السعودية، العدد(10) رجب 1434هـ- مايو 2013م.

17. عبدالعال، نصر أحمد إبراهيم، **منهج السيوطي ومذهبه النحوي في كتابه(جمع الجوامع النحوي) للإمام عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة- فلسطين، مجلد (20) العدد الثاني، يونيو 2012م.

18. عطية، أسامة محمد سليم، **الاستعمال اللغوي القبيح عند المبرد دراسة في كتابه (المقتضب)**،المؤتمر العلمي الدولي العاشر لوحدة الدراسات العمانية ، بعنوان (

المبرد الأزدي جهوده العلمية وآثاره اللغوية والأدبية)، جامعة آل البيت، المفرق- المملكة الأردنية الهاشمية، الثلاثاء- الأربعاء 14-15 جمادى الآخرة 1435هـ - 15-16 نيسان 2014م.

19. أبو عمشة، نبيل محمد، **أثر مصنفات ابن مالك في مغني اللبيب مما لم يصرح به ابن هشام**، مجلة جامعة دمشق، دمشق- سوريا، مجلد(20)، عدد(3+4) 2004م.

20. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت 855هـ)، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح**، تحقيق: عبدالستار جواد، مجلة المورد، بغداد- العراق، المجلد (4) العدد(2)، 1395هـ- 1975م.

21. فوزية دندوقة محاولات تيسير النحو العربي: **عرض وتقويم**، حوليات المخبر – الجزائر، العدد الأول، ديسمبر 2013م.

22. القرالة، زيد خليل، **نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الكرك- الأردن ،المجلد (4)، العدد(4)، رمضان 1429هـ- تشرين الأول 2008م.

23. القهوجي، الحسني محمد، **تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة**، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة: 2008/4/28.

24. محمد صاري، **تيسير النحو ترف أم ضرورة؟** مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، المجلد(3) العدد(2) ربيع الآخر – جمادى الآخرة 1422 هـ - يوليو- سبتمبر 2001م.

25. المصاروة، جزاء، **المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه**، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الرياض- المملكة العربية السعودية، المجلد(42)، العدد(1)، 2015م.

26. ملاوي الأمين، **تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(25) مايو 2012م.

27. المنصوري، علي جابر، **الفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات**، مجلة كلية الإمام الأعظم، بغداد- العراق، مطبعة الإرشاد، العدد (4) 1398هـ - 1978م.

28. النشمي، أحمد عبدالله محمد، **المسائل الخلافية بين المدرستين الكوفية والبصرية ودورها في إثراء الفكر اللغوي والنحوي**، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، صنعاء- اليمن، العدد(11) محرم، 1431هـ- يناير 2010م.

29. .نعيم، إسماعيل مزيد، **أبو حيان الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مجلة التراث العربي، دمشق- سوريا، العدد(13-14)، محرم- ربيع الثاني، 1404 هـ- تشرين الأول- كانون الثاني، 1984م.

30. النعيمي، زينب مديح جبارة، **جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبدالرحمن أيوب**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، واسط- العراق، العدد (15).

31. الهاشمي، أحمد بن محمد، **التبصرة والتذكير في تعدد رأي ابن مالك في جموع التكسير**، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية.

الرسائل الجامعية

1. تقي الله، أحمد محمد بويا ولد الشيخ **الندرة في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، الرياض، المملكة العربية السعودية، (1987م).

2. حامد، فاطمة محمد طاهر، **أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي**، رسالة دكتوراة(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429- 1430هـ.

3. الحربي ، نورة ناهر ضيف الله، **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال : شواهد سيبويه نموذجا**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الملك عبد العزيز، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1432هـ.

4. الحسين، عبدالله بن حمد، **تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه(النحو الوافي) : دراسة وتقويم**، أطروحة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431-1432هـ.

5. الحمدان، محمد علي السليم **القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، إشراف: فؤاد حنا ترزي، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، (1991م).

6. الدويش، أحمد بن عبدالله بن إبراهيم، **المقتصد في شرح التكملة**، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية 1428هـ ـ 2007م.

7. الشريف، مثيبة، **الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الانباري من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432- 1433هـ.

8. الشيباني، بلسم عبدالرسول وحيد، **مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات والعسكريات والإيضاح والتكملة والشيرازيات والعضديات**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد- العراق، (2002).

9. عبدالله، عطية محمد عطية، **الشاذ في النحو والصرف**، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم- السودان، (2008).

10. عبدالله، مصطفى حسين آدم، **تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مغني اللبيب (دراسة وصفية تحليلية)**، ، أطروحة دكتوراة،(غير منشورة) جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم- السودان. 2009.

11. العصيبي، أنور راكان شلال، **القليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (دراسة نحوية)**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة تكريت- العراق1431هـ- 2010م.

12. علي فاضل سيد عبود، **التفكير النحوي عند المبرد**، رسالة دكتوراة، (غير منشورة)، جامعة الموصل- العراق، 2003م.

13. العواد، دخيل بن غنيم بن حسين، **المسائل المتفق عليها بين النحويين: جمعا وتصنيفا ودراسة**، رسالة دكتوراة(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـ.

14. الغامدي، محمد سعيد ربيع، **اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية**، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ .

15. بن فتاشة، علي، **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لعبدالله بن أحمد الفاكهي(ت 972هـ)(من خطبة المؤلف... إلى فصل النكرة والمعرفة) دراسة وتحقيق**، رسالة ماجستير(غير منشورة) إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر، 2010 م.

16. الفهمي، توفيق بن زايد، **الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)**، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432-1433هـ- 2011-2012م.

17. القريات ، ماجد شتيوي دخيل الله، **أساليب تعريف المصطلح النحوي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة آل البيت ، الأردن، (2002).

18. كلاب، أحمد عاطف محمد، **منهج الإمام عبدالقاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين. ،(2013م)

19. الهروط، محمد علي، حقيقة الخلافات النحوية في كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، 2007م.

Abstract

The Phenomenon Of Scarcity In Arabic Grammar

Between Induction And Analogy

Prepared by

Mahmood Sulaiman Mosleh Hamad

Supervised by

Prof. Hassan Khamees Almalakh

This study concerned following the scarce symptoms in the works of future, past and present Arab grammarians , because there is an interfere in definition of syntactic rarity. With the expressions of little and irregular, that the grammarians did know the meaning of rarity in a comprehensive excluding agree definition.

The study aimed to show the expression of rarity, defermining its hearing do, its measurable scopes, and its developments, depending o this on analytic historical methods. The study ended that the expression of Varity is undermined in the earlier and late grammarian's works. Most of the present grammarians followed the opinions of the earlier ones especially in the conditions to facilitate syntax. Which founded the insistence of learning rarity as a reason of the difficult of syntax, It concluded to cancel rarity from the present curriculum. may the best is to stay in rarity , not to cancel it from the syntactic heritage , and syntactic research , because rarity has importance in the explanation of some syntactic phone mina , its study , and its analyses with the possibility of educational investment in the higher levels .